RAGIP PAŞA
2392

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 2392

سایهٔ معارفوایهٔ حضرت پادشاهیده بوکره علم حکمتدن حاشیه‌لی قاضی میر
نام کتاب یکرمی سنه مقدم طبع ایدلمش ایسه‌ده نسخ مطبوعی قالمادیغندن
بوکره طلبهٔ علوم افندیلره برخدمت مفتخره اولمق اوزره غایت نفیس
کاغد اوزرینه طبع ایتدم وتصحیحنه ایسه صوك درجه دقت اولنوب
وکوزه طوقنان محللرینی دخی دیکر نسخه‌لردن تصحیح ایدرك میدان
انتشاره وضع ایلدم

طابع و ناشری
و
محل فروختی
فاتح سلطان محمد خان علیه الرحمة والغفران حضرتلرینك کتبخانه‌سی
التنده حافظ کتب امرالله افندینك دکاننده صاتلدیغی کبی وحکاکلر
چارشوسنده دخی (۲۳) نومرولی لوفچه‌لی حافظ علی افندینك دکاننده
دخی صاتیلور
امثله شرحی اسکیجی‌زاده دخی دکانمزده بولنور

معارف نظارت جلیله‌سنك ۲۲٤ نومرولی فی ۲۵ ربیع الاول سنه ۳۱۸
تاریخلو رخصتنی حائزدر

درسعادت

(عارف افندی) مطبعه‌سی - سلطان بایزیدده نومرو ۸۷

R.7
2757
نومرو
۲۷۳

﴿ هذا الشرح لقاضيمير على الهداية فى الحكمة ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

٣ الهداية امر من لديه ٤ * وكل شئ يرجع ويعود اليه * وله الحمد على ماه انعم علينا سوابق النعم ولواحقها * والهم الينا حقايق الحكم ودقايقها * والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد محدد جهات العدالة * وخاتم فص ٦ الرسالة * وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين * وبعد * فيقول الفقير المعتصم بلطفه الابدى حسين بن معين الدين الميبدى اصلح الله حالهما ونور بالهما * لما رأيت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام الحكمة * اذبها يصير الناظر فى حقايق الاشياء بصيرا * ومن يؤتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا * ٧ فشمرت عن ساق الجد ٩ لتحصيلها باحثا عن اجماليها وتفصيلها * آخذالها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء * ابدالله تعالى جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت فى ايام التحصيل على اكثر كتبها اوقاما كثيرة تعد للناظرين فيها بصير * ومنه الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهرى قدس سره فالتمس منى بعض المترددين الى المشتغلين بقراءتها لدى

٣ هى فى الحقيقة حمد بناء على ماذهب اليه المحققون من ان الحمد اظهار الصفات الكمالية لاخصوص الحمد فقط مع انه صرح به المص فلايلزم ماتوهم منه ٤ اى من عنده مابواسطة اوبدونها واذا كانت بمعنى الدلالة على مايوصل الى المط كما فى قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اوبمعنى الدلالة الموصلة اليه كما فى قوله تعالى انك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء فان ذلك ليس لغير الله الاتيان بالمعنى الاخير للهداية كمايدل عليه هذه الاية فكيف يصح التعميم بالقياس اليه قلت ان فى المعنى الاخير امرين الدلالة وايصال وعدم تمكن الغير انما هو بالنظر الى الاخير لاالاول فحيث دل احد احدا على مايوصل الى المط واوصله الله تعالى كان هناك الدلالة الموصلة من الله تعالى بواسطة الغير اذا لواسطة فى حصول الجزء واسطة فى حصول الكل ايضا (لمولانا نصرالله)

٥ يحتمل ان يكون مصدرية اوموصولة والاول هو الاولى لخلوه عن ارتكاب الحذف ولووقوع احمد على فعل المنعم وهو الانعام لاعلى النعمة (صدر الدين مولانا) (ان اجعل

٦ الفص مايزين به الخاتم ويكتب عليه اسم صاحبه منه ٧ ولايجوز وقوع الفاء فى جواب لما عند ابن مالك الااذاكانت جملة اسمية والجمهور خالفوا وقوعها مطلقا فالوجه ان الجواب محذوف (حسن چلبى)

٩ شبه الجد بالشخص استعارة بالكناية والاثبات لساق استعارة تخييلية وذكر التشمير ترشيح (نعمه)

ان اجعل لها من الارقام المتعلقة بها شرحا * وابين مايليق بكل مبحث منها تعديلا وجرحا * وقد كنت معتذرا بتراكم العوايق وافواج همومها * وتلاطم العلايق وامواج غمومها * فكرروا الالتماس وازدادوا فى الاقتباس فرقمته على ماوافق مسؤلهم وطابق مأمولهم * والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد * والشاربين لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد * ويعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد (ومابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء) ان الانسان يساوقه الساوقه السهو ٩ والنسيان على انه لايسع المجال لتحقيق الصواب فى كل باب * وهذا اول ماصنفته فى عنفو ان الشباب * ومنه الاستعانة لفتح ابواب الهداية * وعليه التوكل فى البداية والنهاية * (اعلم ان الحكمة علم باحوال ٢ اعيان ٣ الموجودات على ماهى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدى الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية * والعلم باحوال الثانى يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام * اما العلميه فلانها اما علم بمصالح شخص معين بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة فى المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة فى المدنية ويسمى سياسة المدنية * واما النظرية فلانها اما علم باحوال مالا يفتقر فى الوجود الخارجى والتعقل الى المادة كالاله تعالى وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهى الفلسفة الاولى والعلم الكلى ومابعد الطبيعية وقد يطلق عليه ماقبل الطبيعة ايض لكنه نادرجدا * واما علم باحوال مايفتقر اليها فى الوجود الخارجى دون التعقل كالكرة وهو ٤ العلم الاول ٥ ويسمى بالرياضى والتعليمى * واما علم باحوال مايفتقر اليها فى الوجود الخارجى والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعى وجعل بعضهم مالا

قوله ومابرى نفس الى قوله ومنه الاستعانة اعتذار الش عما يحتمل ان يوجد فى شرحه هذا من الخلل وذلك بوجوه الاول قوله ومابرئ نفسى والثانى على انه لايسع المجال والثالث كون هذا الشرح فى اول تصنيفه من تصنيفاته لانه قال فى وقت لم يكن يمكن التصنيف راشحة «٣» والرابع كونه فى غفوان اى فى حداثة بان لم يحصل له علوما كثيرة ومادة غريزة اذكثرتها فى آخر شبابه بل فى شيبه (عبد الرحيم)

٩ السهو ماينتبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوال الصورة عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء (شرح مصباح)

٢ والمراد بالاحوال الاعراض الذاتية واعيان الموجودات الخارجية (محى الدين)

٣ هذا ناظر الى ان الموضوع فى الحكمة العملية هى الافعال والاعمال مع انهم صرحوا بان الموضوع فيها الاخلاق والملكات اوالنفس الناطقة من حيث الاتصاف بهما (حاشية)

٤ الكرة جسم يحيط به سطح مستدير فى وسطه نقطة يكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية وتلك النقطة مركزها والخطوط انصاف اقطارها والخارج منها الى المحط المحيط فى الجهتين قطرلها (تذكره) ٥ كونه اوسط باعتبار الاحتياج الى المادة من وجه والاستغناء عنها من وجه آخر فهو وقع بين الاعلى المستغنى عن المادة ذهنا وخارجا والادنى المفتقر اليها ذهنا وخارجا ويسمى بالرياضى لان الحكماء يفتتحون به فى التعليم فكان رياضية النفوس بها اولا وبماذكر ناظهر وجه كونه تعليميا (من فخر الدين)

يفتقر الى المادة اصلا قسمين مالايقارنها مطلقها كالاله تعالى والعقول وما يقارنها لكن لاعلى وجه الافتقار كالوحدة ٩ والكثرة وسائر الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول آلهيا والعلم باحوال الثانى علما كليا وفلسفة اولى * واختلفوا فى ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن فى جانبى العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها ٢ وكذا من ترك الاعيان فى تعريفها جعلة من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التى ليس ٣ وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرناه ٤ وهو المشهور فيما بينهم لم يعده منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات الخارجية المأخوذة فى تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة فى الخارج على مابينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد فى الممكن فى قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمص رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول فى المنطق لانه آلة تحصيل العلوم والثانى فى الطبيعى والثالث فى الآلهى بالمعنى الاعم وله اشدة احتياج الى الطبيعى فلذا اخره عنه قيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها ٥ فى الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوثة عنها فى علم الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة مالايكون موجودا فى نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نم ابتناء الرياضى عليها اذ لاشك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلابد ان يفرض فيها نقطتان لاحركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة فى حاق الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهى المنطقة وان يفرض عن جنبيهما دوائر صغار موازية لها فيكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطؤا متفاوتا جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة فى الخارج لكنها امور موهومة

٩ الوحدة كون الشئ بحيث لاينقسم الى امور متشاركة فى الماهية والكثرة كون الشئ بحيث ينقسم الى امور متشاركة فى الماهية (شرح طوالع) ٢ فيه انه لايفهم من هذا التعريف ان ﴿ ٤ ﴾ العمل جزء الحكمة كما يدل عليه كلمة منها بل يجوز ان يكون شرطا لحصولها (مصلح الدين) ٣ اى ليس وجودها الخارجى بقدرتنا واختيارنا بناء على انه ليس لها وجود فى الخارج فيكون البحث عنها من الحكمة النظرية الباحثة عن احوال امور لايكون وجودها الخارجى بقدرتنا واختيارنا سواء كان وجودها فى الخارجى ام لا (نصر الله) ٤ اى بقولنا علم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات الخ (نعمة الله) ٥ اورد عليه ان الابتناء على الامور الموهومة لوكان علة للاعراض لوجب الاعراض عن الطبيعى ايضا ضرورة ابتنائها فى الابعاد وابطال الخلاء واثبات وجود الملاء على تحريكات غير متناهية وغير ذلك من الامور الموهومة وهذا الايراد مدفوع اما اولا فلان الوجه ابتناء اكثر المسائل لا كثير منها والاعراض عن البيعى انما يجب على هذا التقدير لوكان اكثر مسائله متبنيا على الموهومات وليس كذلك واما ثانيا فلما قال بعض الفضلاء من ان ابتناء اصل المسائل على الموهومات بمعنى ان موضوعات مسائلها موهومة وهذا غير جار فى الطبيعى وفيه (متخيلة) نظر اذ كون موضوعات مسائل الرياضى فى الاكثر امورا موهو غير ظ بل الظ خلافه كما يظهر للمتتبع اه (فخر الدين)

متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما فى نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال ٧ وان اراد بها مالايكون موجودا فى الخارج وان كان موجودا فى نفس الامر فلا نم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض ٨ كيف وينضبط بها احوال الحركات عن السرعة والبطوء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها احكام الافلاك والارض ومافيهما من دقايق الحكمة وعجايب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها فى عظمة مبدعها قائلا ربنا ماخلقت هذا باطلا سبحانك ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر أنه موجود فى نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ٢ ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة ٣ بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود فى الخارج موجود فى نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن من وجه لامكان تصور الكواذب كزوجية الخمسة فتكون موجودة فى الذهن لافى نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما نسجت عناكب النسيان على القسم الاول ماكان مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا فى اكثر المباحث عما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

﴿ القسم الثانى فى الطبيعيات ﴾

قيل اى فى مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول ان مباحث الاجسام الطبيعية هى بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعى موضوعها فالمأل واحد فما وجه تخصيص اولوية ماذكرت فاقول لانسلم ان المأل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعى من حيث يستعد للحركة والسكون لامطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هى مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولادلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية ٤ وان سلمناه فلاشك ان

٧ الاغوال جمع غول والمراد من الغول ماتوهم الناس بانه حيوان اعظم من الجبل ورأسه كالجبل واسنانه كالناره وغير ذلك (عبد الرحيم) ٨ والوجه ﴿ ٥ ﴾ فى الاعراض ماافاده الاستاذ روح الله روحه فى حواشيه على شرح حكمة العين من ان الاشتغال بالرياضى وممارسته يورث ملكة التخيل المزاحم بملكة التعلق التى يحصل من ممارسة الطبيعى والالهى ولاشك ان ملكة التعقل اشرف من ملكة التخيل (فخر الدين) ٢ لما اخذ فى تعريف الحكمة وفى البحث المذكور الموجود فى نفس الامر ناسب ان يذكر معناه فقال بعد تفسير العبارة مامحصله انه مالايكون وجوده متعلقا بتقدير مقدر واختراع مخترع ومثل له بمثال غير موجود فى الخارج حتى يظهر الفرق بينه وبين الموجود فى الخارج (فخر الدين) ٣ يعنى ان الملازمة المذكورة موجودة للطرفين فالوجود والتحقق ههنا هو الوجود لرابطى الذى هو مصدر كان الناقصة ولك ان تحمله على الاعم من الوجود الرابطى والوجود المحمول الذى هو مصدر التامة (من فخر الدين) قوله ماكان مشهورا اراد به الغزال فصار عطف عليه والضمير راجع الى القسم الاول وجواب لما فاقتصرت ودخول الفاء جائز وان كان قليلا على مانقل عن الش فى حاشية المكتوبة فى الديباجة قوله فشمرته عن ساق الجداة ناقلا عن شارح المواقف قدس سره ٤ فالتفسير المذكور تفسير بالاعم لايخفى عليك ان تم هذا يفيد عدم صحة ماقيل لاعدم اولوية فانهم (نعمة الله)

مقصود المص بيان ان القسم الثانى فى الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلام المص على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على مايؤل اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما يأتى من قوله القسم الثالث فى الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التى هى نظيرها على ماذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعى جوهر قابل للانقسام فى الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلايصدق هذا التعريف على شئ اصلا لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات الثلث منحصر ٢ فى الجسم التعليمى ٣ اى الكم القائم بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا (وهو مرتب على ثلثة فنون) فان الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث فيه اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحديهما ٤ ﴿ الفن الاول فيما يعم الاجسام ﴾ اى الطبيعية ٥ اذهى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على التعليمى والطبيعى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى (وهو مشتمل على عشرة فصول ﴿ فصل فى ابطال الجزء الذى لايتجزى ﴾ ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لايقبل القسمة اصلا لاقطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ماهو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ماهو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لاحاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لايتصور شئ لايمكن للعقل فرض قسمته غاية فى الباب ان يكون المفروض محالا قلنا المراد من انه لايقبل القسمة الفرضية ان العقل لايجوز القسمة فيه لانه لايقدر على تقدير قسمته ولاشك انه صالح للنزاع (لانا لوفرضنا جزأ بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين اولايكون لاسبيل الى الثانى لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة) وتداخل الجواهر اى دخول بعضها فى حيز بعض آخر بحيث يتحدان فى الوضع والحجم مح البديهة ٧

٢ قال الامام فى الملخص ان قول القسمة قد يراد به كون الشئ بحيث يمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ وهذا المعنى يلحق بالمقدار لذاته وقد يراد به الافراز بحيث يحدث للجسم هويتان ﴿ ٦ ﴾ وهذا لايلحق المقدار لان الملحق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل انعدم وحصل هناك مقدار ان لم يكونا موجودين بالفعل قبل الانفصال بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو المادة والمقدار معدلها فى قبولها اياه (نعمة الله)

٣ وانما سمى التعليمى لانه يبحث عنه فى العلوم التعليمية الرياضية منسوب الى التعليم وعرفوه بانه كم قابل للابعاد الثلث المتقاطعة على الزوايا القائمة (شرح مواقف)

٤ اجاب المواقف عن الاول بان المتبادر من العبارة فرض الابعاد بالنظر الى ذات الجوهر وفرضها فى الهيولى بواسطة الصورة وعن الثانى بان الجسم فى بادى النظر هو الصورة فلا محذور فى دخوله (صلاح الدين)

٥ ظاهره يشعر انه اعتذار عن تفسير الاجسام بالطبيعية لكن لئن سلم عدم تبادرهما فلابد من التفسير بها ايضا ههنا لان القسم الثانى يبحث فيه عن احوال الاجسام الطبيعية فكذا قسمه ايضا وهو الفن الاول فحمل الاجسام على الطبيعية ممالابد منه فى هذا المقام فتأمل (صدر الدين) (وايضا)

٧ لان بديهية العقل شاهدة اذا دخل جزء فى جزء آخر لايتجد ان الحجم بل فريد ان كالاول (من فحر)

وايضا (فلايكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كون مانعا من تلاقيهما فمابه يلاقى الوسط احد الطرفين غير مابه يلاقى الطرف الآخر فينقسم) لايقال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم فى حد ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتين حالتين فى محل واحد بحسب الاشارة فيكون ٢ الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقى الطرفين وان كانتا حالتين فى محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام ٣ وهما اذ يمكن ح ان يتوهم فيه شئ دون شئ كمايشهد به البداهة (ولانا لوفرضنا جزأ على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط اومجموعهما اوعن كل واحد منهما شيئا) اوواحدا منهما وبعضا من الآخر (والاول مح والا لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين) بل احد الاقسام الاخر (فيلزم الانقسام) اى انقسام ماعلى الملتقى او الكل اوماعلى الملتقى واحد الجزئين لامحالة وينبغى ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لاتتجزى وتحريرهما بان يقال لوامكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين اوعلى ملتقاهما والتالى بط بما فصل فكذا المقدم ولادلالة لهما على بطلان وجود الجزء فى نفسه اذ ليس لنا ان نقول لوامكن وجود الجزء فى نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين اوعلى ملتقاهما لاحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار فى فرده فعلى هذا ناسب ان يقال فى صدر البحث فصل فى ابطال تركب الجسم من الاجزاء التى لاتتجزى واقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء فى نفسه بان نفرض الجزء بين جسمين اوعلى ملتقاهما كما لايخفى على ذوى الافهام ﴿ فصل فى اثبات الهيولى ﴾ ولاحاجة لنا الى اثبات الصورة الجسمية لانها هى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة (كل جسم) من حيث هو جسم (فهو مركب من جزئين) اى من جوهرين (يحل احدهما فى الآخر) وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع الجسم جزأ آخر حالا مع الصورة الجسمية فى الهيولى

٢ فيه اذ لايلزم من كون محل النهايتين واحدا ان يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى كسطح الفلك والاولى ان يخص ﴿ ٧ ﴾ الدعوى ويقال ان كان محل النهايتين واحد بحيث لايمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى (صدر الدين)

٣ فيه بحث لانه لايخ اما ان يكون محل احدى النهايتين احد الطرفين مع الوسط ومحل الاخرى هو الطرف الاخر معه كماهو الظ اويكون محل كل منهما غير خارج عن الوسط فعلى الاول لانم اذا كانت الاشارة الى احد المحلين عين الاشارة الى الاخرى لزم الانقسام فى الوسط فانه ح مع احد الطرفين محل لاحدى نهايتيه ومع الاخرى نهايتيه الاخرى تغاير هذين المحلين فى الاشارة لايتوقف على انقسام الجزء المتوسط بل هما متغاير ان فيهما سواء كان الوسط منقسما ام لا وعلى الثانى لانم انه اذا كان الاشارة الى احد المحلين عين الاشارة الى الاخر لزم تلاقى الطرفين فى نفس الامر فلان الوسط مانع من ملاقيهما وان كان محلا للنهايتين غير منقسم اصلا نعم اذا اريد بالاشارة الاشارة الحسية لا العقلية يلزم على هذا التقدير ان يكون متلاقيين فى الحس لكنه غير مناف لما هو المفروض من عدم التلاقى فى نفس الامر (نصر الله)

ويسمى صورة نوعية وسيجئ بيانها وقد يقال الحلول اختصاص ٦ شئ بشئ بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لايصدق على حلول اعراض المجردات فيها لانها لايشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلامنهما عن صاحبه بل لااتحاد ٧ فى الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهى الى الحال والمحل الحسيين معا الثانى انه لايصدق على حلول الاطراف فى محالها كحلول النقطة فى الخط والخط فى السطح والسطح فى الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذى الطرف الثالث انه يلزم منه ٨ ان يكون الاطراف المتداخلة حالا بعضها فى بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثانى بماذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة الى الخط لاتجب ان تكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد تكون امتدادا خطياً موهوما آخذا من المشير منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج من المشير فرسم خطا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح ٤ قديكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وبالعرض وقديكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشار اليه قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقديكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذى هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشار اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم ٩ اما امتداد خطى منته الى نقطة منه اوامتداد سطحى ينطبق

٦ اقول يرد عليه المكان بالنسبة الى المتمكن لانه يصدق عليه ان الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر لانطباق المكان على السطح المتمكن ولايندفع به الثالث من بيان ﴿ ٨ ﴾ معنى الاختصاص بالمعنى المذكور اذهو موجود بينهما لان الظ ان المكان قدلا يمكن بقاؤه بدون المتمكن لانه بسبب تحقيق حصول المكان كما فى الجسم وسطحه والظايض ان اتحاد الاشارة المعنى المذكور يوجد بين الكل والجزء (نعمة الله) ٧ اى بل لايتصور الاتحاد فى الاشارة العقلية اصلا فال شبان يكون بينهما اختصاص بحيث يكون الاشارة العقلية الى احدهما عين الاشارة الى الاخر فلا يصدق على شئ من افراده فتأمل (فيض الله) ٨ هذا التعريف بناء على ان التعريف بالاعم لايجوز فافهم (فيض الله) ٤ اى السطح يفهم منه ان السطح المشار اليه يلزم ان يكون ذا خط وهو وهم اذ يجوز ان يكون سطح كرة حقيقية ولو سلم فيجوز ان تنتهى الاشارة لى وسط ذلك السطح المشار اليه اولى نقطة محققة منه كما اذا انتهت الى ضلع من اضلاعه وكذا يجوز ان يكون بامتداد السطح الخارج من المشير على هيئة جسم مثلث ينطبق نقطة منه على نقطة من المشار اليه وهذا كما يجوز ايضا فى الاشارة الى الخط و يمكن الجواب عن الكل بان الشارح اعتبر فى البيان ماهو الظ والمتبادر (الخط) الى الاوهام والافهام لانه قصد استقصاء جميع الاحتمالات العقلية حتى يرد عليه منع الانحصار فتأمل (عبد الرحيم)

الخط الذى هو طرفه على الخط من ذلك الجسم ٢ اوامتداد جسمى ينطبق السطح الذى هو طرفه على السطح ٣ من الجسم المشار اليه او ينفذ فى اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه انطباقا وهميا والحال فى تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس ماعرفت ثم انك اذا فتشت حالك فى الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ٤ ان الاغلب فى الاشارة اليها هو الامتداد الخطى ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطى موهوم آخذ من المشير منته الى المشار اليه واقول يمكن ان يتكلف ٥ ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد فى الاشارة لايكفى لحصول الحلول بل لابد من الاختصاص وهذا منتف فى الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لايمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته ٦ بدون ذلك كما فى العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشئ فى الشئ ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما فى حلول الاعراض فى الاجسام او تقديرا كما فى حلول العلوم فى المجردات واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر فى الصورة والعرض والمحل فى المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم فى المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق ٧ عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظ واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى فلان الاشارة الى الجسم المحوى اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذى هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من التمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص فى الالهيات ان حلول الشئ فى الشئ ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لايصدق على حلول الاطراف فى محالها فان النقطة مثلا غير سارية فى الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والنبوة حالة فى محالها وليست سارية فيها اذ لايمكن ان يقال فى كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اى التعلق الخاص الذى يصير به احد المتعلقين نعتا الآخر والآخر منعوتا به والاول اعنى النعت

٢ فيكون الاشارة الى الخط قصدا والى النقطة والجسم والسطح تبعا (تقرير) ٣ وذلك فى الاجسام الكثيفة الحاجب لاورائها (حلحالى) ﴿ ٩ ﴾ ٤ ظهر لك ان الاغلب الخ وذلك لانه اذا نظرنا الى شئ البصر الى اقطار ذلك حتى تنكشف علينا فلوكان خروج الشعاع على وجه ينطبق طرفه على وجه ينطبق طرفه على سطح المشار اليه لكان السط المشار اليه مرئيا دفعة ولا يحتاج الى تلك الارادة وذلك ظ (حسن) ٥ قيل يلزم على هذا التكلف استدراك قيد الاتحاد فى الاشارة واجيب بمنع لزوم الاستدراك مستندا بانه لولا يصدق على المعلول بالنسبة الى العلة اقول يمكن الجواب عن الثالث بان المراد اختصاص احد الشيئين بخصوصه بحيث يتحد الاشارة والحاصل ان الاختصاص يجب ان يكون من احد الجانبين فقط وهذا فى الاطراف المتداخلة غير متحقق فلا تناقض (من فخر الدين) ٦ وفى بعض الشروح ان هذا يخرج حلول الصورة فى الهيولى لان احتياج الصورة الى الهيولى بطريان الاتصال والانفصال عليها لالذاتها واقول فيه نظرا اذا لصورة لايمكن تحققها بدون الهيولى كماذكره الش فطريان الاتصال كاشف عن احتياجها (٢) اليها كما لايخفى (فخر الدين) ٧ وايضا يصدق هذا التعريف على مثل المادة الاشجار والاوراق والثمار والاثواب المبادلة بل على الجزء بالنظر الى الكل فتأمل (فيض الله)

حال والثانى اعنى المنعوت به محل كالتعلق بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ماقيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثانى منعوتا به وان لم تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان واقول ههنا بحيث لان بين ٢ الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين البياض والجسم متعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم ٣ ابيض مع ان الكوكب غير حال فى الفلك والمكان فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على مابيناه لايرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ فى آخر بمجرد التعلق الناعت كماسيجئ (يسمى المحل بالهيولى) الاولى والمادة ٤ وانما قيدنا الهيولى ٥ بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذى يتركب منه جسم آخر كقطع الخشب التى يتركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية (والحال الصورة الجسمية) فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الالهيات فلم ذكره المص ههنا قلت لانه سلك فى التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعى على الالهى لمامر ولما كان موضوع الطبيعى الجسم الطبيعى المألف من الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع اعنى الجسم الطبيعى وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث مق الالهى ان الاحوال المذكورة فيها لايحتاج الى المادة فى الوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما ولكل من ذلك غنى عن المادة واقول هذا الكلام مبنى على ان الالهى علم باحوال الاشياء لاتفتقر تلك الاحوال الى المادة والظ فى عبارة اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لاتفتقر تلك الاشياء فى الوجود الخارجى والتعقل الى المادة فتوجيهه ح ان يقال لاشبهة فى ان الهيولى لاتفتقر فيهما اليها ولا فى ان الصورة لاتفتقر اليها

٢ وحاصله انه ان اراد بالتعلق كون احدهما محمولا للآخر فلايصدق على حلول الصورة الجسمية فى الهيولى وحلول الاعراض فى الجسم فلايكون جامعا وان اراد به ان يكون ﴿ ١٠ ﴾ سببا للحمل فلايكون مانعا لصدقه على التعلق بين الجسم ومكانه وبين الفلك وكوكبه

٣ قوله بال يقال جسم ابيض الى هنا كلام ذلك القائل واخر كلامه والتعلق الناعت فيما نحن بصدده يقتضى منعونية الجوهر الباقى بالجسمية فان الجسم الباقى بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم المتصف بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر القابل للصورة الجسمية الموجود دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى انتهى قد صرحوا بان المراد بالاختصاص المذكور ان يكون بحيث يشتق منه مايحمل على الآخر بحمل هوهو كما يظهر من المثال المذكور ايضا ومن البين ان مانحن فيه ليس من هذا القبيل فلابد من التأويل (من فخرالدين)

٤ بل ههنا ان قوله والمادة ان كان تفسيرا لماقبله فلافائدة فى التقييد المذكور والا فالاولى هو تقييد المادة ايضا بالاولى فانها قد يطلق ايضا على الجسم المذكور كالقطع المذكور بل هى اكثر فيه (صحائف) ٥ الهيولى اذا اطلق يتبادر منه الهيول الاولى فلاحاجة الى التقييد بل التقييد للتوضيح

(فى)

فى التعقل واما فى ان الصورة لاتفتقر اليها فى الوجود الخارجى فلما بينوه من ان الهيولى تفتقر الى الصورة فى الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشكل ٢ دون الوجود لئلا يلزم الدور (وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا) كماهو ٣ عند الحس (والا) اى وان لم يكن اجزاؤها اجساما (لزم الجزء الذى لايتجزى) اوالخط الجوهرى وهو الذى لايقبل القسمة الافى جهة واحدة اوالسطح الجوهرى وهو الجوهر الذى لايقبل القسمة الافى جهتين واستحالة وجودهما بمثل مامر فى نفى الجزء وسيوردة المص وان كانت اجزاؤهما اجساما ينقل الكلام اليها ولابد ان ينتهى الى جسم لامفصل فيه بالفعل والايلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناهى المقدار ولايتوهم ان هذا القول مناف لماصرحوا به من ان الجسم قابل للانقسام ٥ الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لاينتهى فى الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ماقاله المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود مالايتناهى فى الخارج مح مطلقا ٦ عندهم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لايصل الى حد لايمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما فى لاتناهى الاعداد فانها لاتصل الى حد لايمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لايلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا واحدا فى نفسه بل غاية مايلزم منه انه يجب ٧ انتهاؤها الى اجسام لامفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التى ينتهى اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك كيف لاوقد قال ديمقراطيس ٨ ان مبادى الاجسام اجسام صغار صلبة لايقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية ٩ فلابد لاثبات المرام من نفى هذا

٢ فيه انه صرح فى الحاشية فيما قيل ان الصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشخص والوجود فتذكر منه ٣ لما ثبت ان لحوق الشكل ﴿ ١١ ﴾ اياها انما هو لشاركة من المادة (حكمة العين) ٣ قوله كماهو عند الحس اشارة الى ان المراد بالقابل ماهو بحسب الحس لابحسب الواقع اذا القابل بحسب الواقع يكون متصلا واحدا لما تقرر من ان القابلية التى هى الاستعداد لاتجامع الفعلية فلا يجتمع قبول الانقسام انفكاك مع الانفكاك بالفعل فيكون متصلا فى نفسه (فخر الدين)

٥ اما بالفك كسرا اوقطعا واما بالوهم والفرض والقسمة الفكية بقسميها والوهمية وان تنتهيا الى حد تقفان عنده لكن الفرضية العقلية لاتنتهى الى حد تقف عنده ولايتحلق بعده (فيض الله)

٦ سواء كان هناك ترتب ام لا (فخر الدين)

٧ فيه بحث لان الدليل المذكور لايتم الا بابطال انتهاء الانفصالات الى اجسام لامفصل فيها بالفعل فلا يلزم منه وجوب ذلك الانتهاء بل وجوب عدمه (نصر الله)

٨ سمعت عن استادى مولانا حسين الخلخالى ديمقراطيس بالدال المهملة ناقلا عن استادة حين قرء شرح التجريد عنده وان كان المشهور بالزاء المعجمة تأمل (فيض الله) ٩ اى فى قبول القسمة لايفيد الاهيولى وهمية (سيد قدس سره)

٢ قوله ليس له وجه ظ اه في بعض الشروح ظهر وجهه ان اللازم هو الكلية الشبيهة بالمنفصلة
وهى ان كل جسم اما متصل فى نفسه او منته الى متصل ﴿ ١٢ ﴾ فالظ اسقاط لفظ البعض اقول

الكلام ودونه خرط القتاد وقيل الظ اسقاط لفظ بعض عن المتن قول ليس له ٢ وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك متصل واحد لا كلها (ويلزم من هذا ٣ اثبات الهيولى فى الاجسام كلها لان ذلك المتصل) المناسب الاختصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال) اى يطرأ عليه الانفصال (فالقابل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدار) اى الجسم التعليمى (او الصورة المستلزمه للمقدار او معنى آخر لاسبيل الى الاول ولا الى الثانى والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال فى حالة واحدة) لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت هويتان اخريان (والقابل) ومايلزمه (يجب وجوده مع المقبول) اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الاتصال عما من شانه هو (فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى) لا يخفى عليك انه لا اشعار فى هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ماذكره بعض المحققين ٧ من ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى قسمين اعداما لجسميته بالكلية وايجادا للجسمين الآخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم المتصل فى حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الوحدانى الذى كان بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه والا لكان ذامفصل بالفعل لامتصلا فى حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم وانه بديهى البطلان فلابد هناك من شئ آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين ولابد ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه فى الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون

فيه نظر اما اولا فلان غرض الش ان كلام المص على ماقرره لفظ البعض فى محله اذ لو اسقط لابد ان يحمل على المهملة والا لايستقيم الكلام وهو ظ فصرح بالبعض ليعلم ان اللازم هذا اذ الظ عند عدم ذكر البعض الاستغراق لما اشتهر من ان الجمع المحلى باللام مفيد بالاستغراق وهو غير صحيح واما ثانيا فلان الكلية الشبيهة بالمنفصلة بالمال راجع الى الجزئين كما لا يخفى فالظ عدم الاسقاط (فخرالدين)
٣ قوله ويلزم من هذا اثبات الهيولى اه فذلك الجسم المتصل اه ووجه الانسبية انه لما ادعى المص تركب الجسم من جزئين مفرع فى اقامة البرهان على تلك الدعوى فالانسب ح ان لايتعرض للمدعى فى اثناء مقدمات الدليل بل الانسب فى اقامة الدليل فقط واتمام مقدما (من حسن)
٧ وهو السيد قدس سره العزيز فى الحاشية على شرح التجريد حيث قال وزيدت مااحتجوا به على اثبات ذلك الجواب الواحد اى المتصل (ذلك)
فى حد ذاته على قول القاضى واقول فيه بحث اه ونقل عبارة نفسه بلا تفاوت (محمود حسن)

٢ اى يعرض الاتصال اولا وبالذات وان كانت سبب المقدار المشتمل هو عليه واما عروضه للمقدار فهو لذاته
لالسبب يغاير ذاته (نصرالله) ﴿ ١٣ ﴾ ٣ فيه نظر لان الصورة الجسميه على هذا التوجيه

ذلك الباقى بنفسه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ المشترك فى نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو فى ذلك ٢ تابع لذلك الجوهر المتصل فى حد ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به ناعتاله ٣ فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذى هو محل للجوهر المتصل فى حد ذاته وهو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة ٤ جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لابد لبيان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم ولا يجدى ٥ ماذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والالزم ان يكون الجسم حالا فى العرض القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض فى شئ يقتضى ان يكون الشئ الاول نفسه نعتا للثانى وحلول الجوهر فى الشئ يقتضى ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات ٦ نعوتا للثانى بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض لجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت يشمل القسمين واعلم ان ماذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابى نصر الفارابى وابى على بن سينا واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ شهاب الدين القتول فذهبوا الى ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته قائم بذاته غير ٧ حال فى شئ آخر لكونه متحيز الذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لاتركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه فى الحالتين فى ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التى هى لانواع الجسم يسمى

جوهر ويمتنع ان يصير الجوهر نعتا لجوهر اخر (صدرالدين)
٤ اما تسميتها صورة فلان الجسم يكون بها بالفعل ومايكون الشئ به بالفعل فهو صورة واما انها جسمية فلذلك بعينه لان الحاصل منها ماهية الجسم لانواعه بخلاف الصورة النوعية وسميت بالجسمية الامتياز عن النوعية (نعمة)
٥ قوله لايجدى اه لايخفى عليك ان مااستدل المعلل على كون الهيولى محلا للصورة ليس بمجرد كونها واسطة فى اتصاف الهيولى باوصافها بالعرض بل هو هذا مع الاختصاص فان قوله فيكون محلا للمتصل الواحد متفرع على كون الصورة مختصة بالهيولى ناعت لها لا على الناعتية فقط ولايجرى الدليل فى الجسم بالقيا الى عرضه القائم به لانه وان كان ناعتاله بالمعنى المذكور لكن ليس مختصا به

لامكان وجود الجسم بدون ذلك العارض (نصرالله) ٦ وهنا قدوجد المقتضى فيلزم
ان يوجد المقتضى ايضا فيجب ان يوجد الحلول (عبدالرحيم) ٧ تفسير لقوله قائم بذاته

هيولى (فاذا ثبت ٢ ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية) اى الصورة الجسمية (اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اولم تكن والاول مح والا لاستحال حلولها فى المحل) المستلزم لافتقارها بذاتها اليه لان الغنى بذاته عن الشئ استحال حلوله فيه (فتعين افتقارها) بذاتها (الى المحل) وفيه نظر لانه لايلزم على تقدير عدم الغنى الذاتى الافتقار لاحتمال ان لايكون الشئ غنيا لذاته عن المحل ولايكون محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهماله عن علة ٣ قال شارح المواقف لاواسطة بين الحاجة ٤ والغنى ٥ الذاتيين فان الشئ اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا عنه فى حدذاته اذلامعنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى عن المحل فى حدذاته مايكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لايكون الشئ علة للاحتياج ولالعدمه وان اراد منه مالاتكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سوآء كان علة لعدم الاحتياج اليه اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة فى المحل على تقدير الغنى الذاتى لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج (فكل جسم مركب من الهيولى والصورة) هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذيحتمل ان تكون جنسا اوعرضا عاما وح يجوز اختلاف مقتضاها فى افرادها واستدل الشيخ فى الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا خالفت ٦ جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة اوهذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التى تلحق الجسمية من الخارج فان الجسمية ٧ امر موجود فى الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر فقد انضم هذه الطبيعة فى الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها فى الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لايوجد فى الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا اوسطحا مثلا وكل ماكان اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون

٢ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان ماذكرتم من الدليل يدل على ان الجسم الذى يعرض له الانفصال بالفعل مركب من الهيولى والصورة وبعض الاجسام كالفلك لايعرض له ﴿ ١٤ ﴾ الانفصال الفعل وعندكم ان كل جسم مركب منهما فلم يكن ماذكرتم مثبتا لما عندكم فاشار الى الجواب بقوله واذا آه (حكمة العين) ٣ فنقول العلة كما جعلت الصورة محتاجة الى المحل فى الاجسام القابلة للانفكاك فكذا جعلت غنية عنه فى الاجسام الغير القائمة للانفكاك فلم يحل فيه فلم يثبت الكلية (فيض الله)

٤ قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجية بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا اولا فان جاز فهو غنى لذاته ولايحتاج اليه لذاته
(فحر الدين)

٥ فيلزم من انتفاء ثبوت احدهما ثبوت الاخر لان الطبيعة مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنها اما ان يمكن وجوده بدون المحل اولا فان كان الاول فهى غنية عنه بحسب الذات والا فمحتاجة اليها بحسبها
(حواجه زاده)

٦ قوله اذا خالفت اه يدل على الصغرى وتفصيل لها وقوله فيماسيأتى وكل ماكان اه كبرى والتقرير هكذا ان مخالفة الجسميات بالخارجيات دون الفصل وكل ماكان كذلك كان ماهية نوعية لاجنسية ولاعرضية (جسمية) اما الكبرى فظ واما الصغرى فلان الجسمية اذا خالفت اه وقوله وفيه نظر منع للصغرى (تقرير)

جسمية الفلك المنضمة فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة فى الحقيقة لجسمية العناصر المتضمنة فى الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما اوطبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المتخالفة الحقايق وانحصار مابه التخالف بين الجسميات فى تلك الامور الخارجية عنها المضافة اليها بحسب الخارج مم ٢ لابد له من دليل وقد يقال ٣ هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لانم وجوب تساوى افرادها فى الحارجة الى المادة وانما يكون كذلك اوكانت محتاجة الى المادة لذاتها وهوم لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية ٤ مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لايجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات ويجاب ٥ بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هى طبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل فى الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لاتعرضها الالذاتها فتأمل ٦ ﴿ فصل فى ان الصورة الجسمية لاتجرد عن الهيولى ﴾ لايخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان فى المآل (لانها لووجدت بذاتها دون حلولها فى الهيولى فاما ان تكون متناهية اوغير متناهية لاسبيل الى الثانى لان الاجسام) اراد بها الابعاد ولايخ عن بعد (كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتداد ان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد) فلو امتدا الى غير النهاية (لامكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هف) اعترض عليه الشيخ فى الشفاء بانا لانسلم انه يلزم منه وجود بعد بين الخطين غير متناهيين غاية مافى الباب ان يكون الزائد لى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لايزيد على بعد تحته متناه الابقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه لابد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية

٢ يعنى ان ماذكره الشيخ من اختلاف الجسميات بالامور الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع لجواز ان يكون ﴿ ١٥ ﴾ الطبيعة الجسمية مطلقا امرا مبهما لايتصور وجودها الابان يتنوع بفصول مقسومة لها وبعد تنوعها ينقسم اليها امور خارجة فلا بد لبيان ذلك من دليل
(فيض الله)

٣ هذا يحتمل ان يكون منعا على قوله وهذا الحكم موقوف اه اى لانم انه موقوف عليه فقط بل على وجوب تساوى الافراد اه (تقرير)

٤ الاولى ان يقال فان الاشخاص متخالفة بالتشخصات كما ان الانواع متخالفة بالفصول اذالطبيعية النوعية والجنسية لااختلاف فيهما (نعمة)

٥ لايخفى عليك ان هذا الجواب غير مفيد لانه كلام على السند الاخص لجواز ان يكون الاحتياج الى المادة من الفاعل فالحصر المستفاد من قوله لايعرضها الا لذاتها مم ولان دعوى البداهة فى محل النزاع غير مسموع ولعل وجه التأمل ماقررناه (محمد شريف)

٦ وجه التأمل هوانه يمكن ان يقال دعوى ضرورة العلم بان الحاجة الى المادة ليس من جهة الهوية غير مسموعة بل لابد ان يقال لايلزم من عدم مدخلية الهوية فى تلك الحاجة ان يكون لذات الصورة لجواز ان يكون تعرض لها من امر خارج عن الهوية (نصر الله)

مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لايزيد على مرتبة اخرى تحتها الابواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد ٢ فيلزم انحصار مالايتناهى بين حاصرين لزوما لاسترة فيه وهو محال وفيه نظر اذ الاستحالة انما نشأ من فرض امرين ٣ متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل ٤ مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما فهما يتناهيان بتينك النقطتين كيف ٥ لاويكون كل منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل بينهما وقيل لايتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الابتمهيد مقدمات (٦) الاولى ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لوامتد من مبدأ واحد مثل نقطة (ا) خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على خطين نقطتين متساويتى البعد عن نقطة (ا) كنقطتى ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطى ب ا ج حتى يكون اب ج مثلثا متساوى الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخر بين متساوى البعد عن نقطتى ب ج كنقطتى ده بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدى ب ج عن (ا) ويكون كل من خطى اداه ذراعين حتى لووصلنا بين نقطتى ده بخطده لكان كل ضلع من مثلث اده ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتى وز ونصل بينهما بخط وزحتى يكون كل ضلع من اضلاع اوز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على الوجه المذكور هكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذى بعده اعنى ده البعد الاول ووز البعد الثانى و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب والثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى ده مشتمل على

٢ اى اذا فرض الانفراج بينهما بقدر امتدادهما لم يتوجه هذا النظر لانه اذا امتد كل واحد ذراعا كان الانفراج بينهما ايضا ذراعا واذا امتد مائة ذراع مثلا كان الانفراج ايضا مائة ﴿ ١٦ ﴾ ذراع واذا امتد الى غير النهاية كان الانفراج ايضا غير متناهية قطعا فيلزم انحصار مالايتناهى بين الحاصرين لزوما ظاهرا لامجال لان يمنع جواز خروجها على هذه الصنعة اعنى كون الامتداد مساويا للانفراج كما يشهد به الاصول الهندسة (سيد قدس سره)

٣ الظاهر انه يريد ان وجود بعد بين الامتدادين يستلزم انتهائهما عند ذلك البعد الواصل بين نقيضهما وفرض الملزوم فى قوة اللازم ولو فرض بين الضلعين بعد تساويهما بعد فرضهما غير متناهيين كما فرضه صاحب القيل لزم فرض امرين متناقضين وهما تناهى الضلعين ولا تناهيهما فاستلزام مجموع هذين المفروضين انحصار مالايتناهى بين الحاصرين ليس بمحال لانه محال والمحال يجوز ان يكون مستلزما للمحال (نصر الله)

٤ لان الخط الواصل مساويا لاحدهما واذا لم يوجد التناهى لم يوجد التساوى (حاشيه)

٥ اى كيف لايتناهى بتينك النقطتين (نعمه) ٦ اى التى منعها الشيخ وهو ان ذهاب (البعد) الضلعين من مبدأ واحد الى غير النهاية لايستلزم وجود بعد غير متناه بينهما (نصر الله)

البعد الاصلى اعنى ب ج وزيادة ذراع والبعد الثانى اعنى وز مشتمل على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية وكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصلى مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التى فوق البعد الاصلى والثالثة ان كل ٢ جملة من الزيادات الغير المتناهية ٣ فانها موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه مح مثلا الزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلاث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة فى البعد الرابع وهكذا الى مالانهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية وهذا بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والبعد المشتمل على لزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورا بين الحاصرين ٤ فثبت ماادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لايلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لانم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات فى بعد واحد لجواز ان لايكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعى فان كل واحد من الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فى بعد واحد وفيه بحث لانه ان اراد

٢ يعنى ان كل جملة من جمل الزيادات الغير المتناهية موجودة فى بعد كائن فوق المشتمل على تلك الجملة لانه لولم توجد جملة فى بعد كائن فوق ﴿ ١٧ ﴾ البعد المشتمل عليها لانقطع الابعاد فى بعد هو اخر الابعاد فيلزم تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وهو مح لانه خلاف المفروض فيلزم وجود كل واحدة من جملة لزيادات فيما فوق البعد المشتمل عليها لا الى غير النهاية تأمل (لمولانا حواجه زاده)

٣ اقول فيه نظر لانه ان اراد ان كل جملة متناهية من الزيادات الغير المتناهية فانه موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فمسلم ولكن لايلزم منه وجود الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد وان اراد ان كل جملة من الزيادات متناهية كانت اوغير متناهية فهى موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فهو محال لان المشتملة على تلك الابعاد الزيادات الغير المتناهية ليس لها فوق لعدم تناهيها فكيف توجد الزيادات الغير المتناهية فى بعد فوقها (حواجه زاده)

٤ تحريره ان هناك ابعاد غير متناهية بزيادة غير متناهية بحكم المقدمتين والابعاد الغير المتناهية جملة من الجمل وكل جملة (٢) موجودة فى بعد فوقها بحكم المقدمة الثالثة فينتج ان الابعاد الغير المتناهية موجودة فى بعد فوقها والمشتمل على الابعاد الغير المتناهية غير متناه (صلاح الدين)

بالمجموع المجموع المتناهى فسلم ان كل مجموع متناه فهو موجود فى بعد لكن
لايلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد وان اراد به
مطلق المجموع سواء كان متناهيا اوغير متناه فلانم ان كل مجموع
فى بعد ٢ والثانى ٣ انه لافائدة فى فرض تساوى الزيادات لان البعد المشتمل
على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية
اومتناقصة اومتزايدة لانها زيادات مقدارية فكلما تزداد يزيد المقدار
فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه
بالضرورة وقد يقال ٤ التزايد على سبيل التناقص لايفيد المط اذ لايجب
ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه
لانا لوفرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصلى نصفه ثم ننصف
النصف الباقى ونزيد على البعد الاصلى حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف
نصف النصف ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا
يمكن تنصيف الباقى الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى مالا يتناهى
ومع ذلك لايكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا
بل انقص منه ٥ واما اذا كان التزايد على سبيل التساوى اوالتزايد
فهو يفيد المط وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود فى التزايد
فاذا علم حصول المط من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق
الاولى بدون العكس ٦ وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل مح ولو فرض
خروج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقادير يزداد بحسب ازدياد
الاجزاء واذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه بالضرورة
فيكون مالا يتناهى محصورا بين حاصرين (واما بيانه انه لاسبيل
الى القسم الاول فلانها لوكانت ٧ متناهية لاحاط بها حد واحد
اوحدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد) الواحد (اوالحدود) اى حدين اواكثر (بالمقدار) اى الجسم
التعليمى والسطح فان اطراف الخطوط اى النقطة لايتصورا حاطتها بها

٢ اقول لايجوز ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والالكان هو آخر الابعاد
فيلزم تناهى الحطين على طبق ماذكره فى المقدمة الثالثة ﴿ ١٨ ﴾ وجوابه يظهر على المتأمل فتنبه
على السؤال يخطر ببالنا ثم
ثم فى حاشية (فحر الدين)
٣ الابعاد المشتملة على الزيادات
الغير المتناهية ليس لها فوق
لعدم تناهيها فكيف يوجد
الزيادات الغير المتناهية
فى بعد فوقها اه (حواجه
زاده) ٤ هذا حاصل
ماذكره الامام فى شرحه
الاشارة (حكمة العين)
٥ وانما كان انقص لانه لابدان
لاينقسم جزء بل يبقى جزء
غير مضموم الى المجموع حتى
يصدق انه غير متناه واذا بقى
جزء غير مضموم يكون انقص
من الشبر لانه قبل الانقسام
موجود فى الشبر فاذا بقى فعلم
انه انقص منه فافهم (حاشيه)
٦ لاحتمال لزوم المحال
من تلك الخصوصية وهو
قدر زاده على المثل (نعمه)
٧ وضمير كانت راجع الى
الهيئة والاحاطة فى الموضعين
منصوب بنزع الخافض
والتقدير سواء كانت الهيئة
الحاصلة من احاطة المقدار
وقوله به متعلق بحاصلة
وضميره راجع المقدار وهو
الحلط اوالمحيط اذاضافة الاحاطة الى المقدار فى الاول والى ضميره فى الثانى اضافة المصدر الى المفعول (اصلا)
اوالفاعل وقوله بالمقدار المراد به المحيط ولذا اعاده مظهرا وهو متعلق بحاصلة المقدار ايضا (حسين شاه)

اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هوالاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها
على الاصح ٢ هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد
واحد اواكثرا حاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا
بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة
العارضة له بهذا الاعتبار هى الشكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان على
نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية فهذا
مااشتهر بينهم ويلزم منه ان لايكون لمحيط الكرة وامثاله شكل
والانسب ٣ ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة
الاحاطة ٤ سواء كانت احاطة المقدار به اواحاطته بالمقدار ليشمل ذلك
بل محيط الدائرة وامثاله ايض فلاحاجة لتخصيص الشكل بالسطح
والجسم التعليمى وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية فى
جميع الجهات ولم يثبت ٥ ذلك بماذكره من الدليل لانه لوفرض اللاتناهى
من جهة الطويل فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة
وينفرجان متزائدين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان انفراجهما
كذلك على اللاتناهى فى العرض واقول لاحاجة لنا الى اثبات تشكلها
فانها اذا كانت متناهية ولو فى جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة
من جهة ذلك التناهى فننقل الكلام الى تلك الهيئة (فذلك الشكل
اما ان يكون للجسمية) اى للصورة الجسمية لذاتها من حيث هى هى
(وهو محال ايضا والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد
اولسبب لازم للجسمية وهو ايضا مح لمامر اولسبب عارض لها وهو ايضا
محال والالامكن زواله) اى العارض اوالشكل (فامكن ان يتشكل
الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال) وقد يقال لانم ان تبدل
الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل المدور اذا كعب يتغير تشكله
من غير فصل واجيب بانه ان لم يمكن هناك انفصال فلابد من انفعال
وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ماقرروه ان فى الجسم فعلا
وانفعالا ولايجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا ففى الجسم امران
يفعل باحدهما وينفعل بالآخر فاعراض الانفعالية تابعة للمادة

٢ قوله على الاصح يعنى ان الزاوية على الاصح من مقولة الكيف ومنهم من جعلها من مقولة الكم
استدلالا باتصافها من خواص ﴿ ١٩ ﴾ الكمية كالتفاوت والتساوى والصغر والكبر وكونها
نصفا وثلثا زاوية اخرى
فالزاوية عنده فى المثال
المذكور سطح احاط به
خطان يلتقيان عند نقطة
وغير الميزان بجواز خطا
واحد اوالجواب الاستدلال
انما يتم انه لوكان اتصافها
بتلك الخواص بالذات وانه
مح بل لان الزاوية عارضة
للكم فى الشكل فانه يتصف
بتلك العوارض بواسطة
عروضه الذى الكم هذا
مذكور فى المواقف وشرحه
وله جواب اخر ان شئت
الاطلاع فارجع اليهما
فتأمل (فيض الله)
٣ قوله والانسب اه فيه
ما اشرنا اليه | فالانسب
ان يقال الشكل الى الهيئة
الحاصلة شئ من جهة
الاحاطة سواء كان ذلك
الشئ مقدار اوغير مقدار
من غير تعرض بالحصول
المقدار (نصر الله)
٤ قوله من جهة الاحاطة
وانما اعتبرنا هذا القيد اعنى
من جهة الاحاطة ليخرج
عن تعريف الشكل نحو
البياض والسواد العارضين للمقدار لامن جهة احاطة الحد اوالحدود اه من حواشى (شرح التجريد)
٥ لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من الاحاطة ولا احاطة بدون التناهى فى جميع الجهاة (نعمة الله)

والفعلية للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما
تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها من المبادى الفاعلية مع انها
غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا
من جهتين (وكل مايقبل الانفصال فهو مركب الهيولى
والصورة لمامر) المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى بدليل ماسيأتى
(فيكون الصورة العارية) المفارقة (عن الهيولى مقارنة لها هف)
لعلك تقول حصر مم لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع
لازمها اومع عارضها اوللازمها مع عارضها اوللمجموع الثلثة اوللمباين
وحده اومع غيره ٢ فاقول لوكان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد ولوكان لاحد من الثلثة التاليةله لامكن ان يتشكل
الصورة بشكل آخر واما المباين فمعلوم بالضرورة ٣ انه لايكون علة
لشكل معين للصورة الابرابطة خاصة هناك فاما ان يكون الرابطة مع
عارضها كافيا فى تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان المباين ممتنع
الزوال ينقل الترديد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم
المحذور الثانى قطعا وعلى الثانى ان كان ٤ كل من المباين والمقارن
ممتنع الزوال ردد الرابطة بين تلك الامور المذكورة والافيلزم المحذور
الثانى ولماكان نفى هذه الاحتمالات ظاهرة مماذكره المص بأدنى تأمل
لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل
والصورة معافبزواله يزول الصورة ايضا ولاتبقى متشكلة بشكل آخر
قلت المباين ان كان مجردا فابدى والا لاستحال ان يكون علة
للصورة ٥ على ماقرروه فى بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا
باحتمال ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل
علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتى الكلام فيه وقد يقال
لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابدله من
امر مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية
فذلك المخصص اما ان يكون هوالجسمية اولازمها اوعارضها
وكانه مبنى على ماذهبوا اليه من ان الهيولى ٦ العنصرية والصورة

٢ اى من الامور الثلثة واحدا وواحد اواثنين واثنين اوالمجموع فهذه سبعة احتمالات غير السبعة التى
بدون اعتبار المباين وحده اومع غيره من المباين ايضا ففى المباين ﴿ ٢٠ ﴾ تسعة احتمالات فيصير مجموع
الاحتمالات ستة عشر وماذكره
الشارح فى المباين اما وجه
المباين وحده اومع مباين
اخر واما وجه سائر المباينات
السبع الباقية فمعلوم بماذكره
المص والش فافهم
(عبدالرحيم)

٣ قوله فمعلوم بالضرورة
آه لاحاجة الى دعوى
الضرورة ولاالى التفصيل
الذى ذكره بل يكفى ان يقال
ولوكان الشكل من الاخيرين
وهما المباين وحده اوالمباين
مع الغير لزم المحذور الاول
ان كان ممتنع الزوال والثانى
ان كان ممكن الزوال
(نصرالله)

٤ هذه الشرطية عن
الشرطية الاولى فى تفصيل
الامور التى ذكرناه الا ان
العرض من الاولى كون
المباين واحدا وفى الثانى
اثنين ٥ فلا يكون الاجسام
كلها متشكلة بشكل واحد
لاختلاف التشخص فى الاجسام
اوفلا يبقى متشكلة بتشكل
اخر اذالصورة لاتنتفى
بانتفاء التشخص كالشكل
بناء على ان الكلام فى الصورة المشخصة فتأمل (فيض الله) ٦ وانما قال (والاعراض) الهيولى
العنصرية فائضة من العقل الفعال لان الهيولى الفلكية فائضة عن غير العقل الفعال كماقرره (تقرير)

والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه
لانهم ماقاموا دليلا على القاعدة المذكورة على انهم متزلزاون فى
تلك القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايض كمايظهر
بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل ﴿ فصل ﴾
(فى ان الهيولى ايض لاتجرد عن الصورة لانها لو تجردت ٤ عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع) اى قابلة للاشارة الحسية (اولاتكون
لاسبيل الى كل واحد من القسمين فلاسبيل الى تجردها عن الصورة
اما انه لاسبيل الى الاول فلانهاح اماان تنقسم اولا لاسبيل الى الثانى
لان كل ماله وضع فهو منقسم) اى قابل للانقسام (على مامر فى نفى
الجزء الذى لايتجزى) لايخفى عليك انه لم يرد ماهو المتبادر من عبارته
وهو ان كل شئ له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا اوعرضا
لانهم قائلون بوجود النقطة ومامر فى نفى الجزء يدل على ان كل
جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولادلالة له على ان كل عرض
ذى وضع ايض كذلك اذلا امتناع فى تداخل النقاط قطعا فمراده
ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وح لايتم الكلام
الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل
للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ماعليه وتارة بانها جزء للجسم
الذى هو جوهر ممتد وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء
للسرير مع انها عرض (ولاسبيل الى الاول لانهاح اما تنقسم
فى جهة واحدة فقط فتكون خطا) جوهريا (اوفى جهتين) فقط
(فتكون سطحا) جوهريا (اوفى ثلث جهات فتكون جسما) طبيعيا
اقول لايخ الكلام فى هذا المقام عن اضطراب ٥ اذلاشبهة فى ان
الشق الثانى من الترديد الاول هو عديم الوضع مطلقا فان اراد
بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلانم ان ماله وضع فى الجملة ومنقسم
فى الجهات الثلث منحصر ٦ فى الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فمع
عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب ٧ ايض حمل
الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم فى بادى

٤ اى يمتنع الانفكاك بان يوجد الهيولى وليس معها صورة جسمية اذلو جاز ذلك لما لزم من فريض
وقوعه مح لان الممكن شانه ﴿ ٢١ ﴾ وقدلزم لانها على تقدير الانفكاك اما ان يكون ذات وضع
اولا الى آخر الكلام
(سيد قدس سره)

٥ بل نقول جزئيتها من الجسم
ايضا ممنوع ومامر من الدليل
على تقدير تمامه انما يدل على
ان فى الجسم شيئا ماهو قابل
للانفصال والاتصال
والوحدة والتعدد وغيرذلك
فيجوز ان يكون عرضا
عارضا للصورة كالتعليمى
ويكون الجسم عبارة
عن الصورة فقط كماهورأى
الاشراقيين وهو ظ عند
التأمل فيماسبق (عبدالرحيم)

٦ لان الهيولى والاعراض
السارية فى الاجسام الطبيعية
ذات وضع فى الجملة منقسم
فى الجهات الثلث مع انها
ليست بجسم (نصرالله)

٧ لجواز ان لايكون الهيولى
على تقدير تجردها
عن الصورة ذات وضع
بالذات ولاغير ذات وضع
اصلا بل يكون ذات الوضع
بالعرض والظ فى ابطال
الاحتمال ان يقال لابدح
ان يكون مع الهيولى امرله
وضع بالذات ليحصل به
وضع بالتبع وذلك الامر ليس عرضا ولاجوهرامنافيا بل هو شئ ممتد فى الجهات الثلث وهذه الصورة
الجسمية فيلزم ان يكون الهيولى المفارقة عن الصورة المقارنة لها هذ مراده (نصرالله)

النظر كما حمله شارح المواقف فى هذا المقام عليها وهو غير ملايم لماسيجىء من انها لوكانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة (وكل واحد منها بط امانه لايجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال) اى الجوهرى (مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين) قيدهما بعضهم بالمستقيمى الاضلاع اقول هذا النيد مضر لنا لانه لايتم المط لابابطال الخط الجوهرى مطلقا سوآء كان مستقيما اوغيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفى فى ذلك استقامة ضلع من كل واحد منهما ولاحاجة الى استقامة جميع اضلاعهما (فاما ان تحجب تلاقيهما اولاتحجب لاجائز ان لاتحجب والالزم تداخل الخطوط وهو مح لان كل ٢ خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هذا خلف) قيل ان اراد ان كل خطين فهما اعظم من احدهما فى جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض ٣ وان اراد فى جهة العرض فممنوع اذ لاعظم للخط فى تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو فى المقادير من حيث هى مقادير فمالامقدار له اصلا لايمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وماله مقدار فى جهة واحدة فقد امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وماله مقدار فى جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وماله مقدار فى الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ماذكرت لايمتنع التداخل فى الاجزاء التى لاتتجزى اذلامقدار لها اصلا فكيف حكم بامتناع التداخل فيها قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لوتداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ماله مقدار فى جهة فضلا عماله مقدار فى الجهات الثلث انتهى كلامه اقول اذا فرض الخط الجوهرى بين الخطين ٤ الجوهرين بل بين الجسمين فالتداخل هناك مح قطعا كما صرح به شارح المواقف ٥ قدس سره حيث قال البيان استحالة التداخل بين الاجزاء التى لاتتجزى ان بداهة ٦ العقل شاهدة بان المتحيز بالذات يمتنع ان يتداخل مثله بحيث يصير

٢ قال بعض الشراح هذا الدليل يبطل جميع الخطوط غايته الامران اجزائه فى المفيد اظهر فلاضرر هناك اقول ترك القيد اولى لايهام التخصيص على ان المطلوب تمام بدونه (من « ٢٢ » فحر الدين) ٣ لان المراد انتهاء طرفى السطحين اليه وانتهاء طرفى السطحين لايكون الافى العرض (نعمة)

٤ هذا تقرير المرام على وجه يتضمن اختيار الشق الثانى من ترديد المعترض وينتفى المناقشة فى لفظ الاعظم فنقول المراد ان مجموع الخطين عظما ليس لاحدهما (نعمة)

٥ الكلام السابق ايضا لشارح المواقف فى حاشية شرح الهداية وما نقل من قوله وتوضيحه الى آخره كلامه فى تلك الحاشية والتخالف بينهما ظ فيحمل كلامه فى شرح المواقف على انه مماشاة مع صاحب المواقف والتحقيق عنده ماذكره فى حاشية شرح الهداية (فحر الدين)

٦ اعلم ان بديهة العقل حاكمة بان مالاحجم له من عظم اذمالا فى نظيره لاتاه بامره ولم يتصور فى احدهما شىء حال عن الآخر ولاكونهما معا اعظم من احدهما فقط وذلك هو التداخل وبان ماله حجم اذا لاقى نظيره فى الجهة التى اتصافه بالعظم منها كان مجموعهما اعظم من الواحد فامتناع (حجمهما) التداخل انما هو بالذات للاعظام والاحجام الموجبة لجواز فرض الانقسام وهى المقادير والابعاد (جمال)

حجمها معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء مح فى نفسها سوآء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال البديهة يحكم بان تداخل الجوهر مح مطلقا واما تداخل غيره فعلى مافصله المعترض فلا يحسن ٢ قوله امتناع التداخل انما هو فى المقادير من حيث هى مقادير نعم امتناع التداخل فى المقادير انما هو من حيث هى مقادير وقد يجاب ٣ عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما فى الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين ٤ العرضيين فى احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول ٥ من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف اقول فساده ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متسامتين فى الطول واما اذا كانا متلاقيين فى العرض فلا (ولاجائز ان يحجب والاانقسم الخط فى الجهتين لان مايلاقى احدهما منه غير مايلاقى الآخر وهو مح واما انه لايجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لايحجب وكل واحد منهما بط على مامر فى الخط واما انه لايجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لمامر واما انه لاسبيل الى الثانى اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية) فصارت ح ذات وضع ٦ بالضرورة (فاما ان لايحصل فى حيز اصلا او يحصل فى جميع الاحياز او يحصل فى بعض الاحياز دون بعض) قيل عليه يجوز ان لايقترن بها الصورة ابدا اجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم تكن هيولى ٧ بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق الصورة لها ممكن بحسب ذاتها والممكن مالايلزم منه محال لكن عروض الصورة لها مستلزم للمح لايقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات حيث انه ممتنع

٢ اى لايجوز ونفى الحسن دون نفى الجواز لحسن الآداب لان نفى الحسن يلزمه نفى الجواز وهذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم « ٢٣ » كماقيل تبصر (عبدالرحيم) ٣ هذا الجواب توهم بعيد بعد ماذكر القائل لكن الكلام ليس فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض (لارى)

٤ وانما قال بين الخطين العرضيين ولم يقل بين الخطين الجوهريين لعدم النزاع فى وجود الخطين العرضيين وان كان العرض صحيحا بين الخطين الجوهرين (شرح تجريد)

٥ وهكذا حال النظر الواقع فى استحالة تداخل السطوح ولم يتعرض له (محى الدين)

٦ وبه يندفع مايقال ان اقتران الصورة المتحيزة لما تحيز له اصلا ممتنع البتة ووجه الدفع ان كونها غير متحيزة مطلقا فى تلك الصورة غير لازم بل هو متحيز بالتبع فتامل حق تأمل (فيض الله)

٧ اى الهيولى المجردة هيولى بل من المفارقات وكلامنا فى الهيولى وايضا يمتنع على هذا التقدير ان يقارن شىء من الهيولا بصورة فيلزم ان يكون الصورة منفكة عن الهيولى وقد اثبتنا انها لاتجرد عن الهيولى واجيب عنه بانه انما يلزم ذلك ان لو لم يكن المجردة مخالفة بالهيئة المقارنة وهو مم فتامل فى هذا المقام (فيض الله)

٢ المتبادر من هذه العبارة ان المراد من الممتنع بالغير الهيولى المجردة وليس كذلك بل المراد منه لحوق الصورة اياها فالعبارة الصريحة للمراد ان يقال لان لحوق ﴿ ٢٤ ﴾ الصورة اياها اذا نظر اليه

فان استلزام عدم العقل الاول عدم الواجب من حيث انه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية فلايستلزم المح والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها ٢ فى حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه المخ وقد يجاب ايض بان الكلام فى هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة فى اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هى الآن او كانت فى اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت ٣ بالصورة (الاول والثانى محالان بالبديهة والثالث ايضا مخ لان حصولها فى كل واحد من الاحياز ممكن) لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضى حيزا مطلقا لامعينا (فلو حصلت فى بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلامرجح وهو محال) قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ماسنذكرها فلايلزم الترجيح بلامرجح واجيب ٤ بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلاتصلح ان تكون مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن للهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلى وايضا ٥ قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلى فلا حاجة فى التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت فى بعض الاحياز فلابد ان يتخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لاتقتضى ذلك التخصيص لان نسبتها الى جميع الاحياز على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى نسبتها اليها ترجيح بلامرجح قطعا ولايبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة لاموجودة فى الخارج فلاتقتضى ٦ مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين (ولايلزم) الاعتراض (على هذا) التقدير بان يقال (ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار) المنقلب (اولى بموضع

من غير نظر الى المانع يلزم منه محال فلا يكون ممكنا بالذات فقياسه على عدم العقل قياس مع الفارق (نعمة)

٣ ودليلهم يناقض على ذلك واما انه هل يمكن ان يوجد الهيولى ما من غير صورة فبحث اخر لاغرض لهم فى حقيقة (فى حاشية شرح حكمة العين)

٤ الجواب انا سلمنا ان حصول الهيولى فى بعض الاحياز ولايلزم منه الترجيح بلا مرجح ولكن يلزم الترجيح فى حصول بعض اجزاء الهيولى فى بعض اجزاء الحيز بالضرورة فعلى هذا القدر يظهر التطابق بين السؤال والجواب فافهم (فيض الله)

٥ اى كانه يقول انما يستقيم جوابكم المذكور اولا اذا كان الجسم الحاصل من اقتران الصورتين بالهيولى بعض جسم عنصرى واما اذا كان الجسم العنصرى كله فالصورة النوعية يصلح مخصصة له بحيز معين (شرح حكمة العين) (من)

٦ اى المقتضى للمكان هو الاجزاء الموجودة فى الخارج لاالمفروضة تأمل (فيض الله)

٢ فلو كان الاستواء فى الشئ مستلزما للمرجح لزم ان لايكون هناك كذلك تأمل (فيض الله)
٣ الذى هو كون المنقلب قبل ﴿ ٢٥ ﴾ الانقلاب قريبا من جزء من اجزاء الحيز للمنتقل اليه (نعمة)

من اجزاء الحيز الطبيعى لما انقلب اليه مع تساوى ٢ نسبته اليها فليكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز مع تساوى نسبتها الى جميع الاحياز (لان الوضع السابق ٣ يقتضى الوضع اللاحق فلايكون ترجيحا بلامرجح) اى اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب فى الموضع طبيعيا للماء انتقل ٤ الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب فى موضع الهواء قسرا استقر فيه بعده طبعا فالحصول ٥ فى ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى التى لاوضع لها اصلا ﴿ فصل فى اثبات الصورة النوعية ﴾ وهى ٦ التى تختلف بها الاجسام انواعا (اعلم ان لكل واحد من الاجسام) الطبيعية (صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز) اى باقتضائه السكون عند حصوله فيه والحركة ٧ اليه عند خروجه عنه (دون بعض) بل بسائر آثاره ليس ٨ لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة فلا يكون فاعلة كما سيجئ وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ لامور مختلفة فح (اما ان يكون للجسمية العامة) اى الصورة الجسمية المتشابهة فى جميع الاجسام (اولصورة اخرى لاسبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها فى ذلك الحيز فتعين الثانى وهو المط) لايخفى عليك انه لابد لاختصاص الاجسام بصورتها النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما فى الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة فلكية لاتقبل الا الصورة المعينة التى حصلت فيها وقيل لم لايجوز ان يكون الاختصاص بالآثار اما فى العنصريات فلان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما فى الفلكيات فلان مادة كل فلك لاتقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة

٤ اى ذلك الحيز بعد زوال الصورة المائية وحدوث الهوائية (نعمة)

٥ اى فالحصول فى ذلك الموضع قبل الانقلاب مرجح للحصول فيه بعدها (نصر الله)

٦ ظاهر هذا التعريف صادق على فصول انواع الجسم فانها اسباب متنوعة مع انها ليست صورة بل ماخوذة منها على ماصرحوا به ولو قيل الصورة النوعية جزء خارج للاجسام تختلف بها انواعا لكان اولى لاندفاع النقض ح عند من لايقول بوجود الفصول فى الخارج واما عند القائل به فهو باق بحاله اللهم الا ان يقال التغاير بين الصورة والفصل اعتبارى (نصر الله)

٧ عطف ماعلى اقتضاه او على السكون تأمل (فيض الله)

٨ دفع لما اورد فى اثبات الصورة النوعية يجوز الاستناد الى غير الفاعل الخارجى يمنع تساوى نسبته الى الجميع وحاصل الدفع ان الكلام فى الاحياز والآثار التى يقتضيها الاجسام ويصدر (٤) عنها كالبرودة والرطوبة للماء مثلا فانا نعلم قطعا انهما مستندان الى الماء فكيف يجوز الاستناد الى الفاعل الخارجى كذا ذكره قدس سره (فيض الله)

النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلابد من اختلافهما بامر جوهرى مختص ٢ واعلم ان دليلهم ولوتم لدل على ان لآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد فيها اومتعدد فلادلالة ٣ له عليه ولعلهم انما اقتصروا ٤ على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لايصدر عنه الا الواحد ٥ قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد ٦ الجهات فى الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات يقتضى بكل جهة مايناسبها ﴿ هداية ﴾ ترتفع بها الاشتباه فى كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة (اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لاتكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لمامر) ان اراد ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الى ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لاتقدم على الصورة تقدما زمانيا فح ان اراد بقوله (والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة قبله) انما يجب تقدمها على المعلول (بالذات) فمسلم لكن لايحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها على المعلول بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان (والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل اوبالشكل) قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها فى الشكل على مابيناه ولاعلة قابلية لان القابل هو الهيولى فلاتتقدم لوجوب وجودها الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها اما مع الشكل ان لم تتوقف عليه اوبه ان توقف عليه اقول فيه نظر لانه لايلزم من نفى ان يكون الصورة علة فاعلية وقابلية الشكل نفى العلية مطلقا لجواز ان يكون شرطا ٧ فلايلزم نفى تقدمها

٢ والا لايكونان جوهرين لان المركب من الجوهر والعرض عرض لكن فيه بحث مشهور بل صرح بعضهم بجوهريته وكذا الش صرح فى اول فصل ان ﴿ ٢٦ ﴾ الهيولى لايتجرد عن الصورة بان السرير جوهر مع ان الهيئة العارضة العرضية له جزء منه لكن الخيالى (عبد الرحيم)

٣ فيه ان له دلالة عليه وان كان ضمنا فتأمل فيه حق التأمل (عبدالرحيم)

٤ يعنى انهم اقتصروا على الواحد وان لم يدل عليه دليلهم ولعلهم اه (عبدالرحيم)

٥ اقول فعلى هذا يجوز ان يكون الجسمية مبدأ الآثار لجواز ان يكون لها جهات متعددة بتعدد الآثار فلاحاجة الى الصورة النوعية الاان يلاحظ ماجيب من قوله بانا نعلم بديهة (عبدالرحيم)

٦ فيه بحث لان الظ من الجهات فى الصورة الهيئة والوجود والامكان والحلول ونسبة هذه الجهات الى جميع العوارض على السواء فلابد من اثبات جهات مناسبة لكل واحد من العوارض له (صلاح الدين)

٧ يناقش ههنا ان الشرطية من تتمة الفاعل فمايدل على نفى الفاعلية على تقدير تسليمه يدل على نفى الشرطية ايضا ولوقال لجواز ان يكون غير الفاعل والقائل من اقسام العلة لكان اولى (نعمة) (علي)

على الشكل وايض مابينه فيماسبق هو ان الصورة لوكانت مختصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لانها لوكانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو ٢ خلاف الواقع وقديقال ٣ الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد الواحد اوالحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد اوالحدود وهو متأخر عن وجود المقدار الذى هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء فاذا الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف ٤ يقال انها مع الشكل اومتأخرة واجاب عنه المحقق الطوسى بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لاعن الصورة المتشخصة والذى ندعيه ٥ عدم تأخر الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها فى تشخصها الى التناهى والتشكل ولايبعد ان يحتاج الشئ فى تشخصه الى مايتأخر عن ماهيته كالجسم المحتاج فى تشخصه الى الاين والوضع المتأخرين عنه فاذن التناهى والشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هى متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا والانسب ح ان يقال لان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا ولقائل ٦ ان يقول احتياج الصورة فى تشخصها اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئى منهما لزال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهى والتشكل عليها وان كان الى الكلى منهما فذلك بط قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلى مثلا الى الصورة لايفيد تشخصها (والشكل لايوجد قبل الهيولى) فهى اما متقدمة عليه اومعه (فلوكانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات اومعه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات) لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ والمتقدم على مامع الشئ متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على مامع الشئ متقدم على ذلك الشئ لايظهر

٢ هذا الضمير اماراجع الى الملازمة التى دل عليها قوله لانها لوكانت علة لزم ذلك اوالى ماذكره فيما سبق (نصرالله) ٣ هذه معارضة ﴿ ٢٧ ﴾ لدليل قوله انما يجب وجودها مع الشكل اوبالشكل يعنى ان دليلكم وان دل على ان الشكل مع الصورة او مقدم عليها لكن عندنا دليل ايض يدل على انه متاخر عنها وهو ان الشكل هواه (عبدالرحم)

٤ فيه ان لم نقل انها مع الشكل بل قلنا ان وجوب وجودها مع الشكل تدبر (فيض الله)

٥ اعترض عليه بان الشكل لما كان ماهية الجسم بسبب احاطة الحدود وكانت متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمقدار متأخر عن الجسمية التى هى جزؤه فيقدم الجسمية على الشكل بهذا المراتب اجيب بان هذا البيان تفيد تقدم ذات الصورة على الشكل فهذا لاينافى تأخير الصورة المتشخصة فى تشخصها عن تلك الامور وبهذا تبين ان المقصد عن علية الصورة المتشخصة واما ذات الصورة المطلقة فستقف على عدم عليتها الهيولى (صلاح الدين)

٦ هذا الاعتراض بعينه وارد على قوله كالجسم بالنسبة الى الاين والوضع لكن اكتفى بذكره ههنا واما التخصيص بهذا مع تقدم ذكره لكونه مانحن فيه بخلاف ذلك فان ذكره على طريق التمثيل والتسطير (عبد الرحيم)

صحته فى التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدم على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى وح لايحتاج الى المقدمة الممنوعة (فاذن ٢ وجود كل منهما عن سبب منفصل) هذا مبنى على مازعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للاخر اويكونا معلولى علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذا لعلة الموجبة مايمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة اوجزأ اخيرا منها فهى مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهى للمعلول الاخر وبالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر فى العلة الموجبة الايجاد فلانم اذا لميكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولى ٣ علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الاخر وهو ظاهر ٤ وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام (وليست ٥ الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لمابيناه انها لاتقوم بالفعل بدون الصورة) اى بدون ماهيتها فهى تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولوزالت الصورة عنها ولميقترن بها صورة اخرى انعدمت ٦ المادة فتلك الصورة المتواردة عليها كالدعائم تزال واحدة منها عن السقف ويقام مقامها دعائم اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم (وليست الصورة ايض غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لاتوجد بدون الشكل) المفتقر الى الهيولى (فالهيولى تفتقر الى الصورة فى وجودها وبقائها) اقول فيه بحث اذ لوكان ماذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لماتبين ايضا ان الصورة لاتوجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا مناف لماسبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لامعنى للعلة الا مايحتاج اليه الشئ فى تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة فى الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لاالى الصورة المتشخصة

٢ ولما لميكن شئ من الهيولى والصورة علة للاخرى ولاتكل منهما عن علة فاذن وجود كل منهما اى (ميرك) ٣ ان يسبق الذهن منها الى الفاعلية فلدفع ﴿٢٨﴾ هذا التوهم نفى العلة لفاعلية سابقا وبهذا القيد من المنشاء يكون وصف العلة بالفاعلية سابقا مناسبا للمقام ولاحاجة الى لزوم كونها فاعلية على تقدير كونها موجبة فافهم (من فخر الدين)

٤ اذ يجوز ان يكون احد المتلازمين جزء آخر من العلة التامة للاخر لا فاعلاله ولامشتركا معه فى العلة الموجدة وح يتحقق التلازم بينهما مع انه ليس بشئ منهما علة موجبة بالمعنى المذكور للاخر وعلى هذا قول المص فاذا وجود كل منهما على سبب منفصل فى حيز المنع لاحتما انيكون بشئ من الهيولى والصورة علة موجبة للاخر ويكون التلازم بينهما على الوجه الذى صورناه فى السند لابان يكونا معلولى علة موجبة منفصلة عنهما (نصرالله)

٥ وهذا الكلام مظنة ان يقال فيستغنى كل واحدة منها عن الآخر فلايتركب منهما ماهية حقيقية فاشار الى دفعه لقوله وليست اه (حل هدايه) ٦ بين العدم والفناء عموم وخصوص مطلقا (الجواز فان الفناء عبارة عن العدم بعد الوجود فكلما صدق الفناء صدق العدم بدون العكس (محمد شريف)

لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلامنافاة فيه (والصورة تفتقر الى الهيولى فى تشكلها) قيل ولما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم دور ٢ واورد عليه انه لايلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة التشكل وبالعكس ٣ اذ يحتاج كل منهما لافى ذاتها بل فى تشكلها الى ذات الاخرى لاالى تشكلها وقد يجاب بان احد يهما اذاكانت ٤ علة لتشكل الاخرى فهى من حيث انها متشخصة ٥ تكون متقدمة على شكل الاخرى ومن مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار والحق ان ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لابلوازمها ولايتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه ﴿ فصل فى المكان ﴾ (وهو اما الخلاء) اراد به البعد المجرد عن المادة وكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالى عن الشاغل (والسطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظ من الجسم المحوى) لان الجسم بكليته فى مكانه مالئ له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم فى جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لاينقسم ولا ان يكون امر امنقسما فى جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم فى الجهتين اوفى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهرى ولما لايجوز انيكون حالا فى المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والالم يكن مالئاله فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم احوى وهذا مذهب المشائيين وعلى الثانى يكون المكان بعدا منقسما فى جميع الجهات مساويا للبعد الذى فى الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذى هو المكان اما ان يكون امر اموهوما يشغله الجسم ويملأوه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما انيكون امرا موجودا ولايجوز انيكون

٢ ولما كان الظ من كلام القائل ان عدم لزوم الدور فيما نحن فيه انماهو بسبب تغاير جهة التوقف حتى لواحتاج كل من الهيولى والصورة ﴿٢٩﴾ الى الاخرى فى الكل للزم الدور اورد عليه بهذا الايراد ويمكن دفعه بان مقصوده ان تغاير جهتى التوقف فيما نحن بصدده مستلزم لعدم الدور لا ان المستلزم له انما هوا لتغاير حتى يردعليه انه ليس كذلك (نصرالله)

٣ وكذا الكلام من كون الصورة مفتقرة الى الهيولى فى البقاء وبالعكس لكن الجواب المذكور لايكون جوابا عن هذا بل لابد لهذا من جواب آخر تدبر (عبدالرحم)

٤ هذا على تقدير تقدم الشخص على الوجود اما اذا تأخر الشخص عن الوجود لوكانا معا فمدخلية شخص العلة فى شكل الاخرى محل نظر وتأمل سيما فى صورة تأخر الشخص (جمال الدين)

٥ وفيه لان تقديم العلة على المعلول انما يجب بالوجوب والوجود لا بالتشخص اذربما يكون الشئ من حيث الوجود متقدما على شئ آخر ومن حيث التشخص متأخرا عنه كما فى الهيولى والصورة فان الصورة شريكة لعلة الهيولى كمامر فيكون متقدمة عليها بالوجود ولماكان تشخصها مستفادا من الشكل المتأخر عن الهيولى كانت متأخرة بالتشخص عن الهيولى (نصرالله)

بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم ٢ من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهو مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مقطور الزعمهم انه فطر عليه البداهية وصححه بعضهم بالمقطور بالقاف اى بعدا له الاقطار ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد المتمكنات عليه مع بقائه تشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين ٣ اعنى الجواهر المجردة التى لاتقبل اشارة حسية والاجسام التى تقبل اشارتها وهى جواهر كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجواهر ستة لاخمسة على ماهو المشهور (والاول بط فتعين الثانى وانما قلنا الاول باطل لانه لوكان خلاء فاما ان يكون لاشيئا محضا ٤ او بعدا موجودا مجردا ٥ عن المادة لاسبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين ولا يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لاشيئا محضا) قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه موجودا حقيقيا فغير لازم منه وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض واقول ان اراد الترديد بين اللاشئ المحض فى الخارج والموجود فيه كما هو الظ اذ العادة جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما شق الترديد الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ماذكره لايدل على انه ليس لاشيئا محضا فى الخارج بل يدل على انه ليس لاشيئا محض فى نفس الامر وان اراد الترديد بين اللاشئ فى نفس الامر والموجود فيهما فيتسع دائرة المناقشة فى الشق الثانى (ولاسبيل الى الثانى لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل) والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده (فاستحال اقترانه به) اى على الوجه الافتقار (هف) لانه مفتقر اليه فى الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر على عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان

٢ غرضه تحرير مذهب الاشراقيين وهذا الذى ذكره فى تحرير المذاهب عبارة السيد فى المواقف واما الش فيدعى استحالة تداخل الجوهر كما مر فى ابطال الجزء ﴿ ٣٠ ﴾ الذى لايتجزى لايتوجه عليه ان المفهوم من كلامه ههنا استحالة تداخل الاجسام لاتداخل الجواهر مطلقا مع انه صرح سابقا باستحالة تداخل الجواهر مطلقا اه (فخر الدين)
٣ اى لانه عالم الجواهر المجردة كالنفس والعقل ولانه عالم اجسام التى اه امالانه لايكون من الاول فلانه يلزم ان تكون كذلك واما انه لايكون من الثانى فلانه مجرد عن المادة (فيض الله)
٤ اى بعدا مجردا موهوما او بعدا مجردا موجودا والتالى بط بشقيه وكذا المقدم (نصر الله)
اى موركا بالبديهية وكل شئ عجلته البديهية عن ادراك فهو مقطور يقال هو الراى الفطر (صحاح) ٥ وهو مذهب افلاطون ومن تابعه فانهم يقولون ان الفضاء ليس بمتوهم بل هو جوهر وجود خارجى مجرد عن المادة الهيولى متداخل فى الجسم المتمكن ومنطبق عليه بتمامه اذا تحرك الجسم يتحرك البعد الذى كان متداخلا فيه ويحصل فيه بعد آخر مثله وهو واسطة بين العالم الجسمانى والعالم المجرد بواسطة عدم اشتماله (فصل على المادة يشبه المجردات وبواسطة قبوله الاشارة الحسية والانقسام فى الجهات شبه الماديات (مرغبات)

﴿ فصل فى الحيز ﴾ (كل جسم فله حيز طبيعى ٢) قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم ليس له حيز على تفسيره اى بالسطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظ من الجسم المحوى اذ ليس وراءه جسم آخر نعم ٣ له وضع ومحاذات بالنسبة الى ماهو فى جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم مابه يمتاز الاجسام فى الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذى يمتاز به المحدد عن غيره فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس فى مكان ولابعد فى ان يكون الحالة ٤ التى تميزه فى الاشارة الحسية من غيره طبيعية له وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته بالقياس الى ماتحته امرا طبيعيا له فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق فى شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوى وهو مايعتمد ٥ عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذى لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى قلت المفهوم من كلام ٦ الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال فى موضع من طبيعيات الشفاء لاجسم الا ويلحقه ان يكون له حيز هو اما مكان واما وضع وفى موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعى فان كان ذا مكان ٧ كان حيزه مكانا والا فحيزه وضع (لانا لو فرضنا عدم تأثير القواسر) اى الامور الخارجية (لكان فى حيز معين بالضرورة (وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته اولقاسر) اى لامر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ماكان تأثيره على خلاف مقتضى الطبيعة لم يكن الترديد حاصرا (لاسبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم القاسر) فتعين الاول (فاذن انما يستحقه لطبيعته) اذ لايمكن استناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية فى اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل فيه مختص به يعنى الطبيعة (وهو المط) فان قلت تأثير الفاعل فيه

٢ والطبيعى ثلثة معان الاول بمعنى الماهية والثانى بمعنى الراجح والثالث بمعنى النوعية وهو المراد ههنا (حاشيه) ٣ جواب سؤال ﴿ ٣١ ﴾ مقدر كانه قيل له وضع ومحازات لم لايجوز ان يكون له حيز فاجاب بقوله نعم لكن ليس حيز على تفسير المص ويجوز ان يكون اشارة منشاء غلط المص فان المص لما راى له وضع ومحازات ظن انه غيره تأمل
٤ لعل هذه الحالة هو الوضع بمعنى الهيئة العارضة للمحدد بسبب نسبة بعض اجزاء الى بعض اوكونه فوق الفلك الثامن اوغير ذلك (تأمل)
٥ هذا ينافى ماسبق من ان المكان عندهم هو الخلاء وهو البعد الموهوم اللهم الا ان يقال ان لهم اطلاقين واصطلاحين فى المكان تأمل (عبد الرحيم)
٦ يعنى ان تصريح المحقق وان دل على اتحادهما لكن كلام الشيخ يدل على خلافه وكلامنا مبنيا على كلامه (فيض الله)
٧ يعنى يفهم من قوله فان كان ذا مكان اه ان من الجسم الذى له حيز طبيعى مالا يكون له مكان لان فاء التفصيل وكذا ان الشرطية يقتضى قسما اخر من التقسيم فى الجسم المتحيز فيلزم القول بالجسم المتحيز الغير الممكن فحصل الفرق بين الحيز والمكان بالضرورة (عبد الرحيم)

٢ الظاهر ان يقول فى حيز معين لان الش فرق بينهما والكلام فى الثانى فعلى هذا لايمشى جواب الش بقوله قلت هذا وارد اه لان الحيز بالمعنى الاعم من لوازم ﴿ ٣٢ ﴾ الوجود لامحالة وان لم يكن المكان كذلك (عبدالرحيم)

ان كان من الامور الخارجية التى يفرض خلوه عنها فلانم انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا فى مكان اومقتضياله وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله فى مكان معين ٢ من فاعله فان الاين ٣ من لوازم وجود الجسم ولايمكن تحقق التأثير فى وجود شئ بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده فان الفاعل اذا اوجد الجسم اوجده فى مكان معين لامحالة قلت هذا وارد على القائلين بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما فى المحدد واورد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة فى الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلايمشى الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذى لايطابق الواقع (ولايجوز ان يكون لجسم ماحيزان طبيعيان لانه لوكان له حيزان طبيعيان فاذا حصل فى احدهما) وخلى مع طبعه (فاما ان يطلب الثانى اولا فان طلب الثانى يلزم ان لايكون الحيز) الاول الذى حصل فيه (طبيعيا) لانه هارب عنه طالب لغيره (وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثانى يلزم ان لايكون الحيز الثانى طبيعيا ٤) لانه ليس طالباله حين ماخلى وطبعه (وقد فرضناه طبيعيا هف) اورد ٥ عليه بان عدم الطلب لمكان الطبيعى بسبب انه وجد مكانا طبيعيا آخر لايقدح فى كون هذا المكان طبيعياله فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا للمكان الذى هو مطلوب به وقيل لشرح هذا الكلام لووجود لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا اوفى احدهما اولايحصل فى شئ منهما والكل بط اما الاول فظ واما الثانى فلما ذكره المص واما الثالث فلانه ح ان لايكون على سمت الحيزين اويكون عليه وح اما ان يتوسط بينهما اويقع منهما فى جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذاوصل الى اقربهما عاد الى القسم الثانى وقدتبين

٣ قوله فان الاين اه لاحاجة فى السؤال الى هذا الاستدلال بل خارج عن قانون اهل النظر لانه غصب والسؤال حاصل بدونه ومن ثمه قيل ان الجواب لاطائل تحته لانه دفع ماغصبه السائل والمنع مع السند باق بحاله لكن فيه اشارة الى ان الحيز فى المدعى وان كان اعم من المكان لكن المكان ايضا داخل فى الدعوى والافلا جدوى فى اثبات الحيز الاعم فى ضمن الوضع ومدار الجواب على هذا والافظ انه لايلزم من انتفاء الاين انتفاء الحيز مطلقا لجواز تحققه فى ضمن الوضع فتبصر (عبدالرحيم)

٤ وهذا بناء على الحيز الطبيعى هو الذى اذاوجده الجسم استقر فيه ولم يطلب غيره وان خرج عنه مال اليه واما اذا عرف بالحيز الاول منه لم يتم ماذكره (شرح حكمة العين)

٥ والحق ان الحيز الطبيعى اذا كان عبارة عما اذا حل وطبعه طابه واقتضى الحصول (بطلانه) فيه لم يمكن تعد وان كان عبارة عما لايخرج الجسم لطبعه اذا خلى معه امكن ذلك فافهم (جمالالدين)

٢ فيه انه اذا اريد به ان كل متناه من حيث انه مشكل فيكون التناهى سببا فلايكون طبيعيا والا فلاجدوى فى صغر اه ويكون هذه المقدمة ﴿ ٣٣ ﴾ اى كبراه ممتنعة (عبدالرحيم) ٣ من ان تشكل كل جسم موقوف على تناهيه فى جميع الجهات ولم يثبت هذا لمامر فى بيان عدم تجرد الصورة عن الهيولى (نصرالله)

بطلانه واقول لا حاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل فان محصله ان لوكان لجسم واحد حيزان طبيعيان لامكن حصوله فى احدهما والتالى بط اذ يلزم على تقدير وقوله الخاف وكذا المقدم

﴿فصل فى الشكل﴾ كل جسم فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعى فكل جسم فله شكل طبيعى اما ان كل جسم متناه فلمامر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه ٢ يحيط به حد واحدا وحدود فيكون متشكلا) وقدمر مافيه ٣ فتذكر (وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعى لانا لوفرضنا ارتفاع القواسر) اى الامور الخارجية (الكان على شكل معين ضرورة وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه اولقاسر لاسبيل الى الثانى لانا قد فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط ٤) اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناهى ابعاده ولاشك ان طبيعة الجسم لاتقتضى تناهى ابعاده ولا تستلزمه من حيث هى وما يعرض للشئ بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولالازمةله من حيث هو لايكون عارضاله لذاته وهذا بعينه وارد فى المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو ﴿فصل فى الحركة والسكون﴾ اما الحركة فهى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج) فيل بيانه ان الشئ الموجود لايجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه ٥ والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لايكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذى ليس ٦ له كمال متوقع كالبارى عز اسمه ولعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لوخرج من القول الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة ٧

٤ ويرد عليه ايض مثل ماذكره الش من قوله ان تخليته مع طبعه وان كانت ممكنة فى الذهن (حاشية)

٥ اى من جميع الحالات فى الممكنة لان الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة وغيرها والانتقال من احد هذه الاوصاف على سبيل التدريج الى الاخرى هو المراد من الحركة لاغيره (حاشيه)

٦ من الكمالات الممكنة الحصول والافظ ان العقول لم يحصل لها وجوب الوجود بالذات وغيره مما ينفرد به البارى عز اسمه فعلى هذا لايرد على تقدير كون الوجود اعم من الحقيقة والاعتبارية انه لوكان بالفعل من جميع الوجوه لكان كونه بالقوة ايض بالفعل فيكون بالقوة مع فرض كونها بالفعل فيكون موجودا ومعدوما (عبدالرحيم) (٥) ٧ فيه انه اذا نظر الى مجمع الهواء يكون تدريجيا البتة واذا نظر الى كل جزء منه فكل خارج من القوة الى الفعل يكون دفعيا كما قال به الامام فلاحركة اصلا (حكمة العين)

٣ اى فى كلام القائل بحث من وجهين بمانعية تعريف المص على توجيهه (محمد البلغارى) ٣ اى فى الملك ويسمى الجدة ايض وهى هيئة تعرض للشئ بسبب مايحيطه به ﴿ ٣٤ ﴾ وينتقل بانتقاله (مواقف)

اوعلى سبيل التدريج وهو الحركة اقول فيه ٢ بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن لها فلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولايسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولافسادا واما ثانيا فلان الانتقال فى الجدة ٣ والفعل والانفعال والمتى دفعى عند بعضهم مع انه لايسمى كونا ٤ وفسادا قال ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض ٥ لايكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهى صفة شخصية موجودة فى الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهى باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها تفعل فى الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحركة الى الجزء الثانى فى الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه يتخيل امر ممتد ينطبق على المسافة كما يحصل من القطر النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد فى الحس المشترك فيرى ذلك خطا اودائرة والحركة بهذا المعنى لاوجودلها الافى الوهم لان المتحرك مالم يصل الى المنتهى لم يوجد ٦ الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة ﴿ واما السكون ﴾ فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك (فالمجردات خرجت عنه لانها غير متحركة) ولاساكنة اذليس من شانها الحركة والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة قيل السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد (وكل) جسم (متحرك فله محرك غير الجسمية اذلو تحرك الجسم بماهو جسم لكان كل جسم متحركا) على الدوام (والتالى كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة) باعتبار مقولة هى فيها (على اربعة اقسام) ومعنى وقوع الحركة فى مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها اومن صنف الى صنف آخر اومن فرد الى فرد آخر (حركة فى الكم كالنمو) وهو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ٧ ينضم اليه ويداخل فى جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن فانه ازدياد فى الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية فى بعض

٤ توضيحه ان الكون فى عرفهم حدوث صورة نوعية والفساد زوالها وقد اتفقوا على انهما لايكونان الادفعة فكل كون وفساد دفعى عندهم واما ان كل دفعى كون وفساد فمحل النزاع وانما لم يذكر الاضافة لانهم متفقون على وقوع الانتقال التدريجى فيها كما بالتبع سنبينه ٥ يعنى كون الجسم بحيث لايكون حاصلا قارا فى اى جزء فرض من اجزاء المسافة لاقبل الوصول الى ذلك الجزء ولا بعد الوصول اليه فتأمل (عبد الرحيم) ٦ فيه بحث مشهور وهو انه ان اريد بقوله لم يحصل تمامها انه لم يحصل شئ ذو مقدار منها فغير مسلم بل الظ تحقيق ذى مقدار منها وان اراد انه لم يحصل تمام المقدار المتصور بين المبداء والمنتهى كعشرة اذرع فمسلم ولايجديه كما لايخفى وتمام الكلام فيه مذكور فى حواشى شرح التجريد (فخر الدين) ٧ قوله بما ينضم اليه ويداخلها ان كلا من الضمير المجرور والمنصوب راجع الى شئ واحد بلاتفكيك فالتذكير باعتبار الحجم والتأنيث باعتبار الاجزاء ومتحدان بالذات وقد يقرء (الحيوانات) تداخلها بصيغة المصدر عطف على ازدياده وهو ليس بمناسب بما ذكره فى المطولات فى تعريف النمو (عبد الرحيم)

٢ كما فى بعد اربعين سنة فانه الشخص الانسانى يتزايد الى ثلثين سنة ثم يكون على حال الى اربعين سنة ثم ينقص الى مائة وعشرين سنة كذا قيل ﴿ ٣٥ ﴾ (نعمه) ٣ واعلم انه اذا عد النمو والذبول من الحركات الكمية فالوجه ان

الحيوانات هى المتولدة من المنى كالعظم والعصب والرباط والزائد فيه هى المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمن (والذبول) هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية ٢ للجسم بما ينفصل عنه فى جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء ٣ الزائدة وقد عد العلامة فى شرح القانون السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذا لحركة فى مقولة تستدعى امرا واحدا بعينه تتوارد عليه افراد تلك المقولة وظ ان افراد المقدار فى النمو والذبول لاتتوارد على شئ واحد بعينه لان المقدار الكبير فى النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار ٤ متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير فى الذبول لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحلا المقدار الكبير والصغير فى حالتى النمو والذبول متغاير ان فليسا من الحركة الكمية وكذا الحال فى السمن والهزال فتنحصر فى التخلخل والتكاثف وارادوا بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدارا الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على الانتقاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويداخلها جسم غريب كالقطن المنقوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نقشه وقد يطلقان على رقة القوام وغلظته ومما يدل على تحققهما ٥ ان القارورة الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلايداخلها فاذا مصت مصاقويا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك بخلاء حدث فيها بالمص ٦ لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث فى الهواء ٧ الباقى تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه البرد الذى فى الماء تكاثفا فصغر حجمه واعاد بطبعه الى مقداره الذى كان له قبل المص فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء

يعد السمن والهزال منها ايضا (مواقف) ٤ هذا ناظر الى كلام المحقق الشريف قدس سره فى شرح المواقف حيث قال ان كان اتصال الزايدة بعد المداخلة بالاصلية على وجه يصير به المجموع متصلا واحدا فى نفسه فالنمو والذبول حركة كمية والا فلا منه ٤ فيه اشارة الى رد ماذكره الشريف قدس سره (فى شرح المواقف) من ان هذا الاعتراض انما يراد اذا لم يكن تصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية على وجه يصير به المجموع متصلا واحدا فى نفسه والا فالصواب ان الاعتراض ساقط هذا خلاصة ماذكره قدس سره (عبدالرحيم) ٥ اى على تحقق التخلخل و التكاثف بالمعنى الاول من معانيها الثلثة وفى قوله ومما دل اشارة الى ان لثبوتهما وتحققهما دليلا غير هذا المذكور كما اورده صاحب الطوالع منه ٦ بانه اخرج بالمص منها بعض الهواء ويبقى امكان ذلك البعض الخارج خاليا (شرح مواقف) ٧ يظهر ذلك كل الظهور اذا مص مصاقويا جسم مستحكم مجوف له ثقبة ضيقة واحدة فلايدخله الهواء من جانب آخر لعدم المسام فيحدث فى الهواء الباقى تخلخلا (فخر الدين)

هكذا قالوا واقول الظاهر ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت على الماء الحار ٢ جدا يدخل فيها (وحركة فى الكيف التسخن الماء وتبرده ٣ مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة فى الاين وهى انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر) بل من اين الى اين آخر (على سبيل التدريج ويسمى ٤ نقلة وحركة فى الوضع وهى ان تكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين) اى يفارق كل واحد (من اجزاء مكانه) لوكان له مكان (ويلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزآء مكانه على التدريج) اقول ههنا بحث اذ قدعلم ٥ مماسبق ان الحركة فى الوضع هى الانتقال من وضع الى وضع آخر تدريجا ولانسلم ان ذلك الانتقال منحصرة فيما ذكره فان القائم اذا قعد انتقل من وضع الى وضع آخر مع انه لايتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لاينافى ذلك والاظهر ان الحركة واقعة فى بواقى مقولات العرض ايض اما الاضافة فلانه اذا فرض ان الماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك فى الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعنى الاشدية الى نوع آخر منها اعنى الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان الجسم فى مكان اعلى ثم تحرك فى الاين حتى صار فى مكان اسفل اوكان اصغر مقدارا من جسم آخر ثم تحرك فى الكم حتى صار اعظم مقدارا منه اوكان على اشرف او ضاعه ثم تحركت منه الى وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم فى هذه الصور ٦ ايض من اضافة الى اخرى تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول اوالصعود فلاشك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها فى الاين واما الفعل والانفعال ٧ فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك من تسخن الى اقوى منه وكذلك اذا زاد الاستعداد فى قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ فى الشفاء يشبه ان يكون الانتقال فى متى دفعيا اذا لانتقال من سنة الى سنة ومن

٢ قيل فى الماء برودة ذاتية وان كان غاية الحر بها يتكاثف الهواء فيكون سبب التكاثف هو البرودة فى جميع المواد (صراح) ٣ قيل ان التسخن والتبرد لايتوارد على شىء واحد « ٣٦ » بعينه لان التسخن انما عرض لاقل ماعرض له التبرد اى بجزئه فلا يكون من قبيل الحركة فى الكيف بل من الحركة فى مطلق المقولة وجوابه لايليق ان يعترض له (محمد شريف)

٤ كحركة الفلك على نفسه فانه لايخرج هذه الحركة من مكان الى مكان آخر فيكون حركته آنية ولكن يتبدل بها وضعه لانه يتغير بها كنسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية واما محوية واذا تغيرت تلك النسبة غيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهى الوضع (شرح مواقف)

٥ اقول فى بحثه بحث اما اولا فلان علم من كلامه كما ذكرنا ان الحركة فى الموضعين هى الانتقال من نسبة الى نسبة اخرى وقوله فان كل واحد من اجزائه يباين كل واحد من اجزاء مكانه مسامحة كما فى قولهم الترتيب جعل كل شىء فى مرتبته ونظائره كثيرة (عبد الرحيم)

٦ قيل هذا الكلام مناف لما تقدم من ان الانتقال من القوة الى النعل فى الجدة والنعل والانفعال دفعى واجب بوجهين تأمل (محمد شريف) ٧ النعل هو الهيئة الحاصلة (شهر) بسبب تأثير الشىء فى الاخر والانفعال هو الهيئة الحاصلة بسبب تاثير الشىء عن غيره (فخر الدين)

شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينها هو الآن واذا فرض زمانان يشتركان فى آن فقيل ذلك الآن يستمر للموضوع متاه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر له متاه بالقياس الى الزمان الثانى وذلك الآن نهاية ٢ وجود الاول وبداية حصول الثانى فلاتدريج فى الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا الحال فى الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لادفعيا (ونقول ايضا) مايوصف بالحركة اما ان تكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة ام لا بل يكون الحركة حاصلة فى شىء آخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشىء والحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثانى تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم ٤ (الحركة) الذاتية (اماطبيعية اوقسرية اوارادية لان القوة المحركة) اقول ان اراد بها مبدأ الميل ٥ فلايلايم ٦ قوله (اما ان تكون مستفادة من خارج) اى امر متميز عن المتحرك فى الاشارة الحسية (اولا تكون) وان ارادبها الميل فلايلايم قوله (فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور اولا يكون) اذ الميل على ماذكره الشيخ فى رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد ان يكون تحريكها ٧ مستفادة من خارج وان حملت على الثانى فالمراد ان يكون لمبدئها شعور فالحمل على الاول اولى بالعبارة (فان كان لها شعور) قيل مجرد الشعور لايكفى فى كون الحركة ارادية كما فى الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان لها شعور وارادة (فهى الحركة الارادية) اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وارادة (وان لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة

٢ اى نهاية وجود الزمان الاول اعنى الزمان الذى كان سابقا على ذلك الان (نعمة الله) ٣ هذا الايراد للسيد المحقق فى حواشية على « ٣٧ » شرح حكمة العين حاصله ان الانتقال من مكان الى آخر كانتقال من زمان الى آخر فى انه يتوسط بينهما مكان يكون تدريجى والافدفعى (نصر الله)

٤ وكراكب السفينة قال الكاتبى فى هذا المثال نظر لان الحركة هى الانتقال من مكان الى مكان اخر مع التوجه والراكب منتقل كذلك فيكون متحركا بالذات اللهم الا ان يعتبر الانتقال من مكان الى اخر مغاير الاول بجميع اجزائه فحينئذ يكون الراكب متحركا بالعرض لان الهواء متبدل دون سطح السفينة وجوابه ظ اذ لاتوجه للراكب بل انما يوصف به تبعا للسفينة (شرح مواقف)

٥ لان مبدأ الميل اما النفس او الطبيعية وكل واحد منهما لايستفاد من الخارج على مافسر (محمد شريف)

٦ عدم الملايمة بالنظر الى التقسيم الاول لان مبدأ الميل فى ذاته للترديد فلابد بان يقال اما من خارج اولا (محمد شريف)

٨ فيكون قوله اما ان تكون مستفادة بطريق الاستخدام وكذا نظائره او يكون مراد المص بقوله والمحركة تحريكها مجازا مرسلا او بحذف المضاف فى القوة فيلزم التأويل ح فى قوله لها شعور ايضا (عبد الرحيم)

قوله فيه اشارة اه اى فى قوله لان القوة المحركة اه لانه يفهم منه ان القوة المحركة المستفادة من الخارج هى الفاعل لولنا (محمد شريف) ٣ فيه انه يجوز اختلافهما ﴿ ٣٨ ﴾ فى الاخذ والترك مع عدم تفاوت امكانهما بان يبتدأ الاولى قبل الثانية وترك الثانية بعد الاولى فالاولى ان يقال فى الاخذا والترك لكن يمكن ان يقال الواو بمعنى او الفاصلة وح يتم الكلام (صدر الدين) ٤ فان الحركة البطيئة الموافقة للحركة الاولى السريعة فى الاخذ والترك امر فى الابتداء والوقوف تشتركان فى هذا الامكان ضرورة توافقهما فى الابتداء والوقوف ويتفاوتان فى المسافة ضرورة كون المسافة البطيئة اقل ومابه التوافق غير مابه التفاوت فالزمان امر وجودى مغاير للمسافة (شرح طوالع) ٥ فيه انهم قدروا امر الموهم فلايلزم من تقديرهم كونه موجودا فافهم (عبدالرحيم) ٦ لاشك ان المقصد ههنا الاستدلال بماذكره على وجود الزمان واما بيان حقيقته سيجئ قال وهو مقدار الحركة اللهم الا ان يقال انه سياق كلام الامام فى موضوعه على هذا المط مأخوذ من كلام حاشيته (حسن چلبي) ٧ من هذا الفصل مفتقرة على ثبوت الزمان ولامحذور فيه اذ ثبوت الزمان لايتوقف على ثبوت المعية (ميرك)

من خارج فهى الحركة القسرية) فيه ٢ اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور لاالقاسر والالزم من انعدامه انعدامها بل هو معد ﴿ فصل ﴾ (فى الزمان اذا فرضنا حركة واقعة فى مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها وانفقنا فى الاخذ والترك) والاولى ترك الاخذ لتكراره (وجدت الحركة البطيئة قاطعة لم) مسافة (اقل) من مسافة السريعة (والسريعة قاطعة لم) سافة (اكثر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ لسريعة وتركها امكان) اى امر واحد غير المسافتين ٤ والحركتين (ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطؤ معين) قال الامام هذا مبنى على وجود حركتين تبتدأن معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التى لايمكن اثباتها الابعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايض هذا مبنى على وجود حركتين احديهما اسرع والاخرى ابطأ ولايمكن اثبات السرعة والبطؤ الابعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام ٥ والمق ٦ بيان الحقيقية المخصوصة اعنى كونه كما ومقدارا للحركة ٧ ولاشك ان العلم بوجود الزمان يكفينا فى ثبوت المعية والسرعة والبطؤ فلا دور اقول يمكن ان يجاب ايض بان ثبوت المعية والسرعة والبطؤ وان توقف على ثبوت الزمان فى نفس الامر لكن لايتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور (وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان) فان الحركتين اذا اختلفتا فى الاخذ والترك تفاوت امكاناهما (وغير ثابت اذلاتوجد اجزاؤه معا) بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها اقول فيه نظر اذلم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة وهى كما انها واقعة فى الزمان واقعة فى المسافة ولايلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلايلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايض اجتماعها وقيل لو اجتمعت اجزاؤه لكان الحادث (فى يوم

٢ اى ليكون الحادث فى يومنا حادثا فى يوم الطوفان لكون زمان الحال على هذا التقدير مقارنا وفى الزمان وبالعكس فما فى احدهما ﴿ ٣٩ ﴾ يكون فى الآخر انهم لعدم تفرقهما (نعمة الله) ٣ الظ ان المقصود من هذ النقل تحقيق المقام وبيان انقسام الزمان على انقسام الزمان على انقسام الحركة ويحتمل ان يكون اعتراضا على المص بان الزمان له معنيان وايا ما كان لايصح الحكم عليه بكونه متقدر او غير ثابت لان الاول موجود فى الخارج لكنه بسيط لايمكن ان يكون له جزء فكيف يكون قابلا للزيادة والنقصان وغير ثابت الاجزاء والثانى معدوم فى الخارج فلايكون ايض متقدرا غير ثابت الاجزاء تأمل حق التأمل (عبدالرحيم) ٤ فيه ان قوله النقصان لايستلزم كونه منقسما الى قسمين بل الزيادة ايض تأمل (عبد الرحيم) ٥ تعليل لكونه كمايعنى تقبل الزيادة والنقصان فيكون قابلا للقسمة بالذات وكل قابل للقسمة بالذات فهو كم هو عرض تقبل القسمة لذاته على ماصر حوابه (عبدالرحيم) ٦ اى كمية متصلا يتلاقى اجزائها على حدود مفروضة وليس مقدار الامر قار مجتمع اجزائه والا لكان الزمان قارا مثله لان مقدار القار قارا بالضرورة لكن الزمان يستحيل ان يكون قارا والا لكانت الحوادث متعاقبة مجتمعة معا (شرح مواقف)

فى يوم الطوفان حادثا فى يومنا وبالعكس ٢ وانت تعلم انه لايلزم من اجتماع اجزاء الشئ ان يكون الحاصل فى احدهما حاصلا فى الآخر (فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان) وفى المباحث ٣ المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما ٤ امر موجود فى الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال ايض والثانى امر متوهم لاوجود له فى الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذى هو مطابق لها وغير منقسم مثلها يفعل لسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع (وهو مقدار الحركة لانه ٥ كم) لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس مركبا من آنات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التى تقع عليها الحركة فلو تركيب منها لتركبت المسافة من اجزاء لاتتجزى ٦ فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو م (ولايخلو لانه لايخلو اما ان يكون مقدار لهيئة قارة) المناسب ان يقول لامر قار (او لهيئة غير قارة) ليتم الحصر فان الامر القار وهو مايجتمع اجزاؤه فى الوجود شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لاتشمل الجواهر إذ لاتغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول فى الهيئة والعروض فى الغرض (لاسبيل الى الاول لان الزمان غير قار ومالايكون قارا لايكون مقدار الهيئة قارة) والايتحقق الشئ بدون مقداره (فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهى الحركة فالزمان مقدار الحركة) وسيجئ زيادة بيان له فى الفلكيات (ونقول ايض ان الزمان لابداية له ولانهاية له لانه لوكان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لاتوجد مع البعدية وكل قبلية لاتوجد مع البعدية فهى زمانية) قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى التقدم لزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم

زمانيا لزم ان يكون الامس فى زمان مقدم واليوم فى زمان متأخر عنه ونقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة ٢ وح يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم الزمانى لايقتضى ان يكون كل من المتقدم والمتأخر فى زمان مغايرله ٣ بل يقتضى ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لايجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لاتوجد بدون الزمانى فان لم يكن شئ من المتقدم والمتأخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانا ٤ والاخرليس بزمان احتيج فى الاخر الى الزمان دون الاول ٥ وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج فى شئ منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولاو بالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل تدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمر واتجه ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلواجيب بان وجود زيدكان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلواجيب بان تلك الحادثة كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لم ذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انماهو لان التقدم على اليوم مأخوذ من مفهوم لفظة امس ٦ كما ان المتأخر عن اليوم مأخوذ فى مفهوم لفظة الغد فلو قيل لم ذا قلت امس متقدم على اليوم كان كما لوقيل لم ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر وهذا مما يعد سخيفا وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا تلك كانت فى الزمان المتقدم وهذه كانت فى الزمان المتأخر لايدل على ان التقدم عرض اولى للزمان فكذا انقطاع السؤال عند ماذكرتم لايدل عليه ولوسلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة ٧ فى الاثبات لافى الثبوت وهذا هو المط كما لايخفى (فيكون قبل الزمان زمان هف وكذلك لوكان له نهاية

٢ وذلك لان كل زمان مقدار الحركة فلوكانت ازمنة غير متناهية منطبقا بعضها على بعض كان كل واحد منها مقدار حركة على حدة فيكون هناك حركات غير متناهية صادرة ﴿٤٠﴾ عن اجسام غير متناهية متحققة فى حالة واحدة وانه محال (نصرالله)

٣ اى لايقتضى ان يكون المتقدم فى زمان مغايرله لانه يجور ان يكون المتقدم فى زمان والمتأخر فى زمان هو عينه يعنى لوكان المتقدم او المتأخر اوكلاهما زمانان لايحتاج الى زمان زائد عليها (عبد الرحيم)

٤ ومانحن فيه من هذا القبيل لان وجود الزمان زمان وعدمه ليس بزمان فيحتاج الى الزمان فيكون فى الزمان ايضا فاذا كان كذلك يشتمل الزمان اى وجوده وعدمه فلا يكون فيه عدم اصلا فيكون الزمان ازليا (محمد شريف)

٥ ومانحن فيه من هذا القبيل لان العدم بذاته لايقتضى تقدما ولاتأخرا بل لابدان يكون معه زمان ليعرض له التقدم والتأخر بحسبه (شرح مواقف)

٦ الانسب بالمقام ان يقول كما ان المتأخر عن امس مأخوذة فى مفهوم اليوم ولاسترة فى استعمال مفهوم اليوم ذى اللام على المتأخر عن امس كما صرح به الاصفهانى (عبدالرحيم) ٧ اى على كون التقدم والتأخر عرضا اوليا (لكان) للزمان بل يفهم التقدم والتأخر من لفظ امس وغد سببه انه جزء مفهومه لاسبب انه عرض اولى للزمان منه

لكان عدمه بعد وجوده بعدية لاتوجد مع القبلية) وكل بعدية لاتوجد مع القبلية فتكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف ﴿ الفن الثانى فى الفلكيات ﴾ وفيه ثمانية فصول ﴿فصل فى اثبات كون الفلك مستديرا) وبيانه ان ههنا جهتين لاتتبدل لان احديهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار ٢ منكوسا لم يصر مايلى رأسه فوقا ومايلى رجله تحتا بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقى الجهات ٣ فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ٣ ويمينه شماله وبالعكس والجهة يطلق على منتهى الاشارات الحسية ومقطعها وعلى منتهى الحركات المستقيمة ٥ وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هى محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثانى قيل هى مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت موجهة الى مايقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امر ان عامى وخاصى اما العامى فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب ٦ الذى هو اقوى فى الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا ومايحاذى وجهه قداما ومايقابله خلفا ومايلى رأسه بالطبع فوقا ومايقابله تحتا ٧ ولما لم يكن عندهم سوى ماذكر وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها وفى سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق مايلى ظهورها بالطبع والتحت مايقابله ثم عمموا اعتبارها فى سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الاان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتمايزة فى الجسم فطرف الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما الانسان

٢ قوله اذا صار منكوسا اه فيه شئ لان عدم التبدل فى صورة الانعكاس لايدل على عدم التبدل مطلقا كما هوالظ لجواز ان يقع لتبدل ﴿ ٤١ ﴾ فى صورة اخرى (نصرالله) ٣ لايخفى ان باقى الجهات اذا كانت عبارة عن المشرق والمغرب والجنوب والشمال لايتبدل بتبدل الانسان ايض وكونها راجعة الى الفوق غير معلوم بعد (محمد شريف) ٤ وذلك لان الفوق مايلى الرأس بالطبع والتحت مايلى لرجل بالطبع لامطلقا والانسان فى صورة الانعكاس ليس على النظم الطبيعى فليس فيه تبدل احداهما بالاخرى (نصرالله)

٥ المراد منها الحركة الاينية سواء كانت مستقيمة او منحنية لاالمعنى اللغوى (نعمه)

٦ اى فمايلى الجانب اه فيكون ملايما لما يليه من قوله ومايحاذى وجهه اه ومايلى رأسه على انه على ذلك التقدير يكون اليمين والشمال كالفوق والتحت مما لايتبدل لان وهو بط لاتفاقهم على تبدل الجهات الاربع غير الفوق والتحت ويكون ايض فى الكلام خلط لكن بقى انه كمايطلق الفاظ الجهات على مايلى اطراف الانسان يطلق ايض على نفس تلك الاطراف فلايتبدل ح شئ منها فافهم (عبدالرحيم) .(٦) ٧ لابد من التقييد بما لم يتجاوز عن المركز كما ذكره المحقق الدوانى فقوله ومقابله تحتا ليس يتحقيق على الاطلاقه (فخر الدين)

باعتبار عرض قامته باليمين واليسار وطرفا الامتداد الباقى يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام ٢ والخلف فالاعتبار الخاصى يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت ٣ تعلم ان قيام بعض الامتداد على بعض مما لايجب ٤ فى اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض فى جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتداد ادات غير متناهية (وكل واحدة منهما موجودة) قيل فيه اشكال لانهم قالوا جهة التحت هى المركز الذى هو نقطة موهومة فلايكون موجودة واقول كانهم ارادوا الموجود فى نفس الامر (ذات وضع غير منقسمة فى امتداد مأخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لولم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها) وقد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقطة ولا السطوح من الخطوط بل هى متصلة ٥ فى انفسها لامفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة فى وسط الخط والى الخط المتوهم فى وسط السطح فلايلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودة فى الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذى يتوهم كون المشار اليه فيه (ولما امكن اتجاه المتحرك اليها) قيل بالوصول اليها اوبالقرب منها وانما قيد الانجاء بهما لامكان اتجاه المتحرك الى معدوم يقصد بالحركة تحصيله كما فى الحركة الكيفية وههنا بحث اذيمكن ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند القائل بان المكان هوالسطح (وانما قلنا انها غير منقسمة) فى ذلك الامتداد (لانها لوا نقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك) فلايجوز حركته فى الجهة لانها مااليه الحركة اومامنه الحركة فلو كانت الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة لاجهة وانه مح وح (فاما ان يتحرك عن المقصد) يعنى الجهة (اوالى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة) والالكانت الحركة اليه حركة الى الجهة

٢ نعم حصل بهذا التقرير الامتياز بين كل اثنين من الجهات لكنه لم يحصل بين كل اثنين يعنى بين الفوق والتحت وكذا بين اليمين والشمال وبين القدام والخلف ولابد من بيان ذلك ﴿ ٤٢ ﴾ ايض حتى يتميز الجهات الست بالكلية كما تعرض له مولينا زاده وغيره اقول يمكن ان يقال اكتفى عنه بما ذكره فى الاعتبار العامى كما انه لافرق بينهما الا انتقاطع الابعاد على الزوايا القوائم ويدل عليه قوله فالاعتبار الخاص يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على القوائم تبصر (عبدالرحيم)

٣ يريد ان الجهات اطراف الامتدادات مطلقا لااطراف الامتداد المتقاطعة على زوايا قائم حتى ينحصر فى ستة فهى غير متناهية لامكان ان يفرض فى جسم واحد بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية متقاطعة على تلك الزوايا (نصر الله)

٤ يعنى ان الجهة منتهى الاشارة الحسية كما ذكره بقوله والاولى وهو الصحيح وقيام بعض فلادخل له فى انتهاء الاشارة فاذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لاستا فقط فظهر ان كون الجهات ستامشهورى لاتحقيقى (فخر الدين) ٥ يمكن ان يكون الدليل على طريق اللف والنشر الغير المرتب (وان) كما وقع فى بعض الكتب الاول للثانى والثانى للاول وح لايرد عليه الاعتراض كما لايخفى (فخر الدين)

(وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة) والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة اقول اتمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة ٢ فى الجهة كما اشارنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة فيهما (واذا ثبت ٣ هذا) ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والالكانت جواهرا ٤ فكانت قابلة للانقسام فى جميع الجهات كما مروح لابدلها من امر يحدد ويعين وضعها ولايجب ان تكون قائمة بالمحدد ٥ كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعنى السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعنى المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعيين وضعه بالمحدد ايض (فنقول تحدد الجهات ليس فى خلاء) لاستحالته (ولافى ملاء ٦ متشابه والا لماكانت الجهتان مختلفتين بالطبع) لان الملاء المتشابه لايوجد فيه امور متخالفة بالطبع (فلايكون احديهما مطلوبة) لبعض الاجسام (والاخرى متروكة) لذلك البعض (هف) لان النار والهواء طالبا بالطبع للفوق وهاربان عن التحت والارض والماء بالعكس (فاذن تحدد الجهات فى اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه) قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات ليس فى داخل ثخن الملاء المتشابه فاذن هو فى اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه (متحصلة به) وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لايوجد فيه امور متخالفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذى لا يكون متناهيا لان المتناهى يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقطة وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات محدد الجهات لا يتوقف على تناهى الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين لايخلو عن تمحل كما يظهر بادنى تأمل (ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كرى لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذى ليس بكرى

٢ الى هنا بيان ثبوت المقدم فى قوله ومتى كان كذلك كان الفلك مستديرا ومن هنا شرع فى الملازمة (عبد الرحيم) ٣ يعنى اذا ثبت ان ﴿ ٤٣ ﴾ الجهة غير منقسمة فى الامتداد المذكور ثبت ان وضعها لايكون بالذات اذ لو كان بالذات لكانت الجهة جوهرا ضرورة ان كل ذى وضع بالذات جوهر فيلزم ان يكون خطا اوسطحا او نقطة جوهرية والكل باطل (فخر الدين)

٤ فيه ان المراد من الوضع هوالاشارة الحسية وقد سبق ان المشار اليه بالذات قد يكون نقطة وقد يكون خطا وقد يكون سطحا واذا اريد منه التعين والتشخص فيتعين الاعراض انما هو بمحالها وان اريد به تعين كون الاعراض من الاعراض جهة دون غيره فلا يلايم قوله والا لكانت جوهرا تأمل (محمد شريف)

٥ اى الفلك الاعظم فان تحدد الجهات سواء كان فوقا اوسفلا بالفلك الاعظم وجهة السفل ليست قائمة به (محمد شريف)

٦ بان يكون بعض حدود المفروضة فيه جهة وبعضها جهة اخرى مقابلة لها لعدم اولوية بعض تلك الحدود بان يكون جهة بعضها جهة اخرى مخالفة لها بالطبع فتعين ان يكون فى شئ مختلف خارج مما يتشابه وذلك الشئ لامحالة ان يكون جسما اوجسمانيا لوجوب كونه ذا وضع (شرح طوالع)

٢ اقول ان اراد ان جهة السفل غاية البعد عن المتحدد تحقيقا فهو ممنوع فان اعتبار الجهات انما هو بحسب الحس والتقدير لابحسب التحقيق وان اريديه تقريبا ﴿ ٤٤ ﴾ فمسلم لكن لايرد الدليل على الدعوى لان المدعى ان الفلك مستدير تحقيما لاتقريبا والدليل انمايدل على الاستدارة تقريبا (صلاح الدين)
٣ وغاية البعد لايتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد انما يتحدد به لوكان البعد عنه محددا وليس كذلك (ملازاده)
٤ اما البعد الداخل فيه فلما سيجئ عن قريب واما البعد الخارج عنه فلان كلما يفرض انه ابعد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ماهو ابعد من ذلك الابعد (حواجه زاده)
٥ قوله بل البعد الخارج لايتحدد غايته اصلا محمول على انه لاغاية له لاعلى ان له غاية لكنها غير متعينة كما فى البعد الداخل فى غير الكرى زمانا له ثانية لتناهيه لكن تلك الغاية غير متعينة اذ لاشئ من النقطة المتوهمة فى داخلة والاوهى متساوية البعد مع نقطة اخرى عن سطحه اومناقصة عنها فلا يكون شئ لان يكون غاية ذلك البعد (نصر الله)

لاتتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية ٢ البعد عن جهة الفوق) بحيث لايمكن ان يتصور هناك ماهوا بعد منه (والا لتبدلت) جهة السفل (بالنسبة الى ماهو ابعد منه) فصارت فوقا بالقياس الى ذلك الابعد (ولايتحدد به) اى بغير الكرى (غاية البعد ٣) سواء كان البعد ٤ داخلا اوخارجا بل البعد ٥ الخارج لايتحدد به غايته اصلا سواء كان الجسم كريا اولا فان كل مايفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ماهو ابعد من ذلك الابعد (فلا يتحدد به جهة السفل) بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت ٦ لايمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ماهوا بلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مماهو عليه فلوكان تحدد الجهتين بالجسم الكرى لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احديهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعا (وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ماهو ابعد عن بعضها) فى الامتداد الواصل بينهما (فهو اقرب من الاخرى وكل مايفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع) لكونها غاية القرب من البعض الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فهذا البعد عنه الى اين (فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر) والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف فى تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط خشوا لادخل له فى التحديد ولابد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجدام اذ لوكان وراءه جسم لماكانت جهت الفوق القائمة به متنهى الاشارة (فيحصل المط وانت تعلم ان ماذكره لوتم لدل على كرية جسم محدد للفرق والتحت

٦ هذه معارضة بانه لماكان عندكم دليل يدل على انه لايتحدد جهة السفل بالجسم الغير الكرى كان (ومحيط عندنادليل يدل على انه لايتحدد جهة الفوق بجسم كرى فلابد من محدد يكون تحددها (محمد شريف)

٢ وايضا يطلق على مالاجزء له اصلا كواجب الوجود والعقول والنقطة وعلى مايكون اجزائه قليل بالنظر الى شئ آخر كالحملية التى يكون اجزائها ﴿ ٤٥ ﴾ قليلا بالنسبة الا الشرطية ويسمى هذا بسيطا اضافيا ولعل الش لم يتعرض له بهذا لان مراده بساطة الاجسام فقط (شرانشى)
٣ قوله مقدارى اه صفة جزء للاحتراز عن الهيولى فانها جزء بحسب الحقيقة لكنه غير مساو للكل فى الاسم والرسم فاذا لم يقيد الجزء به يلزم ان لايكون شئ من الاجسام بسيطا بهذا المعنى مع ان العناصر منه وقوله بحسب الحقيقة صفة ثانية للجزء يعنى ان المراد بالجزء مايكون جزء فى الحقيقة والواقع سواء كان جزء حسيا اولا لان المراد به هو الحسى فقط كما هو المراد بقوله فيما بعد بحسب الحس وهو المتبادر عند الاطلاق والا لدخل فيه الاعضاء المتشابهة كما فى المعنى الثالث فلابد من ذكر كل منهما لكن الظ ان قيد مقدارى لاحاجة اليه فى الثالث اذ قوله بحسب الحس بقدر مؤنته لان الهيولى وامثالها ليست بمحسوسة اللهم الا ان يتكلف انه اتى به اولا ثم قوله بحسب الحس فلا استدراك اذ لكل منها فائدة ومثل هذا لايعد

ومحيط لسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولايدل على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة فى الفصول الآتية فلاتغفل ﴿ فصل فى ثبات ان الفلك بسيط ﴾ اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايض وقد يطلق ٢ البسيط على ثلثة معان اخر الاول مالا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم والثانى مايكون كل جزء مقدارى ٣ منه بحسب الحقيقة مساويا لكله فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هى العناصر ولا تشاركها فى اسمائها وحدودها الثالث مايكون كل جزء مقدارى منه بحسب الحس متساويا لكله فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء بالمتشابهة درن الافلاك (لانه لايقبل الحركة المستقيمة) اى الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية واما الحركة الجوالة ونظائرها فانما تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين (ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لايقبل الحركة المستقيمة فلان كل مايقبل الحركة المستقيمة) اذا فرض تحركه بها (فانه متجه الى جهة وتارك للاخرى وكل ماهذا شانه فالجهاة متحددة قبله لابه) فيه نظر اذ لايلزم من ذلك الاتحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المح ان يتحدد الجهة قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لايكون متحددة به (والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلايكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لوكان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه) اى بسائطه (على شكل طبيعى اوقصرى) او يكون بعضها على شكل طبيعى وبعضها على شكل قسرى (لاسبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط هو الشكل الكرة) قالوا لان الطبيعة فى الجسم البسيط واحدة والفاعل والواحد فى القابل الواحد لايفعل الافعلا

مستدركا والالكان الفصول البعيدة فى التعاريف مستدركة بالفصول القريب (عبد الرحيم) ٣ الذى هو ماعدا الهيولى والصورة والالزم ان لايوجد البسيط بهذا المعنى المعنى اصلا (محمد شريف)

واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطا وآخر سطحا وآخر نقطة (ولوكان كل واحدة كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء ولاسبيل الى لثانى) والثالث (لانه لولم يكن كل واحدمنها اوبعضها (كرة فح يكون طالباللشكل الطبيعى فيكون قابلا لحركة المستقيمة) فان تغير الشكل لايخ عن حركة اينية (هف) لايخفى عليك ان الثابت فيماسبق ٢ استحالةان يكون الفلك قابلا لحركة المستقيمةوالمثبت ههنا استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة ٣ لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهى متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا ٤ فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى الجهتين الفوق ٥ والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدد والمحدد انما يحددهما دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هوتقدم جهات حركاتها على حركاتها لاعليها ﴿فصل﴾ (فى ان الفلك قابل للحركة المستديرة) اى الوضعية (لان كل جزء من الاجزاء المفروضة فيه) هذا مبنى على ان الفلك متصل واحد لاجزءله بالفعل (لايختص بما) اى الطبيعة (يقتضى حصول وضع معين ومحاذاة معينة لتساوى الاجزاء فى الطبيعة) اورد عليه ان البساطة التى يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مح بالضرورة اوالى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بدهناك من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا فى الصغر والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطؤ مع استواء جميع النقطة المفروضة فى ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة اوالكبيرة بالحركة البطيئة اوالسريعة وانه ترجيح

٢ فيه ان المراد فيما سبق هو ان الفلك مطلقا اى كلاوجزء ليس قابلا للحركة وما اورده من الدليل ثبت كل واحد منهما لان اللازم لكل منهما هو تقدم تحدد الجهات ﴿٤٦﴾ على كل الفلك (عبدالرحيم)

٣ فيه بحث لانه انما يلزم لوكانت بعضها بجنب بعض واما اذا احاطت كالمتممات فلا اللهم الا ان تدعى تساوى بساطتها فى المقدار فح لايمكن ذلك (صلاح الدين)

٤ لاشك فى انه اذا تحرك الجزء يتحرك بالحركة الاينية فاذا كان احدى الجهتين من لوازم الحركة الاينية فيلزم المحذور واذا لم يكن منها فيجوز حركة الفلك بالحركة المستقيمة تأمل (عبدالرحم)

٥ فيه انه قدم لاجهة فى الحقيقة غير الفوق والتحت بل هى منحصرة فيها فان تحرك ذلك الجزء لابد ان يتحرك الى جهة ماوهو ظاهر فتلك الجهة امافوق اوتحت فى الحقيقة على ما مر من التحقيق المحذور بلا شبهة والمفهوم من كلام الشارح جواز وجودجهة متحددة غير الفوق والتحت لايكون الفلك محددا بها بل يحدد لها وهو محل بحث على ماذكروا فاذا وجب تحدد تلك الجهة جعل حركة الاجزاء اونفسها يلزم (بلامرجح) وجوب تقدمه على الفلك بالطريق الاولى فلا يكون محددا هف اه (عبدالرحيم)

بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى محركه وان يعلم بعينه ضرورة ٢ كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى ٣ كثير من قواعدهم (فبكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر وماذلك الابحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة لطبايع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك لايستلزم جواز الجركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت تلك الحركة طبيعية اوقسرية واجيب بانا اذا فرضنا ٧ سكون الغير ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا (ونقول ايضا يجب ان يكون فيه ٤ مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا ٥ لما كان قابلا للحركة) المستديرة (لكن التالى كاذب والمقدم مثله بيان الشرطية انه لولم يكن فى طبعه) المناسب ان يقول ٦ لولم يكن طبعه (مبدأ ميل مستدير) اقول فى كلامه اضطراب لانه لوكان الطبع بمعنى الطباع وتناول ماله شعور وارادة فلايلايم قوله فيما بعد والا لكان الشئ مع العايق الطبيعى كذ ولامعه وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله (لما قبل الميل) المستدير (من خارج) اذ اللازم على تقدير ان يقبل ماليس فى طبعه مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو تساوى الجسم القليل الميل والذى لاميل طبيعيا فيه فى السرعة كما ستقف عليه ولااستحالة فى ذلك وايضا ٧ لم يصح قوله (فلايكون فيه ميل مستدير (اصلا) وهوظ ٨ والمناسب ان يحمل الطبع على الطباع والعايق الطبيعى على المتناول لماله شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كماصرح به بعض المحققين ٩ (فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة) وفيه بحث اذلو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتى له فهذا لاينافى امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهى الميل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا تاما لحركة المستديرة ولايحصل ذلك

٢ قوله ضرورة كون المتحرك اه جواب ايراد مقدر تقديره كان مورد ايورد ويقول لم لايجوز ان يكون المخصص جزء الفلك فاجاب ﴿٤٧﴾ عنه بقوله ضرورة (نعمةالله) ٣ مصدر ميمى بمعنى البناء اواسم منعول بتشديد الياء وعلى الاول مضاف الى كثير دون الثانى والاولى اولى من الثانى لفظا ومعنى (عبدالرحيم) ٤ والميل المستقيم هو الذى يكون سببا لحركة الجسم الى جانب المركز اوالمحيط والميل المستدير هو مايكون سببا لحركة جسم حول نقطة والمراد بمبدأ الميل قوة فى الجسم يقتضى ذلك الميل (برجندى)

٥ وان لم يكن فى الفلك مبدأ مستدير يتحرك بها (نعمةالله)

٦ الانسب ان يقال لولم يكن فيه كمالايخفى (فخرالدين)

٧ لانه كما ان الميل الطبيعى عايق فى الجسم القليل كذلك يجوز ان يكون ميلا طباعيا عايقا فى الجسم الذى لاميل طباعيا فيه فلايكون ذلك التساوى من تساوى عدم الميل الطبيعى الذى لاميل طبيعيا فيه محالا كما لايخفى (فيض الله)

٨ وجه الظهور انه يجوز ان لايكون من طبيعة ولامن خارج بل من طباعه فح لايصح قوله اصلا منه ٩ وقال الطباع يتناول ماله شعور وارادة ومالاشعور له والطبيعة فى اكثر استعمالاتها مقيدة بعدم الارادة والمقابل للقاسر لايكون خارجا فيتناول (سيد قدس سره)

٢ من الاستدلال على انه قابل لهما بل يفيد الاول فقط كما يظهر من الجواب بقوله واجيب بانه قد فرضنا وجوب سكون الغير ولاخفاء تدبر (عبد الرحيم) ﴿ ٤٨ ﴾ فيه شئ لان هذا الذهاب

الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم ممام ٢ وايضا ماذكره ههنا جار فى كل من البسائط العنصرية اذ لاشبهة فى امكان حركته المستديرة كيف لاوقد ذهبوا ٣ الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به ويمكن ٤ تقرير الدليل على وجه يكفى فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجرى فى العناصر بان يقال التحريك القسرى للفلك ممكن ومايقبل تحريكا قسريا فلابد فيه من مبدأ ميل طباعى ولما امتنع فى الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ ٥ مبدأ ميل مستدير (وانما قلنا انه لولم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة فى زمان) اذ لا يتصور وقوع الحركة فى الآن (ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذى ميل) طبيعى يكون ذلك الميل معاوقا له الميل القسرى لمخالفته اياه فى الجهة (ويتحرك بمثل تلك القوة) القسرية (فى عين تلك المسافة والا لكان الشئ) اى الحركة (مع العايق) وهو الميل (الطبيعى كهو لامعه هف) قيل لايلزم من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعايق آخر يقاوم ذلك العايق الميل الذى فى ذى الميل فلايلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذى الميل واجب بانا نفرض مثل ذلك العايق مع ذى الميل ايضا (وذلك الزمان الاقصر) الذى هو زمان عديم العاوق له (نسبة لامحاله الى الزمان الاطول) وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذى الميل ساعتين (فاذا فرضنا) ذا ميل آخر ميله (اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول) فيكون نصفه (فيتحرك) ذو الميل الثانى (بتلك القوة) القسرية (فى مثل زمان عديم الميل مثل مسافته) اى مسافة عديم الميل (لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية) المعاوقة (التى فى الجسم) وينتقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة (لانه لوانتقص شئ من القوة) المعاوقة (التى فى الجسم

انما يدل على امكان حركة كرة النار على الاستدارة لاعلى امكان حركة كل من البسائط على الاستدارة ولو صح هذا بارجاع الضمير فى امكان حركته الى مطلق البسيط العنصرى مذكور فى ضمن البسائط العنصرية لم يكن التقريب تاما اللهم الا ان يقال المط ان كلامه من تلك البسائط من حيث انه بسيط عنصرى مع قطع النظر عن خصوصيته قابل الحركة المستديرة وح يتم التقريب لانه اذا ثبت ان البسيط ممكن حركته على الاستدارة ثبت ان كلا من البسائط العنصرية من حيث انه بسيط عنصرى يمكن ان يتحرك كذلك (نصر الله)

٤ والظاهر ان مراد الش من التقرير دفع الاعتراض الثانى لا الاول بجواز ان يكون الحركة القسرية ممكنا ذاتيا للفلك لكن يمتنع لانتفاء شرطها وهو مبدأ الميل (محمد شريف)

٥ فيه ان امتناع كون الميل المستقيم انما يثبت بان فيه مبدأ ميل مستدير وبينهما منافات كما ستعرف فلو ثبت وجود هذا بامتناع ذلك لزم الدور الا ان الوجود له دليل اخر غير متوقف عليه (عبد الرحيم) (ولاتزداد)

٢ فيه نظر لانه ان اراد انه لولا يزداد السرعة بقدر الانتقاص لم يكن القوة الميلية مانعة فالملازمة مم وان اراد انه لولا يزداد السرعة اصلا لم يكن ﴿ ٤٩ ﴾ مانعة فالملازمة مسلمة لكن لايتم التقريب (محمد شريف)

ولا تزداد السرعة) اوازداد شئ منها ولاينقص السرعة (لم تكن القوة ٢ الميلية مانعة من الحركة هف) فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كانت سرعة ذى الميل الثانى ضعف سرعة ذى الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثانى فى نصف زمان ذى الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل الاول وهى مثل مسافة عديم الميل ٤ فظهر ان الجسم القليل الميل والذى لاميل فيه متساويان فى السرعة وهو مح) وقد يقرر ٥ الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة ٦ المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع ٧ ذو الميل الثانى مثل مسافة عديم الميل فى زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل المعاوق اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول فهذا ساعتان وذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجود الحركة من حيث هو لا يتصور الا فى زمان فذلك الزمان الذى يقتضيه ماهيته يكون محفوظا محققا فى جمع الحركات ومازاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة فى ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهى زمان حركة عديم الميل فيكون ساعة فى ذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذى الميل الثانى نصف ميل ذى الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب ٨ عنه بان الزمان متصل واحد لاانقسام فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض الى اجزاء هى ازمنة انقساما لاتقف عند حد وكذلك الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولاتنقسم بالفرض الا الى اجزاء هى حركات مفروضات كما ان المسافة لاتنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان اية حركة فرضت اذا جزء على اى وجه اريد كان

٥ قوله وقد تقراره الفرق بين التقريرين ان المحال وهو كون الحركة مع العايق كهو لامعه يلزم من التقرير الاول من اثبات تساوى مسافتى ذى الميل الثانى وعديم الميل اللازم من تساوى السرعتين والزمانين ومن الثانى يلزم من اثبات تساوى زمان ذى الميل وعديم الميل اللازمين من تساوى المسافتين السرعتين (حاشيه ميرك)

٤ وفى هذا التقرير جعل اتحاد المسافة مفروضا فلزم من اتحاد الزمان وفى هذا التقرير جعل اتحاد الزمان مفروضا فلزم منه اتحاد المسافة (محمد شريف)

٦ اى الجسم العديم الميل والجسم ذى الميل القوى والجسم ذى الميل الضعيف منه

٧ انظ انه لاحاجة اليه لان مايتفرع هو عليه تساوى مسافتى عديم الميل مع اتحاد الزمان ايض باطل بداهة (فافهم)

٨ هذا الجواب عن ماجاب عنه الطوسى (٤) فى شرح الاشارات وانما لم يتعرض لجواب العلامة لانه مدخول بارادات كثيرة اكثرها وارادة على قاله الفاضل على القوشجى فى الجديد التجريد (ميرك)

٢ اقول اذا قضى مطلقهما اقتضى فرد اما منهما بالمعاوق اه (عبدالرحيم) ٣ قوله والجسم المتحرك اه يجب ان يحمل الجسم المتحرك هنا على الجسم المتحرك « ٥٠ » مطلقا اوعلى جسم معين

كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء المسافة وهو فى نفسه ايضا مسافة فماهية الحركة من حيث صالحة لان تقع فى اى جزء كان من اجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلاتقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولامن المسافة بل يقتضى مطلقهما ٢ ويمكن ان يقال ان البديهية تحكم بان الحركة المخصوصة التى توجد فى مسافة مخصوصة تقتضى قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك ٣ والمسافة المعينة مع قطع النظر عن العاوق ثم ان الزمان يزاد بسبب المعاوق فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوى تلك الاجسام فيها ومازاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لااستحالة فى كون الجسم القليل الميل والذى لاميل فيه متساويين ٤ فى السرعة الااذا كان الميل القليل عائقا ولم لايجوز ان يكون بالغا فى مراتب الضعف الى حيث لايبقى له اثر معاوق كما ان قطرات الماء اذا تالت وتكثرت اثرت فى تفصير الحجر ولاتأثير اصلا لقطرة فيه (وهذا المح انما يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذى لاميل فيه اومن فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول) وانما لم يتعرض ٥ لحركة الجسمين الآخرين بالقسر الى خلاف جهة ميلهما ولاجتماع الامور المذكورة اذ لاولى مشاهد ٦ لايتأتى انكاره واستحالة الثانى مبنية على التنافى بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالضرورة (لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن) بل واقع ويمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس ٧ على انه يجوز ان تكون للمقدار نسبة الى مقدار آخر لاتوجد تلك النسبة بين النسب العددية (فهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لاميل فيه اصلا) تحركا قسريا

يتعين غير شخصى والالم يصح قوله فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لان الجسم المعين لما لم يكن مشتركا بين تلك الاجسام الثلثة لايكون الزمان الذى له مدخل فى اقتضائه اياه مشتركا بينها ولو فرض الحركات الثلثة فى جسم واحد يمكن اعتبار التعين الشخصى فى المتحرك وقوة المتحرك ايضا (فيض الله)

٤ لافائدة فى الاتيان بهذا القول لان اللازم من كلام المستدل تساويهما فى السرعة على تقدير كون الميل عايقا وهو مح (محمدشريف)

٥ واذا لم يتعرض لوجود الجسم ذى الميل القوى والجسم ذى الميل الضعيف لتضمن فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول اه اياهما واستلزامه لهما تأمل (عبد الرحيم)

٦ كما فى العناصر فانها ذوات ميول طبيعية يتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعة (ملاذاده) ٧ قلنا لوسلم ماذكره اقليدس فلاينافى امكان فرض الميل على النسبة (فيكون) المذكورة فى مادة من المواد فان كلام اقليدس على الجواز لاعلى الدوام حتى ينافيه منه

٢ اى ولئن سلم التنافى بين الميلين ولاتنافى بين المبدئين ولابين احدهما ومبدأ الاخر فان الحجر المرمى الى فوق فيه مبدء الميل الهابط « ٥١ » مع الميل الصاعد (شرح مواقف) ٣ كما فى الطبيعة العنصرية

فيكون محالا (وتقول ايضا ان الفلك لايكون فى طبعه مبدأ ميل مستقيم والالكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى الاثرين المتنافيين هف) فيه نظر لانا لانم المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما فى الكرة المدحرجة وماقيل من ان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها ممنوع اذ المستدير لايقتضى التوجه اليها لا انه يقتضى الصرف ولئن سلم ٢ المنافاة فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين ٣ « فصل فى ان الفلك لايقبل الكون والفساد) وهما يطلقان بالاشتراك على معنيين احدهما حدوث صورة نوعية وزوال اخرى والثانى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول (والخرق ٤ والالتيام ٥) اى افتراق الاجزاء واقترانها (اما انه لايقبل الكون والفساد فلانه محدد الجهات ولاشئ من المحدد للجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والساد فلصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته الفاسدة حيز آخر طبعى لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعى) هذا لايدل على ان يكون الحيز الطبيعى للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعى للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحدة لايقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو مم لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان يشترك فى لازم واحد (وكل ماهذا شانه) اى مايكون لصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته الفاسدة حيز آخر طبيعى (فهو قابل للحركة المستقيمة ٦ لان الصورة الكائنة اما ان تحصل فى حيز طبيعى لها اوفى حيز غريب فان حصلت ٥ فى حيز غريب تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى وان حصلت فى حيز طبيعى فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة فى حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى) وههنا بحث اذ المحدد لاحيز له بمعنى المكان ولايصح ٧ حمله ههنا على المعنى الاعم منه (واما انه لايقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا) يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان لها (انما يحصل بالحركة المستقيمة)

فانه يقتضى الحركة الحيز الطبيعى باعتبار الخروج عنه والسكون فيه باعتبار الحصول فيه فيجوز ان يكون للفلك اعتبار ان متقابلان يقتضى طبيعته يتوسط احدهما الميل المستدير والانصراف الى جهة ويتوسط الاخرى المستقيم والتوجه الى تلك الجهة لكن لافى آن واحد بل فى آنين كما لايخفى (نصرالله)

٤ لانه لامعنى لان يقال لما هو الموجود لايقبل الوجود بعد العدم وايضا الدليل المذكور انما يثبت الاول دون الثانى (محمد شريف)

٥ فيه ان اريد بالالتيام قبل الخرق وهو ظ البطلان لكونه خلاف الواقع وان اريد بعد فلاحاجة لقوله لايقبل الالتيام بعد قوله يقبل الخرق لاعتلزام عدم قبول الخرق، عدم قبول الالتيام تأمل (حل هدايه)

٦ فلاشئ من القابل لها محدد للجهات ينتج لاشئ مما يقبل الكون والفساد محدد لها فينعكس الى ماهو المط وهو لاشئ من محدد الجهات يقابل الكون والفساد (نصرالله)

٧ لان ذلك الدليل ح وهى قوله وكلماهذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة يصير ممنوعا تأمل (عبدالرحيم)

٢ لان الحركة ليست طبيعة ولاقسرية لان القسرية ماعلى خلاف يقتضيه الطبع فحيث لاطبع ولاقسرع ب
كماسيجئ عن قريب لكن القسرية هناك على معناها المتعارف ﴿ ٥٢ ﴾ لابمعنى ان يكون من الخارج مطلقا

لاجزاء الفلك والفلك لايقبل الحركة المستقيمة (فلا يقبل الخرق والالتيام) وقدم ان المراد بها هى الحركة الاينية مطلقا فلاحاجة الى ماتكلفه بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء اواقترانها المستدعين للحركة والحركة امامستقيمة اومستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة انها اوالمستديرة وهما محا لان فى الفلك اما الاول فلما بينا ان الفلك لايقبل الحركة المستقيمة واما الثانى فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة ويتحرك البعض الاخرى فى جهة اخرى مخالفة للاولى اويسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعة اوقسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذوطبيعة واحدة لايقتضى الاشيئا واحدا غيرمختلفة واماالقسرية فلماتقرر ٢ عندهم انه لاقاسر ٣ هنا٤ واماالارادة فلان الفلك لبساطته عادم الالات الجزئية الجسمانية المختلفة التى بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

﴿ فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان ٥) اى التى كان الزمان مقدارا لها (اما ان تكون مستقيمة اومستديرة) قد علمت ان الحركة المستقيمة فى عرفهم هى الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية ولاشك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان تكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية اوكيفية والملايم لكلامه فيما بعد ان تحمل الحركة المستقيمة على مايقع على الخط المستقيم ويصير ح مجال المناقشة ٦ فى الحصر اوسع (لاجاز ان تكون مستقيمة لانها حينئذ امان ان تذهب الى غير النهاية اوترجع لاسبيل الى الاول والالزم وجود بعد غير متناهية ٧) وهو المسافة لاالحركة اذا الحركة الموجودة ليست بعد اوالحركة التى هى بعد ليست موجودة (ولاسبيل الى الثانى لانها لورجعت لكانت تنتهى الى طرف قبل الرجوع فيكون منقضية بالسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال حال الوصول

سواء كان مخالفا للطبيعة اولا فان اريد بالقسرية ههنا ذلك المعنى ايض فيكون الحصر فى الثلثة ممنوعا وان اريد المعنى الاعم فلايدل ماسيجئ عليه تأمل اه (عبدالرحيم)
٣ هذا مح وماذكر لبيانه من انه يستلزم العقل الطبيعة مع انه غير تام جار فى العناصر ايض (فحر الدين)
٤ والبرهان عليه انه قدثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلابد هنا من حركة تحفظ الزمان وتقوم هوبها فهذه الحركة اما ان يكون مستقيمة او مستديرة (ملا زاده)
٥ لانه قدثبت ان لزمان مقدار الحركة فيكون قائما بها فيكون الحركة محلاله فيكون حافظةله لانه حال فيها وكل محل حافظ لما يحل له (حل هدايه) ٦ اى موضع يجول فيه المناقشة اى محل جولانها وفيه معنى اخر طع منه
٧ لان المعنى من ذهاب الحركة الى غير النهاية ان لايمكن انتهائها الى حد من المسافة ولايمكن التجاوز عنه الى حد اخر منها فلوكانت المسافة المستقيمة متناهية امكن انتهائها الى حد لايمكن التنحى عنه الى آخر وهو نهاية (فلو
المسافة فذهاب الحركة على الخط المستقيم الى غير النهاية يستلزم ان يكون مسافتها غير متناهية (نصرالله)

٢ لان الميل علة الوصول الى هناك ويجب وجود العلة عند وجود المعلول (ميرك جنكى) ٣ واما اجتماع الميلين المتحدين
فليس بمح كما اذا رمى الحجر من الفوق ﴿ ٥٣ ﴾ الى السفل فان فيه ميلين طبيعى وقسرى (سيد قدس سره) ٤ وبه يندفع

فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يفعل) الايصال ٢ قيل عليه لانم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلايجب بقاؤه مع المعلول (وكلما كان الميل الموصول موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضى كونه غير موصل) يعنى اللاوصول (لاستحالة اجتماع الميلين ٣) الذاتيين المتنافيين فى حالة واحدة فى الجهة اورد عليه الامام بانا لانم الاستحالة المذكورة واقول كلامه مبنى على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس ٤ المدافعة فانهم قديطلقونه عليها ايضا ولاشبهة ح فى تلك الاستحالة قال الشيخ لاتصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف ٥ يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة الى جهة ٦ وفيه بالفعل التنحى عنها ولاتظنن ان الحجر المرمى الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدأ من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق (فالحال الذى فيه ميل الوصول غير الحال الذى فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين) بصفتى الايصال وازالة الوصول (آنى) اى حادث فى آن (لان الوصول وكونه غير وصول آنى لان حال الوصول) اى مايحدث هو فيه لوكان زمانا (لايقسم فحين مايكون الجسم فى احد طرفيه لم يكن واصلا) الى المنتهى هف قيل فيه نظر لانه ان ارادانه لم يكن واصلا وصولا تاما فلامحذور فيه وان اراد وصولا فى الجملة فم وقد يقال الحد الذى هو منتهى المسافة الممتدة لايكون منقسما فى ذلك الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا فاصول اليه آنى اذ لوكان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا (وكذا حال ٧ صيرورته غيرموصل) قيل وايضا قدثبت ان الوصول آنى وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا لان رفع الآنى آنى لامحال وقديقال ان الانطباق ٨ والموازاة والمحازاة والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زمانى اذ لايحصل الابعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلاشك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة فلايزول هذا الانطباق الابعد

النقض المذكور بالحلقة المذكور لظهور ان فيها مبدأ تصور ان يكون اعتبار جر شخص منشاء للحركة الى جانب وباعتبار جر شخص اخر منشاء للحركة الى جانب المنشاء وليست فيها المدافعين بالفعل وهو ظ (ميرك) ٥ يعنى اذا اجتمعا فيلزم ان يكون شئ فيه اه ولكن يمكن ذلك اى لايمكن بل يمتنع بديهة (عبدالرحيم) ٦ الظ تقديم قوله مدافعة لاجهة على قوله بالفعل وكذا قوله وفيه بالفعل التنحى عنها تقديم التنحى على قوله بالفعل (عبدالرحيم)
٧ واشار بقوله وكذا حال الى جريان البيان فى اللاوصول وذلك بان يقال مايحصل فيه كونه غيرموصل لوكان زمانا فحين كون الجسم فى احد طرفيه لم يكن غير واصل بل يكون واصلا ويتوجه عليه النظر المذكور (فحر الدين)
٨ الانطباق وهو تطابق الشيئين وتماسهما بحيث لايزيد ولاينقص احدهما عن الآخر والمحاذات هو تقابلهما وكون احدهما مقابلا للاخر من غير
تماس كتقابل الشمس والقمر ليلة البدر والتماس هو اعم من الانطباق وغيره مثل تماس الكرتين والوصول اعم من التماس
كوصول العبد الى الحق سبحانه وتعالى واما الموازات فيقرب من المحازات فيشبه ان يكون بينهما فرق تأمل (عبدالرحيم)

ان يتحرك احدهما والحركة مما لايحصل ٢ الا بالزمان وكذا الحال فى جميع ماذكرناه (واذا كان كل واحد منهما) اى من الميلين (آنيا وجب ان يكون ٣ بين الآنين زمان لايتحرك فيه الجسم والالزم تعاقب الانين فيكون الزمان مركبا من الاجزاء التى لايتجزى ٤) هى الاناث (ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها) اى المسافة (على الحركة) المنطبقة على الزمان (هف) ٥ هذا يدل على وجود زمان بين الآنين واما انه لايتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لايكون للجسم وصول فى الآن الذى فرضناه آن الوصول اوعنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذا لحركة عنه انما توجد بالميل الثانى واعلم ان الحجة المشهورة هى ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه فى آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فى آن فلامحالة يصير مفارقا ومباينا له فى آن ايضا ولايمكن اتحاد الآنين والالكان واصلا الى المنتهى ومباينا له فى آن واحد معا فوجب تغايرهما بالذات واستحالة تاليهما بلاتخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان المتخلل زمان سكون اذ لاحركة هناك لا الى ذلك الحد ولاعنه وهذه ٦ الحجة بعينها قائمة فى الحدود المفروضة فى المسافة المتصلة التى يقطعها حركة واحدة ٧ وقد ابطلها الشيخ الرئيس فى الشفاء بان المفارقة والمباينة هى حركة الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذى هو المنتهى فان عنوا بان المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زمانى الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن نفرض فى زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار تقدير الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة اقول قد ظهر مما ذكر ان

٢ هذا الكلام نقض على الوجه المذكور ويتوجه عليه ان الحركة له معنان احدهما الحركة بمعنى التوسط والثانى بمعنى القطع كما مر تفصيله والزمان هو الثانى لا الاول لما تقرر من الحركة ﴿ ٥٤ ﴾ بمعنى التوسط غير منقسمة فى امتداد المسافة وحاصلة فى آن فقوله مما لايحصل اه مم وجوابه ان المراد بالحركة التى يقع بها القطع وهو الثانى لا الاول فتأمل (فخر الدين)

٣ واذا ثبت بين الآنين زمان يسكن فيه الجسم وانقطعت فيه الحركة لزم الانقطاع الزمان لانقطاع الحافظة وهى الحركة وهى بط (حل هداية)

٤ يعنى ليس المراد بالاجزاء التى لايتجزى هنا معناها الاصطلاحى وهو الجوهر الوضعية الغير المتحيزة اصلا وهو ظ (فخر الدين)

٥ اى قوله والايلزم تعاقب اه يدل على وجود زمان بين الانين فقط والمدعى ان بين الانين زمان لايتحرك فيه الجسم فلايتم التقريب (محمد شريف)

٦ هذا نقض اجمالى للحجة المشهورة يعنى لو تم ماذكره لاثبات السكون بين الحركتين لدل على تخلل السكون الغير المتناهية بين اجزاء كل حركة واحدة وهو بين البطلان (محمد شريف) ٧ يعنى لانزاع لاحد انها حركة واحدة لاحركات متعددة متخللة سكونات متعددة معانه (العدول لايلزم ان لايكون كذلك بل يكون حركات تخللها السكونات فيلزم النقض اجمالى فافهم انه (عبدالرحيم)

العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان اللاوصول آنى كما فعله المص بعيد جدا (فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والالزم انقطاع الزمان) فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة ولاحركة مستديرة يحتمل الدوام الاحركة الفلك (فاذن) يكون (الفلك) اى احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم (متحرك على الاستدارة دائما وهو المط) واقول فيه بحث ٢ لاحتمال ان يكون لبعض ٣ الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها ﴿ هداية ﴾ ترفع بها شبهة تمسك ٤ بها بعض الحكماء على انه لايجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ٥ ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقى فى الجو جبلا ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه وترجع حينئذ لامحالة فيجب توسط السكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم بط اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لايقف فى الجو بمصادمة الحبة فاجاب بان (الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبال تنتهى حركتها الى سكون) لانقطاء الحركة الصاعدة فى آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لاتوجد الا فى الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل (لان سكونها آنى) ولايستمر زمانا فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا فى آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان فى آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحسب منه الرافع ميلاها بطا هو ميله الذاتى الطبيعى ويحسن منه من وضع يده عليه فى تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضى الحاصل له من جهة ٦ الرافع (وحركة الجبل زمانية وليس بينها) اى بين هذه الحركة التى توجد فى زمان وذلك السكون الذى يوجد فى آن هو مبدأ ذلك الزمان ٧ وينعدم بعده (ممانعة) هذا ٨ خلاصة ماذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضى مالايقوم بالمتحرك بل مما يجاوره

٢ يعنى لافائدة لحصر الحركة المستديرة للفلك الاعظم لان لبعض الكواكب والفلك حركة اه فيه تسامح تأمل (نصرالله) ﴿ ٥٥ ﴾ ٣ ونقول ايضا الزمان ليس شئ غير الليل والنهار وكونه نهارا نهارا يعلم من طلوع الشمس وكونه ليلا يعلم من غروبها وبداهة العقل محكم بان هذا ليس شئ من الافلاك والكواكب الا الفلك الاعظم (حلحالى) ٤ يعنى اختلف الحكماء فى وجوب تخلل السكون بين الحركتين فذهب المشائيون اليه وانكره الاشراقيون كافلاطون ومن تابعه وقالوا لايجب اه (روشنى)

٥ يشعر لكونها دليلا لهم على دعوى عدم تخلل السكون كما فعله صاحب المواقف فالقول لكونه شبهة لصفته وبطلانه تأمل

٦ اورد عليه ان الحبة المذكورة بطريق التمثيل والمق انه يلزم سكون الجبل بملاقات الجسم الصغير اذا رمى الى الفوق بالآلة فيها فوق بحيث لايمكن ان يكون ترجع بريحه (فحر الدين)

٧ اى زمان الحركة الراجعة للحبة فيه ان ظاهره ان يراد به الزمان المذكور بقوله بوجد فى زمان وهو حركة الجبل لكن لايساعده المقام وفيه معنى اخر تأمل (عبدالرحيم) ٨ اى الاشياء التى ذكرها الش لتوجيه كلام المص خلاصة (فيض الله)

٢ لان الميل الصاعد للحجر قائمة باليد والميل الهابط للحبة قائمة فافهم منه فان قلت ماذا وقفت الحبة ووقفت الريح فيلزم سكون الجبل فعاد المحذور قلت وقوف الهواء مم لجواز تكاثفه بمصادمة ﴿ ٥٦ ﴾ الجبل على انا نقول يجوز خرق

ويقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين ٢ وقد يجاب ايضا بان الحبة لاتماس الجبل بل اذا وصل ريه اليها وقفت ٣ ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذى ذكرتم من تلاقيهما فرض محال ويجوز استلزامة للمحال الذى هو وقوف الجبل فى الجوو بان وقوف الجبل فى الجو غير مستحيل بل هو مستبعد عند العقل لكن الضرورات الطبيعية تقتضى امور ايستبعدها العقلاء كما فى الخلاء ٤ ﴿فصل فى ان الفلك متحرك بالارادة لان حركته) الذاتية ٥ (لولم تكن ارادية لكانت اماطبيعية اوقسرية لاجائز ان تكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك) اى كل من الهرب والطلب (فى الحركة المستديرة محال اما انها لايمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة) المناسب ان يقال كل وضع (يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه) فان قلت لوكان ترك كل وضع فى الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحال كون حركة الفلك ارادية ايضا والالكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد فى حالة واحدة قلت يجوز ذلك من جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اعراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لايتصور هناك اختلاف الجهات والاعراض وههنا بحث لانا لانم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم (واما انها ليست طالبة) بل طلب (لحالة ملائمة) فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هربه عنه والتوجه الى الشئ بالطبع استحال ان يكون هربا عنه (ولان الطبيعة ٦ اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطوبة سكنته (قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المط بالطبع نفسه الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها

الهواء بمصادمة الجبل حين وقوف الحبة (فخر الدين)

٤ قوله كما فى الخلاء اه يمكن ان يكون مراده كما ان امتناع الخلاء الذى هو ايضا من ضروريات التى يجب التصديق بها لاقامة البرهان عليه يقتضى امور استبعدها العقل ومن جملتها وجوب التخلخل فى القارورة لما مر فى بحث الحركة لكن على هذا كان الاولى ان يقول كما فى امتناع الخلاء لكن ذلك سهل تأمل منه

٥ قوله الذاتية اه وانما قيد به لان المنقسمة الى الطبيعية والارادية والقسرية انما هى الحركة بالذات لا بالعرض كما مر الاشارة اليه فيما سبق (نصر الله)

٦ عطف على قوله لان كل وضع يتحرك اليه الجسم فيكون دليلا آخر على ان الحركة المستديرة ليست طلبا لحالة ملائمة ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله لان الحركة الطبيعة هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة فيكون دليلا آخر على ان حركة الفلك طبيعة على تقدير وعلى التقديرين فيه بحث لان السكون على تقدير الوصول الى الحالة الملائمة (بل) لايدل على انقطاع الحركة بالفعل على ذلك التقدير فلاينافى دوامها لجواز ان لايوصل اليها ابدا (فيض الله)

٢ يمكن ان يقال ايضا بانه اذا استعد الفلك بواسطة حالة مطاوبة لم يكن طبيعة لان الطبيعة لاتقتضى الاشيئا واحدا ولما اوصلت ﴿ ٥٧ ﴾ الجسم الى المطالم تعقل ان تخلف عنه بواسط اى شئ كان فلما جاوز

بل لغيرها فانها لذاتها تقتضى التادى الى الغير فيكون المط ذلك الغير ويمكن ٢ ان يقال لايلزم السكون اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة المطلوبة لان يتادى حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد بحالة اخرى يطلبها فلهذا يتحرك دائما (والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولاجائز ان تكون قسرية لان القسرية على خلاف) ميل يقتضيه (الطبع فحيث لاطبع لاقسر) وفيه بحث اذ لايلزم من عدم ٣ كون الحركة المستديرة طبيعية ان لايكون له ميله طباعى مخالف لهذه الحركة ﴿ فصل فى ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة كان القوة المحركة للفلك ٤ تقوى على افعال) اى دورات (غير متناهية) بحسب العدة (ولاشئ من القوى الجسمانية) المتشابهة الحالة فى الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه (كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانيه وانما قلنا ان القوة الجسمانية) المذكورة (لاتقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية) ذكرناها (فهى قابلة للتجزى) بتجزى الجسم وكل قوة قابلة للتجزى الى اجزاء كل منها قوة (فالجزء ٥) اى كل جزء (منها) بالنسبة الى اجزاء الجسم يقوى على شئ ونسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله (والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء والا ٦ لكان الجزء) اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم (مساويا للكل) اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم اواكثر منه (فى التأثير ٧ هف) اذلا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغر او كبرا فى قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلاتفاوت هناك الا فى المتحركين التفاوت فى الحركتين على نسبة تفاوتهما (ومتى كان كذلك فالمجموع) اى القوة كلها (لايقوى على غير المتناهية لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين اوعلى جملة غير متناهية والثانى بط اذ المجموع يقوى) من ذلك المبدأ (على ماهو ازيد منه فيلزم

عنه لم يكن طبيعة مع انا فرضنا طبيعة فتدبر (خلخالى)

٣ والحاصل ان دليلهم ثمه لايدل الاعلى انه لابد فى المقسور مما يعارق القاسر وذلك اعم من ان يكون بالارادة او بالطبع (حكمة العين)

٤ لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك ان يكون مجردة عن المادة لان المبدأ الصادر عنه هذا التحريك بارادى نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة لبدن الانسان (منلازاده)

٥ خبر لقوله كل قوة قابلة للتجزى دخلت الفاء عليه لانه فى قوة كل قوة يقبل التجزى فيكون نكرة موصوفة بالفعل متضمنة بمعنى الشرط تأمل (عبد الرحيم)

٦ اى وان لم يكن جزء منها يقوى على شئ اه والجملة يقوى اه وفيه مافيه (نعمة الله)

٧ اذا كان لها تأثير ولزوم (٨) اكثرية التأثير باعتبار مساوات قوة الكل والجزء وصغر محل جزء القوة و كلما كان المحل اصغر كان التأثير اكثر فتدبر (حسن الطوسى)

٣ عددا فان كل سنة اثنى عشر شهر فيكون عددها اكثر من عدد السنين مع ان كلا منهما غير متناه وهكذا الحال فى قوله وكذا حكم الالوف المتضاعفة (نصرالله) ﴿ ٥٨ ﴾ ٣ بخلاف الشهور والسنين

الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام هف) قيل لعله انما قيد غير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهى اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين ٢ وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية ٣ وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهى متسق النظام ان تكون امتدادا واحدا متصلا فى نفسه ولايلزم ٤ من اتصال الزمان فى نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لاتحصلان الاباعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولايبقى ح الاتصال والاتساق وماقيل من انه يرد عليه مالايندفع عنه وهو ان الاتساق ح لايوجد فى اجزاء الحركة اقول يمكن ٥ دفعه بان المطلوب موقوف على اتساق الحركة فى نفسها وهو حاصل ولابنا فيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعنى بالزيادة ٦ على غير المتناهى العديم الانقطاع الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لغرض وقوع الحركتين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احتراز عن الزيادة على غير المتناهى فى جهة التناهية فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهى مبتدأ تين من مبدئتن مختلفتين احديهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم اوبعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة فى جهة عدم التناهى ولابد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره فى الحركة واقول زيادة غير متناه على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبداؤهما واحدا فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين اولم يكن مبداؤهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه وسط خط كذلك فلا استحالة فى الزيادة المذكورة ولايبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين

فان ذاتها انما يحصل بملاحظة العدد ولولا العدد فليس شهرا ولاسنة فافهم
٤ هذا جواب دخل مقدر وهو ان الشهور والسنين الماضية الغير المتناهية عبارة فى الحقيقة من الزمان الماضى الذى لابداية له وهو امر متصل غير متناه متسق النظام فيكونان غير متناهيين متسقى النظام ولايخرجان عن الحكم المذكورة باتساق الزمان فاجاب بقوله ولايلزم ومحصل الجواب ان اطلاق الشهور والسنين على الزمان ليس من حيث ذاته بل باعتبار عروض العدد لاجزائه المفروضة وهو بهذا الاعتبار غير متصل بل منفصل فلايكون متسق النظام بالمعنى المذكور (نصرالله)
٥ وبهذا التقرير لايمكن دفعه لان كون الحركة مزيدة عليها ليس باعتبار اتساقها فى نفسها بل باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وهى غير متسقة بهذا الاعتبار فلايفيد كون الحركة متسقة النظام فى نفسها (حلحالى)

٦ وجه العناية ان التعبير عن غير المتناهى بالغير المتناهى العديم الانقطاع (وقد) يتأدى على ان المراد الزيادة فى جهة عدم المتناهى والافلافائدة فى هذا الوجه (عبدالرحيم)

٢ اقول فيه نظر اذ الكلام فى الفلك وهو غير قابل للخرق بزعمهم فتكون القسمة الخارجية فيه محالا فالظ ان يقول بدل ماذكره ﴿ ٥٩ ﴾ لان القسمية الوهمية الجزئية الممكنة للجسم متناهية لماتقرر

وقد يقال لانم ان التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم منه المحال لم يجوز ان يقع التفاوت فى الخلال لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطوء (فعلم ان الجزء اذا يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالمجموع لايقوى على غير المتناهى لان انضمام المتناهى الى المتناهى) بمراتب متناهية (لايوجب اللاتناهى) وانما كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسمة ٢ الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق ٣ تحقيقه على وجه لاينافى ماذكرناه (فثبت ان كل مايقوى عليه القوة الجسمانية) من الحركات (فهو متناه ﴿ فصل فى ان المحرك القريب) اى بلاواسطة محرك آخر (للفلك قوة جسمانية) نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا فى ان كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الاان الخيال مختص بالدماغ وهى سارية فى جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فى المحلية وتسمى نفسا منطبعة (اعلم انهم اختلفوا فى محركات الافلاك ٤ الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كواكب منها ينزل مع فلاك بمنزلة حيوان واحد وذى نفس واحدة تتعلق بالكواكب ٥ اولا بافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيون بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطة فالقوة المحركة منبعثة عن الكواكب الذى هو كالمقلب فى افلاكه التى هى كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارة وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعة الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب قد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الرأى عدد الافلاك والكواكب جميعا (لان التحريكات الاختيارية) يعنى الارادية (الجزئية) لاتقع الا عن ارادة تابعة فى الاغلب للشوق الى طلب امر ملايم ويسمى شهوة اوالى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق

من انتهاء القسمة الوهمية الجزئية وهذا لاينافى عدم قبول الخرق كما لايخفى (فحر الدين)
٣ وفى بحث اثبات الهيولى فى تقرير برهانه حيث قال ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهى من القوة الى الفعل بل المراد انه لاينتهى فى الانقسام الى حد يقف ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية معان وجود مالايتناهى فى الخارج عندهم فليس معناه الاان تأثير القدرة لايصل الى حد لايمكن ان يتجاوز بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدر يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما فى لايتناهى الاعداد فانها لاتصل الى حد لايمكن الزيادة عليه انتهى كلامه (عبدالرحم)
٤ اى الكائنة تلك الافلاك للكواكب لانها ثبت الافلاك والاكان الحق ان يقول

للافلاك الكلية منه ٥ اقول فيه بحث لمامر من بساطة الفلك وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فلا يكون تعلق النفس اولا بالكواكب بل تتعلق بالمجموع. (فحر الدين)

٣ اراد به التصديق بالملايمة اوالمنافرة فى ذلك الامر يدل عليه قوله مطابق اوغير مطابق ولم يتعرض لتصوره بخصوصه مع انه من المبادى لان هذا التصديق مسبوق به فبعد التعرض له لاحاجة الى تعرضه

كون الانسان مريد التناول مالايشتهيه كما فى الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختيارى قديترتب على تصور النفع اوالضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول مايشتهيه كما اذا منع مانع من حياء اومن حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك ٢ الامر الملايم اوالمنافر من حيث انه ملايم اومنافر تصور امطابقا اوغير مطابق وح ٣ (امان تقع على) (تصور) (كلى اوجزئى لاسبيل الاول لان التصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلايقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والالزم الترجيح ٤ بلامرجح فمبدأ التحريكات الجزئية) الارادية له (تصورات جزئية) قيل لوكان المعتبر فى صدور الفعل الجزئى التصور الجزئى لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده فى الخارج لانانقول قبل حدوث السواد المعين مثلا لانتصور السواد المعين الواقع فى هذا المحل فى هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت الوفامتكثرة لايكون الاكليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الابعد وجوده فلو توقف ٥ وجوده على مثل هذا التصور لكان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئى قبل وجوده موقوف على حصوله فى الخيال لاعلى حصوله فى الخارج وحصوله فى الخارج هوالذى يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون خصول الجزئى فى الخارج مبدأ لحصوله فى الخيال فقد يكون حصوله فى الخيال ايضا مبدأ لحصوله فى الخارج ولايلزم الدور (وكل ماله تصور جزئى فهو جسمانى) هذا لايصح على اطلاقه اذا لدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم فى النفس (لان الصورة الجزئية ترتسم وهى اصغر وترتسم وهى اكبر فاما ان يكون الاختلاف فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة اولاختلاف المأخوذ منه الصورتان بالصغر والكبر اولاختلافهما فى المحل من المدرك) قيل الحصرمم لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب عنه

الى تعرضه واما التصور فى قول المص فاما ان يقع عن التصور كلى اوجزئى فهو المقابل للتصديق بقرينة وضعه بالكلى (نصرالله)

٣ اى حين اذا كانت التحريكات الاختيارية الجزئية تابعة للشوق قائم ذلك الشوق منبعثا عن تصور ذلك اه فافهم (نعمه الله)

٤ اعتراض عليه بانا سلمنان الارادة الكلية نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء لكن لانم ان صدور بعض الجزئيات بها دون غيرها ترجيح بلا مرجح لم لايجوز ان يكون استعداد القابل لذلك البعض والواقع مرجحا كما ان نسبة الفعال الى جميع الصور على السواء وصدور البعض لاستعداد المادة لذلك البعض مرجح (حواجه زاده)

٥ اى وجود الفعل الجزئى على مثل هذا التصرر اى تصور السواد من شخصيته المانعة عن فرض بالاشتراك ولايصح ارجاع ضميره وجوده الى السواد المعين ولا ان يجعل هو التصور اشارة الى تصور الجزئى من حيث انه يمنع وقوع الشركة لاقتضاء كل منهما زيادة لفظة المثل كما لايخفى (بان) (نصرالله)

٢ اى بان يكون العرض الواحد بالشخص فى احدى الصورتين عين العرض فى الصورة الاخرى اللزوم قيام العرض الواحد بالشخص بالمحلين المختلفين وهو ظاهر البطلان (قاسم) ٣ كما مثلنالك من

بان المفروض تساويهما فيها واقول تساويهما فى الاعراض باشخاصها ٢ ممتنع ومجرد التساوى فى ماهيات الاعراض لايسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها (لاسبيل الى الاول لانا نتكلم فى الصورتين من نوع ٣ واحد ولاسبيل الى الثانى لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لاتجب ٤ ان تكون مأخوذة من الخارج فتعين القسم الثالث ٥ فتكون الصورة الكبيرة منها مرتسمة فى) محل من المدرك (غير ماارتسمت فيه الصغيرة فينقسم) المدرك لامحالة (فى الوضع ٦ و كل ماهذاشانه فهو جسمانى ٧) قيل قدثبت بالبرهان ان الصورة الجسمانية لايقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الاتناقض صريح واجيب عنه بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة فى اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لاتكون مؤثرة آثارا غير متناهية لاعلى ان لاتكون واسطة فى صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة فى صدور آثار لاتتناهى جاز ايضا كونها مبادى لتلك الآثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذالاينافى صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فتأمل

﴿ الفن الثالث فى العنصريات ﴾

وهو مشتمل على سته فصول فصل فى بسائط العنصرية وهى اربعة) بالاستقراء اذالعنصر اما بارداوحار وعلى التقديرين اما رطب اويابس فالبارد الرطب هوالماء والباردالیابس هوالارض والحاراليابس هوالنار والحار الرطب هوالهوآء والعنصر هوالاصل فى اللغة العربية كالاسطقس

جسم بقدر ذراع ومن اخر بقدر ذراعين كان حقيقتهما واحدة وهى الحقيقة الجسمية (حل هدايه) ٤ فيه انه يجوز ان يكون حركات الفلك مسبوقا بتصور الجزئى يكون دائما مأخوذا من خارج فلا يثبت المدعى (قاسم)

٥ فيه انه يفهم من هذا الكلام ان الشئ لاينصف بالصغر والكبر مالم يكن موجودا فى الخارج وليس كذلك لانه يصح ان يقال كل العنقا اعظم من جزئه كالرأس مثلا فيصح ان يكون صغر الصورة المرتسمة اوكبرها لاختلاف المأخوذة منه الصورتان بان يتصور جبلا من الياقوت مثلا تارة وفرسا من الياقوت تارة اخرى فيكون الجبل والفرس الماخوذة منه الصورتان فلاشك ان الجبل اكبر من الفرس (محمد شريف)

٦ اى فى الاشارة الحسية بان يكون محل احديهما مشارا اليه باشارة ومحل الاخرى بالاخرى ع منه

٧ فتعين الثالث فيما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مماله تصور جزئى غيرما ارتسم فيه الصورة الصغيرة فيه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو قوة جسمانية فالمحراك الغريب لذلك قوة جسمانية وهو المط (ملازاده)

٢ فيه انه لما كان العناصر بمعنى الاسطقسات فلاوجه لتخصيص احدهما بحيثية والاخر باخرى اللهم الا ان تكلف (عبدالرحيم) ٣ اى يخلع صورة ذلك ﴿ ٦٢ ﴾ العنصر وهو معنى الفساد ويلبس صورة اخرى وهو معنى الكون فينقلب كل من الاربعة الى اخر الذى هو احد الثلثة الباقية فيكون الانقلاب اثنى عشر (شرح مواقف)

في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ٢ ومن حيث انها تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها تحصل بنضدها عالم الكون والفساد تسمى اركا اومن حيث انها ينقلب كل منهما الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد ٣ (وكل واحد منهما يخالف الآخر في صورته الطبيعية) اى النوعية (والالشغل كل واحد منهما بالطبع حيز الآخر) المناسب ٤ ترك الكل اذلا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل (والتالى بط) اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره ٥ (والمقدم مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد) والصور المحتملة للانقلابات اثنى عشرة حاصلة من مقايسة كل من الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها لاواسطة فيها وهى الانقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر يعنى انقلاب الارض ماء بالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نار اوبالعكس وهى التى تعرض المص لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لايحصل الابواسطة واحدة يعنى انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها لايحصل الابواسطتين ٦ يعنى انقلاب الارض نارا وبالعكس وهذا اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جواهر متكاثفة فلو صح ماذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا قدصرحوا بان النار القوية تجعل الاجزاء الارضية نارا (لان الماء) الصافى (ينقلب) فى زمان قليل (حجرا) يقرب منه فى الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيهما اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر اوالنضوب وقيل ذلك معاين فى عين سيه كوه وهى قرية من بلدة مراغة من بلاد آذربيجان وماؤه ينقلب حجرا مرمرا (والحجر يحل بالحيل الاكسيرية ماء) وذلك بتصييره ملحا ٧ امابالاحراق اوبالسحق مع مايجرى مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياهاحارة ويحلاون فيها اجساما صلبة حجرية حتى يصير مياها جارية (وكذا الهواء ينقلب ماء كمايرى فى قلل الجبال فانه يغلظ

٤ اذ نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية فح اذالم يصدق قولنا كل واحد منها يخالف الاخر تصدق قولنا بعض تلك العناصر لايخالف الاخر فح يلزم ان يشغل بعض منها بالطبع حيز الاخرلا كل واحد منها (ميرك جنكى)

٥ فيه ان ذلك مسلم فى كل من النار والهواء بالنظر الى الماء والارض لابين النار والهواء ولابين الماء والارض تأمل (عبدالرحيم)

٦ قيل لانقلابات بين عنصرين بواسطة او بواسطتين قول بعدم انقلابهما فى الحقيقة وانما المنقلبات حقيقة هو احدهما مع تلك الواسطة اواحدى الواسطتين فينحصر الانقلاب بين العناصر الاربعة فى الحقيقة فى الستة الاول (عبدالرحيم)

٧ يعنى قد يجعل الحجر ملحا اما بالاحراق لكن لاوحده بل الاحراق ايضا جزء من (الهواء) صلبة وكذا الحال فى السحق فانه ايضا ليس كافيا فيه بل هو ايضا جزء منه كذا حقق (عبدالرحيم)

٢ يرد عليه ان تلك الاجزاء الهوائية يجوز ان يكون ممايجور الماء فيصاعد ببلوغ الحرارة واما انتقاص الماء للتسخن فلتصاعده باجزاء ﴿ ٦٣ ﴾ الهوائية (صلاح الدين) ٣ فاذن ذلك الهواء يصير نارا ومن قال جاز ان تحصل بذلك الهواء سخونة قوية يعمل عمل النار فى الاحراق كما ان السموم هى ريح فى غاية السخونة ينفسخ بدن الحيوان بلا نار فقد كابر فيما يجزم العقل بالمشاهدة اذقد يحدث هناك نار تلين بها الحديد (شرح تجديد)

الهواء) لشدة البرودة ويصير ماء (ويتقاطر دفعة) من غير ان ينساق اليها سحاب من موضع آخر وينعقد من بخار متصاعد والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك فى جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثير (والماء ايضا ينقلب هواء بالحر الشديد) كمايشاهد فى الثياب المبلولة المطروحة فى الشمس وعندغليان ٢ القدر (وكذا الهواء ٣ ينقلب نارا كمافى كور ٤ الحدادين) اذا سدت المنافذ التى تدخل فيها الهواء الجديد والح فى النفخ (والنار ايضا ينقلب ٥ هواء كما فى المصباح) فان ماينفصل عن شعلته لوبقيت نارالرؤيت ولاحرقت سقف الخيمة فاذن انقلب هواء وايضا النار الكائنة فى كور الحدادين تنطفى وتصير هواء (وتقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصورة الطبيعية لانها يستحيل فى الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة) الطبيعية بذواتها (ولو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال ذلك) لايخفى عليك ان ماذكره غير ظاهر فى جميع الكيفيات لسائر العناصر (والبسائط ٧) سواء كانت حقيقية اواضافية ليشمل الكلام المزاج الثانى ويكون تعريف المزاج جامعا (اذا تصغرت واجتمعت) وتماست (فى المركب وفصل بعضها فى بعض ٦ بقواها) اى كيفياتها (المتضادة) قيل المراد بمتضادة الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لاالتضاد الحقيقى المصطلح الذى يكون بين شيئين فى غاية الخلاف والالم يكن الكلام متنا ولاللمزاج الثانى كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس فى غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لاحاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق تضاد وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (وكسر كل واحد منهما سورة كيفية لاخرى) الظاهر ان مذهبه ماذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس

٤ والكبر مفتاح الحداد من ذق اوجلد غليظ اما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه نار (شرح مصباح)

٥ وهذا الانقلابات دالة على ان للعناصر هيولى مشتركة يخلع وصورة وليس صورة اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا فان صورة الهوية هو هوية اخرى ظ الامتناع وذلك لصيرورة بياضا لاالسواد البياض بان يزول عن الشئ سواد يحصل فيه بياض (ميرك جنكى)

٦ ولما حقق البسائط اراد ان يشير الى كيفية حصول المركبات منها فقال والبسائط ا ء (عبدالرحيم)

٧ الباء للسببية فيكون المعنى يفعل بعضها فى بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة المائية تقوى بواسطة البرودة وفى النار كذا (شرح ملازاده)

٢ التحقيق ان الفاعل هوالصورة النوعية بتوسط الكيفية والمنفعل هوالمادة لان كون الكيفية اوسورتها منفعلة غير معقولة لان المنفعل لابد ان يكون ﴿٦٤﴾ موجودا والسورة والكيفية

الكيفية ٢ والمنفعل المنكسر هوسورة الكيفية لانفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة مثلاوالبرودة تكسر سورة الحرارةوانكسار سورة البرودة لايجب ان يكون بسورة الحرارة بل قديحصل ذلك بنفس ٣ الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته وكذلك انكسار سورة الحرارة لايلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد ٤ الحرارة يكسر سورة حرارته (فيحصل كيفية متوسطة) توسطاما (بين الكيفيات المتضادة) بحيث يتسخن بالقياس الى البرودة ويتبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال فى الرطوبة واليبوسة (متشابهة فى اجزائه) يعنى يكون الحاصل من تلك الكيفية فى كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل فى الجزء الآخر اى متساوية فى الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالمحل (وهى المزاج ٥ ﴿ فصل فى كائنات الجو ﴾ هى مايحدث فيه عن العناصر بلا امزاج ووجه التسمية ان اكثرها يحدث فى الجو اى مابين السماء والارض (اما السحاب والمطر ومايتعلق بهما فالسبب الاكثرى فى ذلك تكاثف اجزاء البخار) وهو اجزاء هوائية ٦ يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة لاتمايز بينهما فى الحس لغاية الصغر (الصاعد لان مايجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء) قيل هذه المقدمة ليست تعليلا لماقبلها بل هى مقدمة تفيدنا فى اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه الكلام بوجه لايكون هذه المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قدذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى مايمتزج مع النار وهى التى تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة عن السفل وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك ومايشبههما الثانية مايقرب من الخلوص اذ لايصل اليه حرارة مافوقه ولابرودة ماتحته من الارض والماء هى الهواء الغالب وهى التى تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة المائية ولايصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض ويسمى طبقة زمهريرية وهى منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة

يعدمان على مذهب الحكماء وان كانت الكيفية على مذهب الاطباء موجودة فاحفظه

٣ امابان تخلع تلك العناصر كيفياتها المتعددة ويلبس كيفية واحدة حقيقية واما بان ينكسر تلك الكيفيات عن سورتها ويتقارب بحيث يصير كيفية واحدة ملتئمة من تلك المنكسرة مع اختلاف مذهبي الحكماء والاطباء

٤ التى بين كيفيات البسائط لانها انكسرت سورت كل منها بالمزاج الاول بسبب الكسر والانكسار الواقعة فيه فلا يكون فيه غاية الخلاف التى فى البسائط كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الكبريت والزيبق (حاشيه)

٥ اعلم ان اطلاق المزاج على هذه الكيفية مجازا لان المزاج بالحقيقة عبارة عن اختلاط اجزائه العناصر بعضها ببعض الاان ذلك بعضها ببعض الاان ذلك الامتزاج لما كان سببا لهذه الكيفية سميت باسم المزاج تسمية للمسبب باسم السبب (سمنان)

٦ الشمس اذا اشرقت على المياه والارض الرطبة تحلل منها اجزاء هوائية تمازج (والرابعة) اجزائها صغارها مائية لاتتميز عنها فالحس ويسمى المركب منها بخار (ميرك جكى)

٢ فحاصل كلامه انه قال فالسبب الاكثرى فى ذلك تكاثف اجزاء البخار الصاعد لان مايجاور الماء من الهواء وهو الطبقتان ﴿٦٥﴾ الاخيرتان من الطبقات الاربع يستفيد كيفية البرد من الماء فبعد

الرابعة الهواء الكثيف الذى يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والاخريان للماء فحاصل ٢ كلامه ان كلا من الطبقتين الاخريين تستفيد كيفية البرد من مخالطة تلك الابخرة المائية لكن الطبقة الرابعة لاتبقى على صرافة برودتها التى اكتسبتها من مخالطة تلك الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس (ثم الطبقة الثالثة (التى ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار فى صعوده ٣ اليها تكاثف) بواسطة البرد (فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر) للثقل الحاصل من التكاثف والانجماد (فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فامان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها اولايصل) قبل اجتماعها بل يصل بعده (فان وصل قبل اجتماعها (ينزل) السحاب (ثلجا ٤ وان لم يصل) قبل اجتماعها بل وصل بعده (ينزل بردا) بفتح الراء (واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة) الزمهريرية لقلة الحرارة الموجبة للصعود (فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ٥ ماطرا) اذا اصابه برد كماحكى الشيخ انه شاهد البخار قدصعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو فوق تلك الغمامة فى الشمس وكان من تحته من اهل القرية التى كانت هناك يمطرون (وقد لاينعقد ٦ ويسمى ضبابا) ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته (وان كان قليلا فاذا ضربه البرد) اى برد الليل (فان لم ينجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقع ٧) ونسبته الى الثلج كنسبة الطل الى المطر وقد تكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل ح منه الانقسام المذكورة ولذا قيد المص السبب فيما سبق بالاكثرى (واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان) هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة لاتمايز بينهما فى الحس لغاية الصغر (اذا ارتفع) مع البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار (واحتبس) الدخان) فيما بين السحاب فاذا صعد) الدخان فما صعد من الدخان (الى العلو)

استفادتهما تلك الكيفية تبقى الطبقة الاولى من هاتين الطبقتين المستعدتين كيفية البرد من الماء باردة محضة ثم اذا بلغ البخار فى صعوده اليها تكاثف فظهر من هذا البيان ان تلك المقدمة داخلة فى موقعها اه (عبد الرحيم)

٣ فالبخار المجتمع المتكاثف بواسطة البرد فى الطبقة الثالثة هو السحاب (فيض الله)

٤ حال لان الاجزاء الصغار انعقدت ح وانضم بعضها الى بعض فتهبط كالقطن المحلوج وقدذكر الناس ان الثلج على كل شكل الا المخمس (حل هدايه)

٥ لماسبق من كلام المص لان مايجاور الماء من الهواء لايستفيد كيفية البرد من الماء وذلك المجاور هو الماء الذى بيناه فبا الكيفية المستفادة من الماء ينعقد سحابا ماطرا هذا هو المراد مما قيل هذه المقدمة اى قول المصنف لان مايجاوره اه ليست تعليلا لما قبلها لكنها فى غاية البعد والوجه ماوجهه الشارح به فافهم (عبدالرحيم) (٥) ٦ اى البخار الصاعد سحابا ان لم يكن هناك برد عاقد (حل هدايه) ٧ بكسر الصاد وتشديد القاف وهو الذى يقع على وجه الارض يشبه الثلج (محمد امين)

٢١ اى الاجسام الصلبة دون الرخوة حتى لووقعت على الكيس الذى فيه ذهب اوفضة لايحرف الكيس ويذوب الذهب اوالفضة (صلاح الدين) ٣ يحتمل ﴿ ٦٦ ﴾ ان يكون قيدا للصرة وهو

لبقاء حرارته (اونزل الى السفل) لزوالها (يمزق السحاب) فى صعوده اونزوله (تمزيقا عنيفا) فيحصل صوت هايل (هو الرعد بتمزيقه وتغلظه وان اشتعل) من الدخان لمافيه من الدهنية (بالحركة العنيفة) المقتضية للحرارة (كان برقا) ان كان لطيفا وينطفى بسرعة (وصاعقة) ان كان غليظا ولا ينطفى حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ فى المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام ٢ المندمجة ويذيب الذهب والفضة فى الصرة مثلا ٣ ولايحرقها ٤ الاما احترق من الذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا ٥ فيحرق كل شئ اصابه وكثيرا مايقع على الجبل فيدكه دكا (واما الرياح فقدتكون بسبب ان السحاب اذا ثقل) لكثرة البرد (اندفع الى السفل فصار) لتسخنه ٦ بالحركة وتخلل الاجزاء المائية فى اثنائها (هواء متحركا) اى ريحا وايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل منه الريح (وقد يكون لاندفاع يعرض بسبب تراكم السحب) وتزاحمها اولا ختلافها فى القوام فيدفع الكثيف الرقيق (فيصير السحاب من جانب الى جهة ٧ اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل فى جهة) اى ازدياد مقداره بدون انضمام جسم آخر اليه (واندفاعه من جهة الى جهة اخرى فيدافع مايجاوره) وذلك المجاور ايضا يدفع مايجاوره فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية مافتقف وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاورله الى جهة ضرورة امتناع الخلاء (وقد يكون بسبب تبرد الدخان المتصعد) الى الطبقة الزمهريرية (ونزوله من الرياح مايكون سموما) اى متكيفا بكيفية سمية (محرقا) قدیرى فيه حمرة شعل النيران لاحتراقه فى نفسه بالاشعة (وقيل باختلاطه ببقية مادة الشهب اولمروره بالارض الحارة جدا) وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فتنضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة كانها تلتوى على نفسها وهى الاعصار (واما قوس قزح فهى انما تحدث من ارتسام ضوء النيرالاكبر) اى الشمس (فى اجزاء رشية) صغيرة صقيلة متقاربة غيرمتصلة

الظ ويحتمل ان يكون للذهب والفضة يعنى ان الحديد والحجر مثلهما ويحتمل ان يكون قيدا كل منهما (عبد الرحيم)

٤ يحتمل ان يرجع الضمير المنصوب الى الاجسام المندمجة ويكون الاستثناء عنها والمعنى فيذب الاجسام المندمجة ولا يحرقها الا اجساما مندمجة شانها ان يحرق بالذوب تأمل (عبد الرحيم)

٥ هذا لدفع توهم المنافات حيث قال اولا وصاعقة ان كان غليظا ثم قال فربما صارلطيفا وربما كان كثيفا غليظا ووجه الدفع ظ بادنى تدبر ويمكن ان يدفع بقوله واذا وصل اليها بمعنى واذا وصل اليها تصير ذلك الغليظ فى الصاعقة امالطيفا اوكثيفا فتأمل فانه محول تأمل (عبدالرحيم)

٦ فيه لانه اذا اندفع الى اسفل يكون البرودة الشديدة بالحركة ضعيفة فاذا بلغ الى البرودة التى يكون السحاب صاعد او الاجزاء المائية فى اثنائها هواء لعدم التسخن الذى يكون له الاجزاء المائية هواء تأمل (نور الدين) (مستديرة)

٧ فعلى هذا التقدير يكون الريح هوالهواء المتموج بسبب صيرورة السحاب من جهة الى جهة اخرى (نعمه)

٢ والسبب فى ان كل واحد منها لايؤدى شكل الشمس بل ضوؤها هو ان كل من تلك الاجزاء كالمرأة الصغيرة بالنسبة الى جرم الشمس ﴿ ٦٧ ﴾ (ملازاده) ٣ لان الجسم لايرى شكلا الاوهوبحيث تقسيمه الحس

(مستديرة) اى واقعة على هيئة الاستدارة وبيانه انه اذا وجد فى خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اوجبل اوسحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزآء انعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فنرى فى كل ٢ من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر ٣ جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس ٤ مستضيئة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينتقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التى ينعكس منها الى الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين ٥ وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف ٦ لايرى فيه شئ اذاكان وراءه شفاف آخر وانما قيدكون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة فى الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لوصح ذلك لیرى فى الجو احيانا شئ غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لماتقرر فى علم المناظر انه لابد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كمالايخفى على من له تخيل صحيح (واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان الغمام المختلفة) وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشراق فيرى احمرنا صعا واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة مائلة الى سواد وهوالارجوانى وماتوسط بينهما فان كان لونه متولدا من ذينك اللونين وهو الكراثى ورد هذا بان الكراثى لايناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لوكان

واذا كان كذلك فكيف يرى شكلا مالم ينقسم فى الحس (عبدالرحيم)

٤ والقوس قديكون نصف الدائرة وقديكون اقل منه على ماقاله الشيخ فى الشفاء من ان الناظر فى الشمس كلاهما على محور القوس وان كانت على الافق كان مركز القوس ايض عليه فيكون هى ح نصف الدائرة وان كانت فوقه كان مركزها تحته وكان اقل من النصف ومن ههنا ظهر ان الشمس اذا كانت فى نصف النهار اوقريبة منه على سمت الرأس اوقريبة منها لايحصل قوس وان بعدت عنها فى احد الاطراف بعدا صالحا يرى القوس بحسب البعد فلما كان البعد اكثر كان القوس اكبر (شرح حكمة العين)

٥ وسبب انتقاض الاجزاء من الطرفين دون الوسط لان الحرارة انما ترتفع من الارض فتصل الحرارة الى الطرفين تأمل (فيض الله)

٦ لكن لايكفى فى الاراءة كون الجسم الذى وراءه كثيفا بل لابد فيه ايض من تماس الشفاف مع كثيف شدة تماس على مايدل عليه التجربة والمشاهدة وظ ان مانحن فيه ليس كذلك تأمل (عبدالرحيم)

٢ اى لست احصل سبب الوانها (عبدالرحيم) ٣ من ان الصيقل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جداء ادى الضوء واللون دون الشكل (نورالدين) ﴿ ٦٨ ﴾ ٤ عندالحس لافى الواقع هكذا

اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان الثلاثة متشابهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ لست احصله ٢ (واماالهالة فايضا انما يحدث من ارتسام ضوء النير فى اجزاء رشية) صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة (مستديرة) حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى من كل منها الى النير ونظر فى تلك الاجزاء فيرى فى كل منها ضوء النير دون شكله لماسبق ٣ فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهى الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة ويكون التحتانية اعظم ٤ لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وهى تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ فى الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على الوان قوس قزح (واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز ٥ النار وكان لطيفا) غير متصل بالارض (اشتعل فيه النار ٦ فانقلب الى النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفى) وبيانه على ماذكره المحقق فى شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالى اولا ثم يذهب الاشتعال فيه الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة ٧ صارت غير مرئية ٨ فظن انها طفئت ٩ وليس ذلك يطفئ وان كانت الدخان ١٠ غليظا لاينطفى النار اياما او شهورا بقدر غلظه ويكون على صورة ذؤابة اوذنب او رمح او حيوان له قرون وحكى ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر فى السماء نار مضطرمة من ناحية القطب الشمالى وبقية السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل ١١ حتى لم يكن احد يبصر شيأ وكان ينزل من الجو مايشبه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان ١٢ بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض

يفهم من كلامه لكنه محل بحث (منه)

٥ هذا بحسب الظ مخالف لماقال الش فيماسبق ان الشهب تحدث فى الطبقة الثانية من الهواء وان امكن التوفيق بنوع تكلف (عبدالرحيم)

٦ اى الدخان اى يحرق الدخان فتأمل (فيض الله)

٧ فيه انه اعتراف بانقلاب الارض نارا بلا واسطة فضلا عن ان يكون بواسطتين وقدم بحثه فى صدر هذا الفن الثالث تذكر (عبد الرحيم)

٨ اذ النار الصرف لايرى لكونها لطيفة ولهذا لايرى كرة النار (سيد)

٩ فيه انه يجوز ان ينطفى وان لم يكن كليا يعنى ان كلية ماذكره الش ممنوع تأمل (عبدالرحيم)

١٠ اى الدخان الذى بلغ حيز النار وكرتها تأمل (فيض الله)

١١ وفى الليل بطريق الاولى والظلم المانعة لضوء الشمس يكون مانعة لضوء تلك النار المضطرمة بالطريق الاولى (عبدالرحيم)

١٢ اى الدخان البالغ الى كرة النار اعم من ان يكون لطيفا او غليظا واعم من ان يكون غليظة فى الغاية اولا كذا (فى شرح مواقف)

(ويسمى)

٢ ولمافرغ عن بيان الكائنات فوق الارض اراد ان يبين الكائنات تحت الارض فقال واما الزلزلة اه (حل هدايه) ٣ والفرق بين ﴿ ٦٩ ﴾ الحريق والصاعقة ان مادة مادة الحريق من الدخان متصلة بالارض ومادة الصاعقة غير متصلة بل هى لغلظته نزلت مشتعلة (صلاح الدين)

ويسمى الحريق ٢ (واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار ٣ اذا احتبس فى الارض ويميل الى جهة ويتبردبها) اى بالارض (فينقلب مياها مختلطة ٤ باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لايسعه الارض اوجب انشقاق الارض وانفجرت منها العيون) قال ابو البركات البغدادى فى المعتبر ان السبب فى العيون والقنوات ومايجرى مجراها هو مايسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية والابخرة المنحصرة فى الارض لامدخل لها فى ذلك واحتج بان باطن الارض فى الصيف اشد برد امنه فى الشتاء فلوكان سبب هذه استحالتها ماء لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الابار فى الصيف ازيد وفى الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على مادلت عليه التجربة والحق ان السبب الذى ذكره صاحب المعتبر معتبر لامحالة الا انه غير مانع عن اعتبار السبب الذى ذكره المص واحتجاجه فى المنع انمايدل على انه لايجوز ان يكون ذلك السبب هو السبب التام لاعلى انه لايجوز ان يكون ذلك سببا فى الجملة (واذا غلظ البخار بحيث لاينفذ فى مجارى الارض) اوكانت الارض كثيفة عديم المسام (اجتمع طالبا للخروج (ولم يمكنه النفوذ لغاية الغلاظة فزلزلت الارض) وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث منه صوت هايل وقد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن ﴿ فصل فى المعادن ﴾ المركب التام وهو الذى له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء اولا فالثانى هو المعدنى والاول ان يكون له حس وحركة ارادية اولا فالثانى هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم ينتهض دليل على ان المعدنى والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان المعدنى ليس له نشو ونماء وغايته عدم الوجدان وانه لايدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والافان تحقق كونه ذانماء فهو النبات والافهو المعدنى وقد يتمسك لشعور النبات واختياره فى الحركات بمايشاهد من ميلانه

٤ ولئن سلمنا الاختلاط المذكور لكنه لاجدوى فى ذكره ههنا فافهم (عبدالرحيم)

اقول وجه دخول البخار فى جوف الارض حتى يكثر بحيث لاينقطع وكونه محبوسا وعدم وجود المسام مع انه قد دخل البخار فيها اولا غيرظ (عبد الرحيم)

وبينهما فرق بوجهين آخرين وهو ان موضع حدوث الصاعقة الكرة الزمهريرية وموضع حدوث الحريق كرة النار فان اشتغال الصاعقة من الحرارة الحاصلة من الحركة واشتعال الحريق من النار واما الفرق بين الشهاب والبرق فبوجهين احدهما ان موضع حدوث البرق كرة لزمهريرية وموضع الشهاب كرة النار وثانيهما ان اشتعال البريق كاشتعال الصاعقة واشتعال الشهاب كاشتعال الحريق ومادة كل منهما دخان منقطع عن الارض والفرق بين الشهاب والحريق وبين الشهاب والصاعقة وبين البرق والصاعقة وبين البرق والحريق ظ غنى عن البيان (ميرك)

٢ قيل هذه الحركة لايوجب الجزم بالشعور والاختيار يجوز ان يكون الافاعيل ايضا طبيعية (ميرك)
٣ تلك الابخرة والادخنة المحتبسة (حل هدايه) ٤ اى من تلك الابخرة ﴿ ٧٠ ﴾ والادخنة المختلفة على

عن سمت استقامته فى الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفى شجرة ٢ النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك وقد يتمسك ايضا الاغتذاء المعدنى بما ظهر فى المرجان من هيئة النماء (الابخرة والادخنة المحتبسة فى الارض اذا كثرت يتولد منها ماس واذا لم تكن كثيرة اختلطت ٣ على ضروب من اختلاطات المختلفة فى الكم والكيف فتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار ٤) على الدخان (يتولد اليشم والبلور والزيبق والرصاص) وهو اما ابيض وهو القلعى او اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض (وغيرها من الجواهر المشفة ٥) قيل فى عد الزيبق والرصاص من هذا القسم ٦ نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التى يتولد من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لاشفيف فيه واما الزيبق فلانه لاشفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم من انه متولد من جسم مائى خالطته اجزاء كبريتية فى غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لايوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزآء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائى مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابى يحفظها (وان غلب الدخان تولد الملح والزاج ٧ والنوشادر والكبريت ثم من اختلاط بعض هذه ٨) اى الزيبق (مع بعض) اى الكبريت (تولد الاجسام الارضية) اى الاجسام السبعة المتطرقة وهى القابلة لضرب المطرقة بحيث لاينكسر ولاتتفرق بل تتلين وتندفع الى عمقها فتنبسط (مثل الذهب والفضة) والنحاس والحديد والخار صينى والاسرب والقلعى ﴿ فصل فى النبات ﴾ (وله قوة) اى صورة نوعية (عديمة الشعور) عند الاكثر تحفظ تركيبه (ويصدر عنها حركات) النبات فى الاقطار المسماة نموا (وافعال مختلفة ٩ بآلات مختلفة) قيل فان الواحد لايصدر عنه افاعيل مختلفة الابالات مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لايصدر عنه الا واحد على تقدير صحته يستلزم ان لايصدر عن الفاعل الواحد افاعيل مختلفة

انحاء متفاوتة (حل هدايه)
٥ قيل هذا انما يرد اذا فسر الشفاف بما يكون الشئ مرئيا فيه واما اذا فسر ماله برق ولعان فى الجملة فلا (منلا زاده)
٥ كاليا قوت والزبرجد اللعل والعقيق (عبد الرحيم) ٦ اى من الجوهرة المشفة المتولدة من غلبة البخار على الدخان (عبد الرحيم)
٧ الجسم شبيه بالملح غاية الشبه بحيث لايفرق احدهما عن الاخر الا بالذوق (نعمة الله)
٨ فاقول ان المقرر عند الحكماء لايدل على ان الزيبق لايتولد من البخار والدخان اذ جسم الماء اعم من ان يكون معه اجزاء هوائية مختلطة بحيث لايميز فى الحس بينهما ام لا فيجوز ان ميز منه البخار ويعبروا عنها بالجسم الماء لغلبته اجزاء الماهية عليه ولا على الدخان فيه اكثر من البخار لجواز ان يكون البخار فى ان الجسم المائى مع مافى الكبريت من البخار غالبا على الدخان فافهم (فخر الدين)

٨ اى هذه المذكورات من قوله يتولد اليشم الى هناك لا المذكور من تولد الملح رهوط (الا) (عبد الرحيم) ٩ ويمكن ان يقال المراد بالآلات ههنا الجهات المختلفة فح يندفع النظر (سيد)

٢ فيكون النوع موقوفا على هذا الكمال بخلاف الكمال الثانى فانه موقوف على النوع كما لايخفى (عبد الرحيم) ٢ هذا ﴿ ٧١ ﴾ التعريف يصدق على صور البسائط التى فى المركب الثانى

الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات آلات اوغيرها (ويسمى نفسا نباتية وهى كمال) هو مايتم ٢ به النوع اما فى ذاته كهيئة السرير فانها كمال للخشب السريرى ولا يتم السرير فى حد ذاته الا بها اوفى صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لايكمل فى صفته الا به والاول كمال (اول) والثانى كمال ثان (او الجسم طبيعى) ليس المراد به ههنا مايقابل الجسم التعليمى بل مايقابل الجسم الصناعى واحترز به عن مثل الهيئة ٣ السريرية ومنهم من دفع الطبيعى على انه صفة لكمال احترازا عن الكمال الصناعى فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما فى السرير ٤ وقد يكون طبيعيا لامدخل لصنعه فيه (الى) يجوز جره على انه صفة جسم اى جسم مستمل على الآلة ورفعه على انه صفة كمال اى كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط ٥ والمعدنيات (من جهة مايتولد ويزيد ويغتذى فقط) واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية (فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص) وهى القوة التى تحلل جسما ٦ آخر الى مشاكلة الجسم الذى هى فيه فتاصق تلك القوة ذلك الجسم المشاكل به بدل مايتحلل عنه بالحرارة غريزية اوغيرها (ولها قوة نامية) لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية (وهى التى تزيد فى الجسم الذى هى فيه زيادة فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا) وقيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لايكون فى الاقطار الثلثة لان لزيادة الصناعية فى بعض الاقطار يوجب النقصان فى بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المتغذى فى الاقطار بانضمام الغذاء اليه لابنفسه واذا كان كذلك فنقول فى الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة فى الاقطار (الى ان يبلغ كمال النشو) يخرج به مبدأ السمن والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل هما خارجان بقوله (على تناسب طبيعى) اى نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن

مثلا فان المراد بالباء فى قوله مايتم به النوع اما فى ذاته السبب القريب يلزم ان يكون هذه الصور خارجة عن الكمال والثانى مع عباراتهم يشعر بالحصر (شرح مواقف)
٣ هذا مبنى على ان الهيئة الاجتماعية للمركب داخلة فى حقيقته على ماذهب اليه البعض واما من جعلها خارجة عنه فهى خرجت بقوله اول لا بجسم طبيعى (سيد)
٤ تصدر عنه كمالات الثانية بالالات اجزاء مختلفة فى الجسم فقط بل ارادبها ايضا قول مختلفة كالغاذية وغيرها فان الات النفس بالذات هى القوى وبتوسطها الاعضاء (سيد قدس سره)
٥ لان كمالات البسائط العنصرية ليست كذلك فان طبيعة المائية يعقل لرطوبة لا باعتبار الة يتوسط بينها وبين اثرها وكذلك الحكم فى المركبات المعدنية فان الحجر مثلا

حركة ليست بتوسط الآلات (سمنان) ٦ اى بغير صورته الى صورة اخرى فيلزمه الكون والفساد ضرورة ان الجسم الفنائى تقلع صورة الغذائية وتلبس صورة اخرى صلاح الدين منه

فلانه لايزيد فى الطول بل فى العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم فى اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد فى الطول ايضا (ولها قوة مولدة ٢ لاجل) بقاء النوع وهى التى تأخذ من الجسم الذى هى فيه جزء ويجعله مادة ومبدأ لمثله ٣ او لشخص من جنسه ليشمل البغل واعلم ان ههنا ثلث ٤ قوى احديها مايجعل الدم المستعد للمنوية منيا فى الانثيين ٥ وثانيها مايهيئ كل جزء من المنى الحاصل من الذكر والانثى فى الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها مايصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها ويسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسى الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا (الغاذية تجذب الغذاء وتمسكه تهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع قوة جاذبة ٦ وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل) لايبعد ان يتحد الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابى سهيل المسيحى وصاحب الكاهن وغيرهم من الاطباء المتأخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ماقيل فى الفرق ان القوة الهاضمة تبتدأ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا ٧ للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ مالاجله يأخذ استعداد المادة للصورة الدموية فى الانتقاص وتأخذ استعدادها للصورة العضوية فى الاشتداد ولايزال الاول ينتقص والثانى يشتد الى ان ينتهى المادة الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وهى الدموية فيحدث الاخرى

٢ الظ ان يقول والدة للمشاكلة ايضا بل نقول الاولى ان يشاكل الغاذية لهما لان الحكم للغالب ٣ اى لمثل ذلك الجسم الذى هى فيه وهذه القوة انما هى لاجل ﴿ ٧٢ ﴾ حفظ النوع (حل هدايه)

٤ اى فيما يكون فيه المولدة لكن لامطلقا بل اذا كانت للحيوان اذ البيان المذكور من قوله احديها مايجعل الدم اه وقوله وثانيها مايهيئ اه لايساعد مولدة النبات هذا لكن يأبى هذا البيان (عبدالرحيم)

٥ يشعر بان المنى انما يكون فى الانثيين مع ان المذكور فى كتب الشرايع ان منى الرجال يكون فى صلبه وهو المشهور فيما بين الانام من الخواص والعوام ومنى المرأة فى صدرها قال الله تعالى فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب الآية وفيه ايضا ان هذا البيان لايشتمل المرأة لانها ليس لها الانثيان ويمكن ان يدفع كل منهما بالتكلف (عبدالرحيم)

٦ وهى التى تجذب الغذاء الى ملاصقة المقتدى لان حركة الماء والارض من اصل الشجر الى اعضائه ليست ارادية والا لكانت النبات حيوانا ولاطبيعة لان حركتها بالطبع الى السفل فهى ذاقسرية قاسرها القوة (وهى الحادثة (كفايه) ٧ الظ تقديم الفساد على الكون لانه متقدم عليه ذاتا وطبعا تأمل (عبدالرحيم)

وهى العضوية فههنا حالتان ٢ احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة والثانية هى فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لايجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب ٣ الهضوم بعضها يتغير فى الكيف فقط وبعضها يتغير فى الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هى مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية (والنامية ٤ تقف من الفعل اولا) حين كمال النشو (وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز) فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ٥ ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل برهة من الغذاء مايزيد على قدر المتحلل وذلك فى سن النمو اعنى الى قريب من الثلاثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف فيحصل منه مايساويه وذلك فى سن الوقوف اعنى الى قريب من الاربعين ثم يزداد ضعفها فلا يقوى على تحصيل مايساوى المتحلل وذلك فى سن الانحطاط الخفى الذى لايتبين اعنى الى قريب من الستين وفى سن الانحطاط الظاهر الذى هو مابعده الى اخر العمر ﴿ فصل فى الحيوان ﴾ وهو مختص بالنفس الحيوانية وهى كمال اول الجسم طبيعى الى من جهة مايدرك) الجزئيات الجسمانية (ويتحرك بالارادة) اقول ههنا بحث لانه ان اراد الآلى من جهة ٦ هذين الامرين فقط على ما مر فى النباتات فلا يصدق التعريف على نفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلى من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة مايفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى مازعمه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس

٢ اى حالة انتقاص الصورة الدموية وحالة اشتداد الصورة العضوية (حل هدايه) ٣ ومراتب الهضوم اربع الاولى فى الفم ﴿ ٧٣ ﴾ وهو عند المضغ ولهذا كانت الحنطة الممضوغة ينضج الدنابيل فوق ماينضجه المطبوخ الثانية فى المعدة وهو ان يصير الغذاء كيلوسا وهو جوهر شبيه بماء الكشك الثخين الثالثة فى الكبد وهو ان يصير الانحدار من المعدة اليه بحيث يحصل منه الاخلاط الاربع الرابعة فى الاعضاء وهو ان يصير بحيث يصلح ان يكون جزء من العضو (شرح تجريد)

٤ والنامية يفعل فعلها الى آخر سن النمو بعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فيفعل فعلها الى ان يعجز عنه فيؤدى الى فساد التركيب انما لم تقل الى الموت كما قال المص لان الكلام فى اثبات ولا يعرض له الموت بخلاف فساد التركيب فانه شامل للحيوانات والنباتات منه (منلازاده)

٥ والمراد من قوله ويحتمل اه ان يكون للنامية والغاذية قوة واحدة لكن تختلف احوالها بالقوة والضعف قوله فيحصل اه بيان لقوله بالقوة والضعف (عبدالرحيم) ٦ قوله من جهة اه متعلق بقوله الى اى كان نسبته الى الالة من جهة اه اى كانت الالة التى كانت له لاجل ادراك الجزئيات والتحرك بالارادة (حاشيه)

٢ قدم المدركة لان الادراك متقدم على الحركة الارادية طبعا لكون الحركة الارادية مترتبة على الادراك فقدم وضعا لتوافق الوضع الطبع (سمنان) ﴿ ٧٤ ﴾ ٣ قيل ان الحواس الظاهرة

نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولايرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته (فلها) باعتبار مايخصها من الآثار (قوة مدركة ومحركة واما المدركة ٢ فهى اما فى الظ ٣ اوفى الباطن اما التى فى الظ فهى خمس) والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لاان ممكن التحقق فى نفس الامر اوالمتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق فى نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كماان الاكمه لايعلم قوة الابصار والعنين لايعلم لذة الجماع ٤ (السمع ٥) وهو قوة فى العصبة المفروشة فى مقعر الصماخ ٦ التى فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت لتموجه الحاصل من قرع اوقلع عنيفين ٧ مع مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بكيفية بالصوت ويوصله اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد فى الصماخ فيدركه السامعة ح (والبصر) وهو قوة فى ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين تتقاربان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذى هو فى الملتقى اودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النورين والمذاهب المشهورة للحكماء فى الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج الشعاع من العينين على هيئة مخروطة رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التى على البصر مجتمعة عند مركزه تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصرات

ستة وسادسها حاسة يدرك بها لذة الجماع وقيل هى اللامسة وقيل ان الحواس اربعة والذائقة راجعة الى اللامسة ٤ فيه ان لذة الجماع ليست محسوسة بالحواس الظ فلا وجه ليسلكها فى مسلك قوة الابصار اللهم الا ان يقال انه تنظير لاتمثيل لكن ح لاتناسب بماقبله (عبد الرحيم) ٥ انما قدم السمع لان الانسان يمكن ان يحصل له كمالات لفقد باقى الحواس ووجوده ولايمكن بفقده وبقاء سائر الحواس وبعضهم يقدمون القوة اللامسة لانها اهم الحواس للحيوان وللناس فيمايعشقون مذاهب (سمنان)

٦ يدرك بها الاصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ بمعنى ان الله تع يخلق الادراك فى النفس عند ذلك (سيد) ٧ فيضرب ذلك الهواء الحامل لكيفية الصوت على الجليدة التى اودعت فيها القوة السامعة فيه لذلك وتدرك الكيفية المجاورة لها (حكمة) ٧ وانما اعتبر العنيف فيهما لان الموج الموجب لصوت ينتفى (اطراف) عند انتفائه مع حصول القرع والقلع فانك لو قرعت جسما بقرع لين اوقلعته بقلع لين لم تجد منه صوتا اصلا (سمنان)

٢ فيه ان فيما ذكره من وجه الخفاء خفاء لايخفى بل الاظهر ان وجهه هودقة المسام جدا والا فيجوز ان يقع اطراف تلك الخطوط على ﴿ ٧٥ ﴾ المسام فيدرك لاان يقع كلها على غير المسام ويكون المسام فيما بينها فتأمل (عبدالرحيم)

اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وماوقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك ٢ يخفى على البصر المسام التى فى غاية الرقة فى سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه فى جهتى طوله وعرضه ٣ حركة فى غاية السرعة ويتخيل بحركة هيئة مخروطة والثانى مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع ٤ وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره ٥ قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا يفيض به صورته على الجليدية ولايكفى فى الابصار الانطباع فى الجليدية والالرأى شيئا واحدا شيئين لانطباع صورته فى جليدتى العينين بل لابد من تأدى الصورة من الجليدية الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريد وابتأدى الصوت من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذى هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها فى الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر ويصير بذلك آلة للابصار (والشم) وهو قوة فى الزائدتين النائتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذى الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى مايجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه تبخر وانفصال اجزاء من ذى الرائحة يخالط الاجزاء الهوائية فيصل الى المشامة وقد يقال انه يفعل ذوالرائحة فى الشامة من غير استحالة فى الهواء ولا بتجزوء ولاانفصال (والذوق) وهو قوة فى العصبة المفروشة على جرم اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم تغوص هذه الرطوبة معها فى جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس ح هو كيفية ذى الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى

٣ لكن يجب ان يحيط جميع حوالى المرئى وتنتهى فى الاخر حركة مستديرة ليحصل دائرة الجسم المخروطى وهذاضرورى البطلان فانانعلم ان الابصار آنى والحركة زمانية فضلا عن الحركات ٤ معناه ان الابصار وانما يحصل بعد انطباع صورة المبصر بتوسط الهواء المش فى الرطوبة الجليدية التى فى العين وتأديتها الى الحس المشترك (حاشيه تجريد) ٥ واستدلوا على ذلك بان الانسان اذا نظر الى قرص الشمس لتجديد نظره مدة طويلة ثم غمض عينيه فانه تجد من نفسه كانه ينظر اليها وكذلك اذا بالغ فى النظر اليها ثم نظر الى لون آخر لم ير ذلك اللون خالصا بل مختلطا بالخضرة وماذلك الارتسام صورة المرئى فى الباصرة وبقائها زمانا واستدلوا ايض بان المرئى اذا كان قريبا من الرائى قريبا معتدلا يرى كماهو واذا بعد منه يرى اصغر مماهو عليه وهكذا تتزايد الصغر تزايد البعد حتى يرى كنقطة ثم يضمحل بحيث لايرى وماذلك الالان الاقرب ينطبع فى جزء اعظم من الجليدية والابعد فى جزء اصغر (حاشيه تجريد للسيد)

الخاسة اوبان يتكيف نفس الرطوبة ٢ بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها (واللمس) وهو قوة فى العصب المخالط لاكثر ٤ البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة (واما التى فى الباطن فهى خمس ايضا بالاستقراء ٤ الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة) عند جميع من المدركة مع ان القوة المدركة منها هى الحس المشترك والوهم فقط لان الباقى معين على الادراك (اما الحس المشترك) ويسمى باليونانية بنطاسيا اى لوح النفس (فهو قوة مرتبة فى) مقدم (التجويف الاول) من التجاويف الثلثة التى (فى الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة فى الحواس الظاهرة) فهؤلاء كجواسيس لها ولذا يسمى حسا مشتركا (وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما) اى الخط المستقيم والمستدير (فى البصر اذ البصر لايرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون فى قوة اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة) وتبقى قايلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض فيشاهد خطا واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسام فى الباصرة بان يرتسم المقابل الثانى قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول وبسرعة تعقب الثانى فيكونان معا (واما الخيال ٥ فهو قوة مرتبة فى) مؤخر (التجويف الاول) من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق فى شرح الاشارات كان الروح المصبوب فى البطن المقدم هو آلة للحس ٦ المشترك والخيال الا ان مافى مقدم ذلك البطن بالحس المشترك اخص وما فى مؤخره بالخيال اخص (يحفظ جميع صور المحسوسات ويمثلها بعد الغيبوبة وهى خزانة للحس المشترك) فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم نشاهدها مرة اخرى

٢ فيه احتمال آخروهو ان يخالط بالرطوبة اجزاء لطيفة فيتكيف بكيفية تلك الاجزاء وتعرض معهما فالمحسوس مجموع الكيفيتين الاصلية والعارض (مبرك جنكى) ٣ وانما قال فى اكثر البدن ﴿٧٦﴾ لان الكلية والكبد والطحال والعظم ليس فيها اللمس على مابين فى موضعه (حمدى) ٤ لانها اما مدركة واما معينة على الادراك والمدركة اما مدركة للصور وهى مايمكن ان يدرك بالحواس الظ واما مدكة للمعانى وهى مالايمكن ان يدرك بالحواس الظ والمعينة اما معينة بالحفظ اوالتصرف والمعينة بالحفظ اما معينة لمدركة الصور واما معينة لمدركة المعانى فهذه خمس قوة (شرح تجريد) ٥ وموضوعه مؤخر البطن المقدم من الدماغ لان حزانة كل قوة يناسب ان يكون خلفها والعلم بكونها فى ذلك الموضع باختلاف فعلها عند وقوع الافة فيه على مايشهد به التجارب الطبيعة (سيد) ٦ فيه مسامحة ان كانت المراد بالروح هو القوتين اى الحسن المشترك والخيال والتقدير هو الة لما لاجله الحس المشترك والخيال وهو الادراك والحفظ وان لم يكن المراد بتينك القوتين بل شيئا اخر يكون الة وسببا لالية الحس المشترك والخيال لما اختص بهما وان (نحكم) لم يعلم ماهو ان يكون عبارة عن الدم الصافى وقد يطلق عليه فالكلام على ظاهره وليس مسامحة منه

نحكم عليها بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها ٢ فى بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف ٣ بين حالتى الذهول والنسيان بملكة الاتصال ٤ بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا اوقوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لاترتسم فيه الصورة الجزئية المتكيفة بالعوارض المادية وكذا الثانى لانه لوامكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لايخفى على احدا قول فيه بحث لانه لايلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا ارتسم فى قوة جسمانية غائبة بالاتصال كالقوة الحالة فى الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان ٥ وقد يقال الذى يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ٦ ولهذا يوجد احدهما بدون الآخر كما فى الماء فانه يقبل ٧ ولايحفظ والقوة الواحدة لايصدر عنها الافعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهى الحس المشترك غير الحافظة وهى الخيال وفيه نظر ٨ لان الحفظ مسبوق بالقبول مسبوق ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا فى قوة واحدة يسمونها بالخيال على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول فى شئ واحد لا يقدح فى قولهم الواحد لايصدر عنه الا الواحد (واما الوهم فهو قوة مرتبة فى) الدماغ كله لكن الاخص بها هو آخر (التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعانى) هى مالايدرك بالحواس الظاهرة (الجزئية الموجودة فى المحسوسات) كالقوة الحاكمة فى الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف

٢ كانه قيل الاختلاف بين حالتى الذهول والنسيان بانحفاظ الصورة فى الخيال وعدمه واذا كان الانحفاظ فى بعض الاشياء الغائبة عنا كيف ﴿٧٧﴾ يكون الاختلاف بينهما فاجاب بماترى (سيد) ٣ فى شرح الاشارات ان الاستحضار هو حصول صورة الشئ فى النفس والحس والذهول زوالها عن النفس دون الحس والنسيان هو زوالها عنهما كذا فى بعض الحواشى منه ٤ اى يكون تذكره اياها بعد الذهول بسبب اتصالها بذلك الغائب فاذا تحقق لها ملكة الاتصال يحصل لنا التذكرة بالاتصال به واذا زالت عنها ملكة الاتصال زال التذكرة بالكلية واستمر النسيان (ملازاده) ٥ يعنى نقول بطلانه ثم فضلا عن ان يكون ظاهرا غير خفى على احد ولاندعى جوازه ايض بل يتوقف فيه حتى يظهر الدليل على احدالجانبين (عبدالرحيم) ٦ فان الانسان قد يكون بحيث يدرك المحسوس ويقبلها ولايمكن من حفظها واستقامتها وقد يكون بحيث لايدركها مع حفظه لماسبق ادراكه منها فلوكان الادراك والحفظ بقوة واحدة من جهة واحدة لما افترقا (حاشيه تجريد) ٧ الانتقاش ولايحفظ لانه يزول عنه الحصول اى عقيب الانتقاش (سيد) ٨ قوله وفيه نظر لان الحفظ الخ اى فيه نظر من وجهين الاول نقض اجمالى والثانى تفصيلى فافهم (عبدالرحيم)

٢ كما ان الخيال خزانة الحس المشترك (غ ب) ٣ المراد من الوجود فى المحسوسات ان طبيعة هذا المعنى لايوجد الا فى المحسوس فلايشكل بجزئيات الامور العامة ﴿ ٧٨ ﴾ كجزئيات الامكان والوحدة والعلة

(واما الحافظة فهى قوة مرتبة فى اول التجويف الاخير من الدماغ يحفظ مايدركه القوة الوهمية ٢ من المعانى الجزئية الغير المحسوسة) المعينة (الموجودة ٣ فى المحسوسات وهى خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهى قوة مرتبة فى البطن) التجويف (الاوسط من الدماغ) وسلطانها فى الجزء الاول من ذلك التجويف (من شانها تركيب بعض مافى الخيال اوالحافظة من الصورة والمعانى مع بعض (وتفصيل بعضه عن بعض) وهذه القوة اذا استعملها العقل فى مدركاته بضم بعضها الى بعض اوفصله عنه سميت ٤ متفكرة واذا استعملها الوهم فى المحسوسة مطلقا سميت متخيلة ٥ فان قيل كيف يستعملها الوهم فى الصور المحسوسات مع انه ليس مدركالها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ماارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف مدركاتها بل لها سلطنة على مدكات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها ٦ (واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة) وتسمى قوة شوقية (فهى القوة التى اذا ارتسمت فى الخيال صورة مطلوبة لومهروبة عنها حملت) اى تلك القوة (الفاعلة على التحريك) اى على تحريك الاعضاء (وهى) اى الباعثة (ان حملت الفاعلة على تحريك تطلب به الاشياء المتخيلة) سواء كانت (ضارة فى نفس الامر ٧ او نافعة طلبا لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية) لان حملها على هذا تابع للشوق الى تحصيل الملايم المسمى ٨ شهوة (وان حملت) الباعثة (الفاعلة على تحريك يدفع به الشيء المتخيل) سواء كان (ضارا فى نفس الامر اومفيدا اونافعا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية) لابتناء لهذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضا (واما الفاعلة فهى التى تعد المعضلات) بقبضها و بسطها و تشنجها و ارخائها (على التحريك ﴿ فصل فى الانسان ﴾ وهو مختص بالنفس الناطقة وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ماتدرك الامور الكلية والجزئيات) المجردة ٩ (وتفعل الافعال الكفرية) والحدسية (فلها) اى باعتبار مايخصها من الآثار

فانه صرح فى حاشية شرح المطالع ان ادراكها من قبيل التعقل فلابد ان يكون مدركها العقل بدون الة جسمانية (غياث الدين)

٤ ووجه التسمية ظ لانها مع الفكر وهو انما هو فى المعقولات الا المحسوسات (عبدالرحيم)

٥ والمتخيلة والمتفكرة والمتصرفة متحدة بالذات ومغايرة بالاعتبار (حاشية)

٦ فان العقل قد يحكم على الشيء بان هذا لايضر علينا والوهم يحكم بانه يضر علينا (عبد الرحيم)

٧ والحصر ممنوع اذ يجوز ان يكون فى نفس الامر لاضار اولا نافعا فتأمل يظهر جوابه والنفس بحسب هاتين القوتين اعنى الشهوانية والغضبية تسمى امارة (حل هدايه)

٨ قوله المسمى بشهوة اه صفة للشوق لا للتحصيل لالملايم وكذا فيما سيأتى من قوله على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا وكذا المفهوم من كلام بعض الشراح ٩ قيد الجزئيات بالمجردة فان الجسمانية يدركها النفس الحيوانية ايضا على مامر فلايختص بالانسانية

(قوة)

٢ قال فى الملخص العقل العملى يطلق بالاشتراك اللفظى على القوة المميزة بين الامور الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات التى يستنبط ﴿ ٧٩ ﴾ الامور الحسنة والقبيحة وعلى فعل الامور الحسنة والقبيحة

(قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات) اى الامور التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة النظرية (وقوة عاملة تحرك بها بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية اوبالحدس على مقتضى آراء) واعتقادات (تخصصها) اى تلك الافعال ويسمى تلك القوة العقل ٢ العملى والقوة العملية (والنفس) باعتبار القوة العاقلة (لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات ٣ بل هى مستعدة لها) اى التى يكون تعلقها بالانطباع فان النفس لايخ عن العلم الحضورى بنفسها (وهى) اى هذه المرتبة (العقل الهيولانى) واكثر اطلاقه على النفس فى هذه المرتبة وكذا الحال فى سائر المراتب (والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية) بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها فى آلتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان تفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة (وتستعد) استعدادا قريبا (لان تنتقل من البديهيات الى النظريات ٤) بالفكر او الحدس (وهى العقل بالملكة) قيل ٥ لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس فى هذه المرتبة الا الاستعداد ٦ الانتقال والمراد بالملكة مايقابل الحال اى الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ فى هذه المرتبة او مايقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود والانتقال اليها بناء على قربه كما سمى العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريبة الى الفعل جدا (والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لايطالعها بالفعل بل صارت مخزونة) عندها بحيث يستحضرها متى شاءت بلاحاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة تقوى بها على ذلك الاستحضار (وهى العقل بالفعل) وقال صاحب المحاكمات عندى انه لااعتبار بملكة الاستحضار فى العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار فى الجملة كافية فيه فانه اذا احضرت

والعقل النظرى يطلق بالاشتراك على الجوهر المستعد للقبول للتعقلات وعلى غير مراتب احوالها فى هذه التعقلات (حاشية تجريد)

٣ الادراكات والعلوم اعم من ان يكون احساس او غيرها سوى العلم الحضورى بنفسها وليس المراد بالمعقولات هنا مايقابل الحسيات والا لم يصح لاحق كلامه تأمل

٤ فيه ان الانتقال الى النظريات لايقع بالحدس بديهى على مالايخفى ويمكن ان يقال اراد بالنظريات العلوم الحاصلة من المبادى سواء حصلت منها بطريق الكلى والترتيب اوحصلت بطريق الحدس واراد بالنظريات مايكون نظريا فى الجملة ولو بالقياس الى بعض الاشخاص دون بعض (سرورى)

٥ يمكن حمل كلام صاحب القيل على المبالغة فيكون موافقا لما قال الش ثانيا ويكون الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل (شرح مواقف) ٦ لاملكة الانتقال وملكة الانتقال انما يحصل بالانتقالات مرادا فهى بعد الانتقالات وهو لم يحصل (فيض الله)

٢ اى وقوع العقل المطلقة على تقدير اعتباها اكثرهم بالقياس اه فى هذه النشأة الاولى وهى الدنيا
(حاشيه) ٣ وهو ان يصير جميعها حاضرا ومشاهدا بحيث لايغيب شئ منها اصلا

المعقولات مرة مثلا وذهلت عنها فهى قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لولم تكن عقلا بالفعل لم تنحصر مراتب القوة النظرية فى الاربعة فلابد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار (والمرتبة الرابعة ان يطالع المعقولات المكتسبة وهى العقل المطلق) اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولاشبهة فى وقوعها ٢ فى هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات ٣ معا والظ اناح انما يكون فى دار القرار ومنهم من جوزها فى هذه النشأة لنفوس كاملة لايشغلها شان فافهم مع كونهم فى جلابيب من ابد انهم قد انخرطوا فى سلك المجردات التى تشاهد معقولاتها دائما واعلم ٤ ان العقل بالفعل متأخر فى الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا لان المدرك مالم يشاهد مرات كثيرة لايصير ملكية ومتقدم عليه فى البقاء ٥ لان المشاهدة يزول بسرعة وتبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى المشاهدة فمنهم من نظر الى التأخر فى الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم فى البقاء فجعله مرتبة ثالثة (ويسمى معقولاتها عقلا مستفادا) لايخفى على من احاط بكتب الفن ان ماذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لايطلقون العقل المستفاد الاعلى النفس فى المرتبة الرابعة اونفس تلك المرتبة (ثم العقل بالملكة ان كان فى الغاية بان يكون حصول كل نظرى بالحدس) من غير حاجة ٦ الى فكر (يسمى قوة قدسية واعلم ٧ ان القوة العاقلة) اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ التعقل للنفس يطلق على نفسها ايضا (مجردة عن المادة لانها لوكانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لاتنقسم اوتنقسم لاسبيل الى الاول لان كل ماله وضع) من الجواهر ٨ (فهو منقسم على مامر) فى نفى الجزء (ولاسبيل الى الثانى لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها) ان اراد بالبسيط مالاجزء له اصلا لابالفعل ولابالقوة فلا يلايم قوله كل مركب انما يتركب من البسائط وان اراد به مالاجزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة غير مناف للبسائط (لان الحال فى احد جزئيها غير الحال فى الجزء الآخر) انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا

وهو بهذا المعنى انما يكون فى دار القرار متوسط
(حاشية تجريد)

٤ طوطئة لتوجيه كلام المص العقل بالفعل وجعله مرتبة ثالثة مع ان البعض قد جعله رابعة وجعل المرتبة الرابعة ثالثة (نعمه)

٥ لايخفى ان المتقدم فى البقاء ليس من اقسام التقدم الخمسى الاتى اللهم الا ان يدرجها فى التقدم بالشرف
(قاسم)

٥ فيه مسامحة لانه يشعر بان كلا منهما يكون باقية ويتقدم احديهما على الاخرى فى البقاء وليس كذلك بل الباقية هى احديهما فقط ولئن سلم فالمسامحه من وجه اخر عند التأمل فتأمل وهو انه لامعنى لتقدم شئ على شئ فى البقاء فافهم منه

٦ بان يتمثل الحد الاوسط فى الذهن دفعة ويتمثل معه المط ومايلزم فلا يكون هناك حركة اصلاح
(نعمه)

٧ بعد تمام النفس الناطقة ومراتبها اورد المصنف احكاما ثلاثة احدهما ان القوة اه (وهو) (مح)
٨ احتراز من الاعراض كالنقطه فان لها وضع لكيلا ينقسم (سيد)

٢ لايخفى عليك ان معقولاتها ان كانت مركبة ينافى تجرد النفس لان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل تأمل (ايوب) ٣ فيه بحث ط لانه يجوز ان يتركب مركب من مركبات كل منها مركب من

وهو فيما نحن بصدده مم (وان كانت ٢ مركبة وكل ٣ مركب انما يتركب من البسائط) ضرورة امتناع تركب الشئ من اجزاء غير متناهية (فيلزم انقسام تلك البسائط هف ونقول ايضا ان التعقل ٤) اى تعقل النفس المجردة (ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها الكلال) لضعف البدن كما يعرض لمبادى الاحساسات والحركات (وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ فى النقصان مع ان القوة العاقلة) اى مابه تعقل النفس (هناك تشرع فى الكمال) واما الخرافة الطارية فى اواخر سن الشيخوخة فليست لضعف القوة العاقلة بل الاستغراق النفس فى تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن كما ان ماترى من ازياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من المشايخ يقدرون على مالايقدر على مثله الشباب الاقوياء وفى آخر سن الشيخوخة يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لايبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة (وايضا) يجوز ان يكون المزاج الحاصل فى زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك تقوى القوة العاقلة (وتقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث ٥ الابدان) كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها (لانها لوكانت موجودة قبل البدن) وهى مختلفة متعددة (فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية او لوازمها اوبعوارضها المفارقة لاجائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة) استدلوا على اشتراكها فى الماهية بشمول حد واحدلها وفيه نظر لانا لانم ان ماعرفوا النفس به حدلها وان سلم فلم لايجوز ان يكون حدا للقدر المشترك بين النفوس وهى متخالفة بالحقيقة (ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز ولاجائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القوابل) اى العوارض المفارقة للشئ لاتفيض من المبدأ الفياض عليه الالقابل ذلك الشئ واختلاف استعداداته) لان الماهية لاتستحق

مركبات وهكذا مائة اوالف ثم يتركب من البسائط فلم يصح قوله كل مركب اه لان هذه المركبات سوى الاخيرة لم يتركب من بسائط ومثاله المدنية فانه مركبة من محلات كل منها من ديار كل منهما من بيوت كل منها من السقف والجدار او العرصة وهكذا الى ان ينتهى الى البسائط والجواب ان المراد ان كل مركب انما يتركب من البسائط ولو بالآخره يعنى يجب ان ينتهى الى البسائط كما سيشير اليه دليله اعنى قوله ضرورة امتناع اه وهو كاف فى المنع اويقال ان جزء الجزء جزء فالبسائط اجزاء من المركب الاوم وفيه مافيه تأمل
(عبد الرحيم)

٤ واعلم انه ينبغى ان يحمل القوة العاقلة فى الحكم الاول على النفس الناطقة لاعلى قوتها والالكان هذه الحكم تكرارا للاول لخلال هذا المختصر عن مسئلة تجرد النفس اى هى من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها فى موضع آخر من المختصر (٦) (منلا زاده) ٥ اى يحدثان معا لانها حادثة قبله فضلا عن ان يقال قديمة واما بعد خراب البدن وفنائه فباقية ابدا كما سيجئ بيانه فى آخر الكتاب (عبد الرحيم)

٢ فيه احتمال ان يكون موجودة لاعلى التعدد والاختلاف بل يكون واحدة قديمة ثم يتعدد ويختلف عند حدوث الابدان فلا يكون النفوس بتمامها حادثة وهذا هو المذهب لكن قد ابطاله الاصفهانى فى شرح الطوالع

العوارض لذاتها والا لكان العوارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة) على التعدد ٢ والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان ٣ التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة هى بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان آخر سابقة لا الى نهاية

﴿ القسم الثالث فى الالهيات ﴾

اى فى مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان مالا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنا لها وهو الامور العامة اولا والثانى اما واجب او ممكن ﴿ الفن الاول فى تقاسيم الوجود ﴾ قيل اراد بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة مالا يختص بقسم من اقسام الموجودات التى هى الواجب والجوهر والعرض وقيل هى مايشمل جميع الموجودات ٤ او اكثرها وقيل هى الشاملة بجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع مايقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا بجميع المفهومات فان الاحوال المختصة ٥ لكل واحد من الواجب والجوهر والعرض ايضا مع مايقابلها يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم ٦ قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمى (وهو مرتب على سبعة فصول ﴿ فصل فى الكلى والجزئى ﴾ (اما الكلى فليس واحدا بالعدد) مشتركا بين كثيرين (فى الخارج والا لكان الشئ الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه ابيض واسود هف) ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلين انما يمتنع فى الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها وهى فى كل فرد منها معروضة لشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود فى الخارج هو بحيث اذا نظر

(عبد الرحيم) ٣ واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لايتم هذه الحجة لجواز اختلافها قبل الابدان المتعلقة هى بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان آخر سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له هينا تعويلا منه على ماسيأتى فى آخر الالهيات من بطلانه (منلا زاده)

٣ وبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس كما سيجئ فى الفن الثالث من الحكمة الالهية فى بحث بطلان التناسخ فيلزم الدور وسيجئ هذا الاعتراض من الش هناك (عبد الرحيم)

٤ اى جميع افراد الموجودات او اكثرها لا بمعنى جميع انواعه الثلث التى هى الواجب والجوهر والعرض و الا فيتحد مع التعريف الاول (عبد الرحيم) ٦ كالقدم الذاتى فانه مختص بالواجب وكالقدم بالغير مختص بالجوهر وكالقيام بالغير مختص بالعرض مع مايقابلها يكون اه (فيض الله)

٦ لايخفى عليك ان هذا القيد لا بد منه على جميع تفاسير الامور العامة اذ المعلوم والمخبر عنه داخلة فى تفاسير (الي) الامور العامة مع انه لايبحث عنها اصلا الا ان يقال البحث عن الامور العامة ليس على وجه العموم فتدبر (عاصم)

٢ قد شبه ذلك بعشرة خواتم منقوشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب فى محلها خاتم اخر لم يتأثر الشمعة بنقش اخر ولو سبق الى الشمعة

اليه فى نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا فى ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كان الطبيعة الانسانية موجودة فى الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها فى الخارج متعينة فى ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها (بل هو معنى معقول فى النفس مطابق لكل واحد من جزئياته فى الخارج على معنى ان ما فى النفس لو وجد فى اى شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص ٢ بنفسه من غير تفاوت ٣ اصلا) يعنى لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمر وكان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتأتى على مذهب من قال ان الحاصل فى النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقايق فالكلى عنده هو الماهيات المعلومة بها (واما الجزئى فان ما يتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرهما) اقول ظاهر ٤ هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئى قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية وح تكون منحصرة فيه وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء انا لانعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تشخص شيأ خارجيا وان كانت خارجية فهى عارضة فى الخارج ومن البين عند العقل ان تشخص العرض الخارجى بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج فى تشخصه الى العرض بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما يكون لذاتها وهو واجب الوجود وربما يكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذى يحصل هذه الهوية ولا نعنى بالمتشخص الا هذا (لان كل كلى فان نفس تصوره غير مانع من الشركة) بين كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو (والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية) اقول المناسب ان يقال فالمتشخص زائد ليتحقق التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالتشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق النوع على الفصل

غير الذى ضرب محلها اولا كان الاثر الحاصل فى الشمعة هو ذلك النقش بعينه وقد يعتبر فى المطابقة مع المعنى المذكور شئ آخر وهو ان تلك الصورة اذا فرضته موجودة فى الخارج فان شخصيته بتشخص زيد كانت حين زيد وان تشخصته بتشخص عمر وكانت عمرو (حاشية تجريد)

٣ وبهذا اخرج جواب من قال ان الموجود فى الذهن صورة شخصية فى نفس شخصية ولا شئ هو صورة شخصية فى نفس كلى لانا لانم الكبرى فان معنى كون الشئ كليا مطابقة لما فى كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كان صورة شخصية فى نفس شخصية (ميرك جنكى)

٤ يعنى ظاهر هذا القول وهو ان يكون كلية لكونه من مسائل العلم وكذا اطلاق الجزئى بان لا يكون مقيدا بقيد يخرج مادة النقض غير صحيح لانه اذا بقى على ظاهره واطلاقه يلزم ان يكون الواجب وكذا المتعين بالطبيعة شخصا بتشخص الزائد وليس كذلك لكن لا حاجة الى قوله على اطلاقه فلو اكتفى بقوله ظ لكان اخصر تأمل (عبد الرحيم)

باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون حينئذ جمع المتشخص باعتبار الافراد الجزئى ﴿ فصل فى الواحد والكثير ﴾ (اما الواحد فيقال على مالاينقسم من الجهة التى يقال له انه واحد) المناسب ان يقال مالاينقسم من حيث ٢ انه لاينقسم (وهو) قد لايكون واحدا بالشخص ولا محالة يكون امور متكثرة لها جهة وحدة فهى اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اى خارجة عنها محمولة عليها او لامقومة ولاعارضة والال (قد يكون بالجنس كالانسان والفرس) المتحدين ٣ بالحيوان (وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمر والمتحدين بالناطق) والانسان (و) الثانى (قد يكون بالمحمول) ان كانت جهة الوحدة محمولا ٤ بالطبع على تلك الامور (كالقطن والثلج) المحمول عليهما الابيض (وقد يكون بالموضع) ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها (كالكاتب والضاحك) المحمولين على الانسان العارض لهما لخروجه عنهما وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينة بحسب ذلك يدبرها و يتصرف فيها دون غيرها من المداين فهذان التعلقان نسبتان متحدتان فى التدبير الذى ليس مقوما ولا عارضا لشئ منهما بل هو عارض للنفس والملك (وقديكون واحدا (بالعدد) اى بالشخص (وهو قد يكون غير حقيق) اى قابلا للقسمة (فح قد يكون بالاتصال وهو الذى ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة فى الحقيقة كالماء) وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال ايضا لجسمين تلزم ومن حركة كل منهما حركة الآخر (وقديكون بالتركيب وهو الذى كانت فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذى لاينقسم اصلا) كالنقطة والمفارق (واما الكثير فهو الذى يقابل الواحد) اى ماينقسم من حيث انه ينقسم ﴿ هداية ﴾ قيل لما كان التقابل من عوارض اقسام كثيرة فلايبعد ان يتصوره المتعلم عند

٢ وقد بالحيثية ليندرج فيه الواحد الغير الحقيقى فان الواحد الغير الحقيقى لانقسامه من بعض الوجوه لايصدق عليه انه لاينقسم فلا يندرج فى التعريف بدون التقييد ﴿ ٨٤ ﴾ وعند التقييد يندرج لانه لاينقسم من بعض الحيثية فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لاينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقى فى التعريف المذكور (ملا زاده)

٣ اتحاد الاثنين فى الجنس يسمى مجانسة وفى النوع مماثلة وفى الكيف مشابهة وفى الكم مساواة وفى الاضافة مناسبة كاتحاد زيد وعمرو فى بنوة بكر وفى الخالصة مشاكلة وفى الاطراق مطابقة كاتحاد جسم مع اخرى النهات وفى وضع اجزائه موازاة كاتحاد خطين او سطحين او جسمين فى وضع الاجزاء بان يكون وضع اجزاء احدهما فى الاستقامة والانحناء والمبل الآخر مثل الخطين المستقيمين الكائنين فى سطح بحيث لو اخرجتا فى الجهتين الى غير النهاية (سمنانى)

٤ والمراد بالمحمول ماعمن ان يحمل لامايقتضى بالطبع الحمل ولهذا قسمه الى المحمول بالطبع والموضوع بالطبع ومن البين ان ليس المراد به المحمول بالفعل والالزم ان لايتحد القطن والثلج مالم يحمل عليهما الابيض بالفعل وليس كذلك وكذا الحال فى جانب الموضوع (عبد الرحيم)

(البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه فى ماهيته فلذا اورد هداية فى بيان حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لماذكر المص ان الكثير يقابل مقابل الواحد لايبعد ان يحصل للمتعلم حيرة فى ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه (الاثنان) قيل اى العرضان فان التقابل انما يعتبر فى الاعراض دون الجواهر وكانه ذهل ٢ من ان بعضهم قد اعتبر ٣ التضاد فى الصور النوعية ايضا (قد يتقابلان ٤ وهما اللذان لايجتمعان اى لايمكن اجتماعهما فى زمان واحد) فى شئ واحد اراد به الموضوع اوالمحل على اختلاف القولين فى تضاد الصور النوعية وعدمه ولا يفهم مما سيأتى من اخذ الموضوع فى تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون ذلك اشارة الى ان ذينك المتقابلين لايعتبر ان الا بالنسبة اليه (من جهة واحدة ٥) قيل هذا القيد لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة العارضين لزيد من جهتين ونوقش ٦ فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايفين لان تعقل احديهما ليس بالقياس الى تعقل الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان مع جواز اجتماعهما فى ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق فى ضمن المقيد والاحتراز انماهو عن خروج المطلقين لاالمقيدين حتى يتوجه ماذكره (واقسامه اربعة) قالوا لانهما اماوجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان اولافهما المتضادان وعلى الثانى يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فاما ان يعتبر فى العدمى محل قابل للوجودى فهما العدم والملكة اولا فهما السلب والايجاب والايجاب واو ردعليه اما اولافلجواز ان يكونا عدمين كالعمى واللاعمى وقد يجاب بان العدم المطلق لايقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لايقابل العدم المضاف لاجتماعهما فى كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر كالعمى وعدم العمى وايضا

٢ اقول يمكن ان لايذهب عنه بل يجوز ان لايعتدبه الا ان يقال انه اراد ان كلام ذلك البعض كلام قول محقق متعلق بالقبول فعدم ﴿ ٨٥ ﴾ الاعتبار به انما هو للذهول والا لما ادرجه فى التعريف فافهم ع منه

٣ قيل هذا من القيد المستدرك لان الاجتماع عنه لايكون الافى زمان واحد ويمكن ان يجاب بانه قديقال ولو مجازا اجتمع هذا الوصفان فى ذات واحدة وان كانا فى وقتين فيصدق بوحدة الزمان دفعا للتجوز فى قوم يختضيه اذيتوهم ان المتقابلين لايجتمعان اصلا فى ذات واحدة (شرح مواقف)

٤ ان امتنع اجتماعهما فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد وقد اعتبر وحدة الموضوع والزمان ليندرج فيه التقابل التضاد فانه لايمتنع اجتماع الضدين فى موضوعين ولافى موضوع لكن فى زمانين واعتبر وحدة الجهة فيندرج فيه تقابل المتضايفين فانه يمكن عروضهما لشخص واحد فى زمان واحد لكن وجهين لامن جهة واحدة كالابوة والبنوة فانهما قد يعرضان لشخص واحد لكن لامن جهتين (شرح طوالع)

٥ فيكون معنى التعريف المتقابلين هما اللذان انتفى فيه الاجتماع المخصوص هو الاجتماع من جهة واحدة (فيض الله)

٦ وهذه مناقشة فى المثال والمناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (ع ب)

٢ الظ المراد بالقيام فى الموضعين معا النائم والافالواسطة اظهر من ان يخفى لانهما يصدقان على الذوات مثلا وكذا الظ المراد بالواسطة ماكان من الموجودات والافالو سائط اكثر من ان يحصى ع ب منه

يجوز ان لايكون بين المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام ٢ بالنفس وعدم القيام ٣ بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لايصدق العدمان على شئ كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول وعدم قابلية البصر ٤ واماثانيا فبان وجود الملزوم لمحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة لجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا فى العدم والملكة ولافى السلب والايجاب اذالمعتبر ٥ فيهما ان يكون العدمى عدماالوجودى (احدهما الضدان) المشهور ان (وهما الموجود ان) المناسب لوجه الحصر ان يقال الوجوديان والمراد بالوجودى ههنا مالا يكون السلب جزأ من مفهومه ٦ وهو اعم من الموجود (غير المتضايقين كالسواد والبياض) وقد يشترط فى الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين (وثانيها المتضايفان وهما موجود ان) بل وجوديان (يتعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امر ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا) اى عدم ذلك الوجودى (لكن لامطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود) بل الوجودى (كالبصر والعمى والعلم والجهل) فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه فى وقت اتصافه بالامر العدمى فهو العدم والملكة المشهور ان كالكوسجية فانها عدم اللحية عما من شانه فى ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فاذا لصبى لايقال له كوسج وان اعتبر قبوله له اعم من ذلك بان لايقيد بذلك الوقت كعدم اللحية عن الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نوعه كالعمى للاكمه اوجنسه القريب كالعمى للعقرب اوالبعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم الذى هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان (ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك فى الضمير لافى الوجود العينى) اى هما امر ان عقليان وارد ان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولاوجودلهما فى الخارج اصلا هذا وقال

٣ فان بين الحول وقابليته البصر بواسطة وهى الحيوان يجتمعان فيها فان الحيوان وان صدق عليه عدم قابلية البصر وكذا العدمان لايصدقان على الشجر والحجر فانهما وان صدق عليهما قابلية البصر لكن لايصدق عليهما عدم الحواس ع ب منه

٤ لان عدم قابلية البصر انما يصدق على من ليس له قابلية البصر كالجمادات من الاحجار والاشجار وعدم الحول لايصدق الاعلى من له قابلية البصر لان مامن شانه ان يكون احول انما يكون عما من شانه قابلية البصر لان الاحولية لايكون الالمن له بصر بناء على تعريفه ع ب منه

٥ لانه لولم يعتبر ولم يشترط يكون هذا التقابل من السلب والايجاب اذ لم يشترط موضوع قابل مع انه ليس كذلك لجواز ارتفاعهما وامتناع ارتفاع السلب والايجاب على انهم صرحوا بان العدم فى هذين القسمين يجب ان يكون عدم الوجودى (س) ٦ لان الوجودى يصدق على (الشيخ) العمى لان حرف السلب ليس جزء من مفهومه بخلاف الوجود فانه لايصدق لانه عدمى تأمل وفيه نظر (س)

٢ اعلم ان المراد من هذا النقل الاعتراض على المص حيث حصر المتقابلين بالايجاب والسلب بالقضايا فلزم ان لايكون الفرس واللا فرس مثلا متقابلين بالايجاب والسلب اذ ليسا بقضيتين

الشيخ ٢ فى الشفاء ان المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركب كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد فى زمان واحد مح وقال ايضا ان من التقابل ٣ الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان باعتبار وجوده فى نفسه اولا وجوده لغيره

﴿ فصل فى المتقدم ٤ والمتأخر ﴾ (المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثانى المتقدم بالطبع وهو الذى لايمكن ان يوجد الآخر) بكسر الخاء بمعنى المتأخر (الاوهو موجود معه) اوقبله ليشمل العلة المعدة (وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر) اى المتأخر (بموجود) قيل ينبغى ان يزاد فى تفسيره قيد كونه غيره مؤثر فى المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد ٥ غير المؤثر المستجمع بشرائط التأثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود مغن عنه وان اراد كونه غير مؤثر فى الجملة فمضر لان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا (كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابى بكر على عمر رضى الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ماكان اقرب من مبتدأ محدود كترتب الصفوف فى المسجد منسوبة الى المحراب) وكترتب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل (والخامس المتقدم بالعلية) وهو الفاعل المستقل بالتأثير المستجمع بشرائطه وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير اولا واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان فى معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ومختص بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها فى قاطيغوریاس الشفاء كذلك (كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا فى الزمان) فان العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لابالعكس والحصر فى الاقسام الخمسة استقرائى وقد يقال لضبط المتقدم ان احتاج

مع ان الشيخ صرح بانهما متقابلان بالايجاب والسلب وحاصله القدح بخروج الايجاب والسلب البسيطين كالفرس واللافرس فى مثل هذا المقام (فيض الله)

٣ لان ثبوت النسبة وانتفائها ليس من الموجودات الخارجية ومن الامور الذهنية فاذا حصل فى الذهن كان كل واحد منهما عقدا اى اعتقادا فالمتقابلان تقابل الايجاب والسلب انما توجدان فى الذهن وهذا وجود لهما الحقيق اوفى القول اذا اعتبر عنها بعبارة وهنا وجودهما مجازى (حاشية تجريد)

٤ وهو ان يكون للتقدم قبل المتأخر قابلية لايجامع فيها مع البعد كقبلية الاب على الابن (شرح طوالع)

٥ لايقال ان المفهوم من كلام ملازاده فى شرحه ان المراد بالمتقدم بالعلية هو الفاعل مطلقا موافقا لصاحب المحاكمات فله ان يختار الشق الثانى ويمنع ان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع لانا نقول دفع الاعتراض عن المص بحمل كلامه على ماهو المشهور عند القوم اولى من ايراد الاعتراض عليه بحمله على خلاف المشهور (شرح طوالع)

اليه المتأخر فان كان كافيافى وجوده فالمتقدم بالعلية والافبأ لطبع ٢
وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما فى الوجود فالمتقدم
بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالمتقدم بالرتبة والافبا
لشرف (واما المتأخر فيتمال على مايقابل المتقدم) فيتعدد اقسامه
بحسب اقسام المتقدم ﴿ فصل فى القديم والحادث ﴾ (القديم بالذات
هوالذى لايكون وجوده من غيره) وهو منحصر فى الحق سبحانه
وتعالى (والقديم بالزمان هوالذى لااول لزمانه) كالفلك (والمحدث
بالذات هوالذى يكون وجوده من غيره) كالممكنات (والمحدث
بالزمان هوالذى يكون لزمانه ٣ ابتداء وقدكان وقت لم يكن هو فيه
موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا)
كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان
وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان
والبواقى مباينة (وكل حادث زمانى فهو مسبوق بمادة) اى مايكون ٤
موضوعا للحادث ان كان عرضا اوهيولى ان كانت صورة اومتعلقه
ان كان نفسا (ومدة) والثانى ظاهر من تصور مفهومه والاول
(لان امكان ٥ وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا)
بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا فى وقت
وجوده (فيلزم انقلاب ٦ الشئ من الامتناع الذاتى الى الامكان
الذاتى هف وذلك الامكان امر وجودى) اى موجود (اذلافرق
بين قولنا امكانه منفى وبين قولنا لاامكان له فلو كان الامكان عدميا
لم يكن الممكن ممكنا هف) فيه نظر لان ماذكره جار فى الامتناع والعدم
بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما
اذلافرق بين قولنا امتناعه لاولاامتناع له وعدمه لاولاعدم له والحل
ان يقال قوله امكانه لامعناه انه متصف بصفة عدمية هى الامكان
وقوله لاامكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان فرقابين
اتصاف الشئ بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرق
بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال

٢ اى وان لم يكن كافيا فى وجوده بان لايكون لايكون علة تامة سواء كان ناشر غير موثر اولايكون
فاصلى اصلا كالشرائط والآلات والمعدات وارتفاع الموانع هذا ﴿ ٨٨ ﴾ رأى الجمهور واما على رأى
صاحب المحاكمات كما هو
مذكور فى شرحه (منلازاده)
٣ وفى هذا التعريف نظر لانه
لايوجد حادث يكون لزمانه
ابتداء ان كل زمان ينقسم
الى غير النهاية فكل زمان
فرض انه ابتداؤه فجزؤه
سابق عليه فكيف يكون
الكل ابتداء الزمان الان
يقال قوله وقد كان وقتاه
عطف تفسيرله فتأمل
(عبدالرحيم)
٤ قوله اى مايكون اه اراد
بالمادة المعنى الاعم الشامل
لهذه الثلثة اما العموم المجاز
لانه اصطلاح فيه ايضا وان
اشتهر فيما بينهم استعماله
فى الهيولى فقط تأمل (عبد
الرحيم) ٥ لانه لو لم يكن
قبل وجوده ممكن الوجود
لزم ان يكون قبل وجوده
واجب الوجود اوممتنع
الوجود ضرورة نحصار
الشئ فى هذه الثلثة فلما انتفى
احدها يلزم ان يتحقق
الاخر احد الامرين فيلزم
القلب (شرح طوالع)
٦ اى الانقلاب مح لان هذا
المعانى اى الوجود والامتناع والامكان من لوازم الماهية ومقتضيات الذات ومن الممتنع وان (ان)
مقتضى الذات والذات وهذا هو المراد مايستفهم من ان قلب الحقايق مح (حل هداية)

معنى قولنا امكانه لاهو ان امكانه صفة سلبية والصفة ٢ السلبية
انما تحقق يتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم ٣
فيلزم ان يكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى
قولنا لاامكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام
حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس
كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم
تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون
بعيداقول فيه بحث ٤ لان قولنا امكانه لاغير مستلزم لقولنا لاامكان له
بمعنى انه لايتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان المعدوم
والممتنع متصفان بهما وهذا هو المعنى المفيد فى هذا المقام لابمعنى ٥ ان
امكانه قبل وجوده معدوم (والامكان لايكون قائما بنفسه لان امكان
الوجود انما هو بالاضافة ٦ الى ماهو امكان الوجود له) اى الامكان
اضافة بين الوجود وذات الممكن (فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما
بمحل) موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وهو ظ ولا امرا منفصلا
عنه اذلامعنى لقيام امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به
(وهو المادة) ومايتوهم من ان امكان الشئ هو اقتدار الفاعل
عليه فيكون قائمابه فاسد لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه
فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غيرمقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا
لانم ان المتعلق بالحادث منحصر فى المادة بالمعنى المذكور لم لايجوز ان
يكون امكان الحادث قائما بشئ له تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول اوالتدبير
والتصرف ولو كان له تعلق الحلول فلم لايجوز ان يكون الحادث جوهرا
غير جسمانى حالا فى جوهر آخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك
اوعرضا قائما بجوهر جسمانى فان علوم العقول والنفوس بل كيفاتها
القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول
والنفوس وليست باجسام ولايمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول
الجسم وغيره اذ يبطل حينئذ مافرعوا على هذه القاعدة مثل ماسيجئ
من ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب

٢ فيه انه لادخل لقيد السلبية بل الصفة مطلق انما يتحقق اه فعلى هذا يمكن اجزاء هذا الدليل على نقضه
بان يقال الامكان معدوم لانه ﴿ ٨٩ ﴾ لو كان موجودا كان امكانه موجودا ومعناه ان امكان صفة
ثبوتية وهى انما يتحقق يتحقق
بعد موصوفها والموصوف
ههنا معدوم وهو الحادث
فيلزم اه بل هذا اولى منه
لان اقتضاء تحقق الصفة
الثبوتية تحقق موصوفها
لاشبهة فيه والجواب يجوز
قيامها بالامر الغير المتصل
المناسب به المتعلق به جوابا
لنا فالالتزام مشترك تام
(عبدالرحيم)
٣ اى غير متحقق ومقرر
فى نفس الامر لابمعنى غير
موجود اعم من ان يكون
متحققا فى نفس الامر كماذهب
المعتزلة من ان المعدوم
الممكن متحقق ومقرر لكنه
غير موجود والا لايتم
الدليل ولايلايم سابقه ولاحقه
ويردح بحيث الش (عبد
الرحيم) ٤ حاصله ان قولنا
امكانه منع مستلزم فقولنا
لاامكان له بمعنى ان امكانه
قبل وجوده معدوم لابمعنى
انه لايتصف بالامكان وما
يلزم غير مفيد ومايفيد غير
لازم (حكمة العين)
٥ اى لايفيد قوله لاامكان له
بمعنى ان امكانه اه والباء فى قوله بمعنى زائدة عطف على قوله هو المقيد اه (عبدالرحيم) ٦ اى الامكان
اضافى والامور الاضافية اعراض والاعراض لايوجد الافى موضوعاتها (شرح طوالع)

كون العقول مادية لان كل حادث لابد له من مادة ﴿ فصل فى القوة والفعل ﴾ القوة هى الشئ الذى هو مبدأ التغير فى شئ آخر) سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا اوغيره (من حيث هو آخر) هذا للتنبيه على ان الآخر المتغير لايجب ان يكون مغايراله بالذات بل قد يكون مغايرا بالاعتبار كما فى معالجة الانسان نفسه الناطقة فى الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتبارى وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار واما فى الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قدتطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة ٢ فى عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه (وكل مايصدر ٣ عن الاجسام) فى العادة المستمرة المحسوسة ٤ من الاثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون (فهى صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية اولقوة موجودة ٥ فيه والاول بط والا لاشتركت الاجسام فيه والثانى ايضا بط والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لاتكون دائمة ولا اكثرية فكذا اثارها) اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق ٦ الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها مالايكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هى التى لاتكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ٧ مم ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه من ان تأدى السبب الى المسبب اما ان يكون دائميا او اكثريا اومساويا ٨ او اقليا فالسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن هو عن قوة موجودة فيه وهو المط ﴿ فصل ٩ فى العلة والمعلول ﴾ (العلة يقال لكل ماله وجود فى نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره)

٢ من غير ذكر الفعل لئلا يتوهم بقرينة المقابلة له ان القوة بهذا المعنى الاخير وليس كذلك كما هو صريح من تعريفه وتعليله (عبد الرحيم) ٣ فيه انه على هذا لايتم ﴿ ٩٠ ﴾ التقريب لان المدعى هو اثبات مبدأ التغير مطلقا والدليل انما يقيد بثبوته فى الاجسام ودعوى عدمه فى غير الاجسام محل تأمل (عبد الرحيم) ٤ والتقييد بالمحسوس اتفاقى لان الحركات الفكرية مثلا غير محسوسة وذلك محتاج الى قوة تأمل ٥ فان قيل لم لايجوز ان يكون الاثار والافعال صادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الاثار والافعال فى بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه مح (منلا زاده) ٦ سواء كانت تلك الامور الخارجية مالايكون دائمة ولا اكثرية اولا (نعمة الله) ٧ لجواز ان يكون ذلك الاثر المسمى لامور خارجية يكون دائمية او اكثرية (عبد الرحيم) ٨ اى يكون تأديته مساوية لعدم تأديته وكذا الدوام والاكثرية والاقلية بالنسبة الى عدم التأدية والتأدية (عبد الرحيم) ٩ ولما كانت العلة والمعلول من العوارض الشاملة للموجودات على سبيل التقابل (ظاهر) كالامكان والوجود اورد مباحثهما فى الامور العامة (شرح مواقف)

ظاهر هذا التعريف لايصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعيد هذا بالتى يكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده فى الجملة ومع هذا لاينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودى ٢ هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له ٣ قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع بسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها الا ان الشرط ٤ الوجودى ربما لايعلم الا بلازم عدمى فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر العدمى هو المحتاج اليه ولايخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية ٥ الشئ فى وجود شئ آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لابد من عدمه الطارى ٦ على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ٧ مايحتاج اليه امر فى تحققه (وهى اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما العلة المادية فهى التى تكون جزأ من المعلول ولكن لايجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهى التى تكون جزأ من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز) وليس المراد بالعلة المادية والصورية مايخص الاجسام من المادة والصورة الجوهريتين بل مايعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التى يوجد بهما امر بالفعل او بالقوة وهاتان علتان للماهية داخلتان فى قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فيخصان باسم العلة المادية تمييزا لهما عن الباقيين المشاركين اياهما فى علية الوجود (واما العلة الفاعلية فهى التى يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهى التى يكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المط من الكوز) وهى انما تكون علة بحسب وجودها الذهنى واما بحسب وجودها الخارجى فهى

٢ كما يشعر به ماقال فى المواقف نعم انه قد يكون كاشفا عن شرط وجودى كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود ﴿ ٩١ ﴾ فضاء له قوام اه ع ٣ قيد به لانه لو لم يكن له قوام لم يكن موجودا ايض فلم يندفع النقض لكنه بعد محل مناقشة الا ان يقال لمذهب افلاطون من ان بعد المكان جوهر موجود (ع ب) ٤ فظهر من هذا الجواب ان الامور الداخلة فى العلة التامة كلها وجودية فيكون هى ايض موجودة الوجود واجزائها بامرها فلا يرد انه اذا جعل عدم الموانع جزء من العلة تكون جزء من العلة تكون جزء من علة الوجود وانه خلاف الظ المشاهدة بان لعدم لايكون كذلك (فيض) ٥ وفى هذه العبارة مالايخفى من الخرازة بل العبارة العارية عن هذه الخرازة ان يقال العلة التى لها مدخلية فى وجود اخر وان مدخلية الشئ فى وجود اخر اما ان يكون اه (م) ٦ اولا بد ان يعدم اولا ثم يوجد وهو عكس المعد مثل انضمام الطعام الموقوف على سقى الماء اولا ووجوده ثانيا وكالحدوث الزمانى الموقوف على العدم اولا والوجود ثانيا كذا قال العلامة الدوانى والاستاد المحقق عصام الدين طاب الله ثراهما (فخر الدين) ٧ اى العلة المطلقة مايحتاج اليه المعلول فى تحققه ع

٢ فان الجلوس على السرير مثلا معلول بحسب الخارج لوجود السرير وعلة له بحسب تصوره وحصوله فى الذهن (شرح مواقف) ٣ وكذا لعلة التامة ﴿٩٢﴾ اللهم الا ان يقال ان المقسم

معلولة لمعلولها ٢ لترتبها عليه وتأخرها عنه فى الوجود فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس الى شئ واحد لكن بحسب وجوديها الذهنى والخارجى وهاتان العلتان يخصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع ٣ وقد يقال ان المقسم هو علة الشئ بلا واسطة والمعدود ٤ من اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولايحتاج الىماذكر الاثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لايتناول المقسم ح للعلة الغائية اذلايحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة فى مؤثرة الفاعل (ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة) اى كانت واحدة فى نفسها ولميكن لها صفة ٥ ولم يكن لها فعل مشروط ٦ بامر (استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان مايصدر عنه اثر ان فهو مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا) الاثر (غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك) الاثر لامكان تعقل كل منها بدون الآخر (فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كانا داخلين فى ذات المصدر لزم التركيب فى ذاته هف وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اى للمفهومين) اذ لوكانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين والمقدر خلافه (فكونه مصدرا لهذا) المفهوم (غير كونه مصدرا لذلك) المفهوم وينقل الكلام اليها (فينتهى لامحالة الى مايوجب التركيب والكثرة فى الذات) لامتناع التسلسل وقد تقرر الدليل بطريق البسط فيقال ان كان كل واحد من مفهومى مصدرية هذا ومصدرية ذاك نفس الواحد الحقيقى كان الامر بسيط ماهيتان ٧ مختلفتان وان كانا داخلا فيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب ٨ فقط وان خرجا معا اوخرج احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتسلسل معا والاقسام ستة والكل مح وههنا بحث اما اولا فلانه لوتم ماذكره لزم ان لايصدر عن الواحد الحقيقى شئ اذ لو صدر عنه شئ لكان مصدريته لذلك الشئ

هو العلة الناقصة لكنه خلاف الظ لان الضمير فى قوله فهى اربعة اقسام راجع الى العلة المعرفة وهى مطلقا العلة على ماهو الظ فافهم (ع ب) ٤ كانه قيل اذا كان المقسم هو العلة التى لاواسطة فكيف بعد العلة المادية والفاعلية من اقسامه فانهما ليستا علتين بلاواسطة فاجاب بان المعدود اه حاصل دفع النقض ان جميع ماذكره خارج عن المقسم فلا يضر خروجه عن الاقسام تأمل (نصر الله) ٥ حقيقية او اعتبارية وكذا فى شرح المواقف ولكن سلب الاعتبارية خصوصا السلوب كمالايخفى مثل انه ليس كما ولا جسما ولا عرضا وامثال ذلك (ع ب) ٦ كالعقل الفعال على رأيهم فان الحوادث والعالم العناصر مستندة اليه بحسب الشرائط والقوابل المتكثرة ٧ فيه نظر لانه يلزم التسلسل ايض لانه يجب على التقدير الاول ان يكون معلولا للواحد الحقيقى اويلزم خلاف الفرض فكونه مصدرا بهذا غير كونه لذلك الى اخر الدليل على التقدير الثانى ايض (فخر الدين) ٨ من الدخول الحصر اضافى بالنظر الى لزوم الماهيتين فلا يرد النظر (امرا)

٢ قلنا لوكان المعلول واحدا يكون ذلك المعنى نفس الفاعل ولا محذور فيه (شرح طوالع) ٣ قال العلامة الدوانى وانت ﴿٩٣﴾ خبير بانه لافرق بين الخارجى والاعتبارى فى ان الاتصاف

امرا مغايراله لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما ان يكون داخلا فيه فيلزم تركبه او خارجا ٢ عنه معلولاله لما مر وننقل الكلام الى مصدريتها اونقول لوكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك الصادر عن الواحد والثانى مصدريته لذلك الشئ لاشيئا واحدا وهو منافى لما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتبارى فيستغنى عن المصدر ٣ وقد يقال لابد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لايكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولاها لميكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه ٤ فلايتصور ح صدوره عنها فاذا لميكن مع العلة الموجدة امور متعددة لاداخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطة لاكثرة فيها بوجه من الوجوه فلاشك ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والالزم ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثانى فلايكون لها ٥ مع شئ من المعلولين خصوصية ليست ٦ لها مع غيره فلاتكون علة لشئ منهما وفيه بحث ٧ لجواز ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لايكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها لابعضها دون بعض (ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعنى عند تحقق جملة الامور المعتبرة فى تحققه) قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولايتناوله هذا التفسير اذ لايصدق عليه انه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لايتوقف المعلول على ماهو الخارج عنها وفيه نظر اذ لابد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشئ مالم يعتبر متصفا بالامكان لميطلب له علة فالامكان مأخوذ فى جانب المعلول فانا نأخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولاشك انه مع ذلك لايعتبر امكانه

بهما بحسب نفس الامر يستدعى علة فالاولى ان يقال المصدرية امر اعتبارى فلايلزم التس لانقطاعه بانقطاع الاعتبار (فخر الدين) ٤ ففى كل صدور لابد ان يكون للمصدر قبل ذلك الصدور خصوصية مع الصادر ليست له مع غيره والمراد بالمصدرية هو هذه الخصوصية الى الامر الاضافى الذى يتعلق بين الصادر ومصدره لانه متأخر عنهما (شرح مواقف) ٥ اى فلايصدق عليها ان لها خصوصية مع معلولها ليست مع غيره وهذا خلاف المفروض (س) ٦ اذا كانت كل منهما بحسب ذاتها فح كانت الخصوصية مشتركة بينها وبين المعلولين فلم يكن لها مع شئ اه (عبد) ٧ فيه ان تلك الامور المتعددة ان لميكن مغايرة بالشخص فلا يكون متعددة لاستلزام التعدد اياه وان كانت متغايرة بحسب الشخص فظ ان كلا منهما صادر عن الواحد الحقيقى ومن البين ان صدور هذا لاتحد مع صدور ذلك بل لابد لكل منهما من صدور على حدة فيلزم ان يتغاير صدرية هذا المصدرية ذاك فيعود الكلام السابق بحذا فيره فتأمل حق التأمل ع منه

مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصورى والمادى مع انه جزء من المعلوم جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزأ من العلة التامة مع كونه صفة للمعلوم ومعتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر فى تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التى هى عينه يكون جزأ من العلة التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح (لانه لو لم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو مح والا ٢ لما وجد اويكون ممكن الوجود) فلنفرض وجوده معها فى زمان وعدمه معها فى زمان آخر (فيحتاج) فى زمان الوجود (الى مرجح ٣ يخرجه من القوة الى الفعل) اذا لترجيح الحاصل من العلة التامة مشترك بين الزمانين (فلا يكون جملة الامور المعتبرة فى وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بالغير وممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهية من حيث هى هى لا يجب لها الوجود ولا العدم) ولا معنى للممكن بالذات الا هذا ﴿ هداية ﴾ لازالة ماسبق الى اوهام العوام من ان تأثير العلة فى شئ ينافى وجوده ٤ (كون الشئ موجودا لا ينافى تأثير العلة الفاعلية فيه لان الشئ اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم اوحالة الوجود اوفى الحالتين جميعا لا جائز ان تفيد وجوده حالة العدم اوفى الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن تفيد وجوده حالة الوجود المفاد) فلا يلزم تحصيل الحاصل ٥ (فكون الشئ موجودا لا ينافى كونه معلولا) قال بعضهم من الاوهام العامية ان المعلوم بعد ما وجد من علته لا يحتاج فى بقائه اليها حتى يلزم من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على البارى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا مايشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال

٢ لا يخفى بطلان التالى ثم اذا كان المتدعى اعم واما اذا كان اخص بان يقال ان العلة التامة للموجودات الخارجية اذا تحققت تحققت الموجودات الخارجية فمسلم لكن خلاف الظاهر المتبادر وعلى التقديرين ﴿ ٩٤ ﴾ يرد انه يجوز ان يكون ممتنع الوجود فى زمان وممكن الوجود فى زمان اخر ولا يلزم فساد فتأمل فيه منه

٣ وكذا الثانى لانه لو كان ممكنا عند وجود علة التامة ولم يرجح وجوده على عدمه لاحتياج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرج من القوة الى الفعل فاعرضنا انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ماهو خارج عنها هذا خلف (ملا زاده)

٤ يعنى لا يمكن ان يكون الموجودات حاصلة من علة لان العلة لا يخ اما ان يؤثر حال الموجود اوحال المعدوم وكلاهما بط اما الاول فللزوم تحصيل الحاصل هذا خلف واما الثانى فللزوم اجتماع العدم والوجود وهذا بط ايضا فتأمل (عبد الرحيم)

٥ تلخيصه ان الوجود ينضم الى الماهية وحدها لا الى الماهية المأخوذة مع العدم حتى يلزم التناقض ولا الى الماهية المأخوذة مع الوجود حتى يلزم كونها موجودة قبل وجودها وبعبارة اخرى ينضم اليها لا بشرط كونها موجودة ولا بشرط كونها معدومة (و) بل فى زمان كونها موجودة بهذا الوجود لا بوجود اخر كل ذلك على قياس انضمام الاعراض الى محالها (شرح مواقف)

وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لان اله هذا التوهم اذ لو بقى المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ماثبت ٢ بالحجة من ان العلة مؤثرة فى المعلوم حالة وجوده هف اقول فيه بحث اذ الثابت ههنا بالدليل ان العلة مؤثرة فى المعلول فى ان وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه الهداية هذا الوهم المذكور والذى يزيله هو ماذكروه من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

﴿ فصل فى الجوهر والعرض ﴾ (كل موجود فاما ان يكون مختصا بشئ ساريا فيه اولا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى السارى حالا والمسرى فيه محلا) قدمر الكلام فيه فتذكر (ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه) بوجه من الوجوه ٣ (والا لامتنع ذلك الحلول) بالضرورة (فلا يخ اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى والحال صورة اوبالعكس فيسمى المحل موضوعاً والحال عرضا) والمناسب ٤ ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة اومن طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقرة الى المحل مطلقا (واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التى اذا وجدت فى الاعيان ٥) اى اتصفت بالوجود الخارجى (كانت لا فى موضوع) وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها (وحينئذ يخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية) ويدخل فيه صور العقلية ٦ للجواهر فانها وان كانت حال كونها فى الذهن فى موضوع لكن يصدق عليها انها اذا وجدت فى الخارج لم يكن وجودها فى موضوع وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل فى الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما هو فى الوجود ومايتبعه من الاحوال واما من قال ان الحاصل فى الذهن هو صور ٧ الاشياء واشباحها المخالفة لها فى الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما بعض الاشياء دون بعض فلا تكون تلك الصور عنده

٢ يعنى ماثبت المص بالحجة القاطعة فى هذه الهداية ان العلة مؤثرة اه فيكون ماتوهم الاوهام العامية مخالفا لماثبت بالحجة القاطعة ﴿ ٩٥ ﴾ فيسقط فافهم (عبد الرحيم)

٣ سواء كان من حيث الوجود كما احتاج الصورة الى الهيولى اومن حيث التشكل كما فى احتياج الهيولى اليها على ماقيل فى دفع الدور (م ن)

٤ الظ ان مراد المص انما هو الاحتياج فى الوجود ولا يخفى ان الصورة لا يحتاج الى الهيولى فى الوجود تأمل (نعمة الله)

٥ والمراد بالوجود العينى الوجود الخارجى الغير العقلى فلا يتوجه ان الموجود فى العقل موجود فى الخارج عنده فلا يصدق عليها تعريف الجوهر (شرح حكمة العين)

٦ الهيولى ثلثة الطباعية كالطين للكوز والخشب للسرير والهيولى الطبيعة كطبيعة النار والهواء والماء والارض والهيولى الاولى وهى الصور الجسمية والصورة النوعية قسمان صورة جسمية وصورة نوعية والنوعية فلكية وعنصرية والعنصرية قسمان طبيعة كصورة الهواء والماء وغيرهما وصناعية كهيئة الخشب والسرير

(عبد الرحيم) ٧ ولا وجود للاشياء فى الذهن حقيقة وان حكم على الاشياء باعتبار حصول صورها فى الذهن على هذا الوجه بانها فى الذهن كان مجازا من القول لا حقيقة هذا هو الكلام المحقق (حاشية تجريد)

٢ لكن جوهريتها بحسب لوجود الخارجي وعرضيتها بحسب الوجود الذهني بل نقول بحسب الوجود ايضا
عرض اذ عرضيتها باعتبار قيامها بالفعل ولاشك انها بهذا الاعتبار ﴿ ٩٦ ﴾ موجود بوجود خارجي

الاعراضا موجودة بوجودة خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها (واما العرض فهو الموجود فى الموضوع) فالصورة العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا ٢ معا ٣ على الاول من المذهبين وقد التزمه صاحب حكمة العين والانسب ان يقال هو الماهة التى اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع (ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى) قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب عنه بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل لصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى ٤ ون كان حالا فهو الصورة) الجسمية اوالنوعية ٥ (وان لم يكن حالا ولامحلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم) الطبيعي (وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام ٦ تعلق التدبير والتصرف فهو النفس) الانسانية اوالفلكية (والا فهو العقل) وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كمافى الاصابة ٧ بالعين (والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لوكان جنسا لها لكان مايدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلايكون مركبة والالزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة الحالة منهما هف) فيه نظر اذ لايلزم من تركب النفس فى الذهن تركبها فى الخارج ۞ واما اقسام العرض فتسعة) بالاستقراء (الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال ۞ اما الكم فهو الذى يقبل المساواة واللامساواة لذاته) قيل هذا التعريف دورى اذ المساواة هى الاتحاد فى الكم والاولى ان يقال هو مايقبل القسمى لذته اى يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا الذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال فيه الى غير ذلك (وينقسم الى منفصل وهو لامايكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك مايكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئى

قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها فيكون تلك الصورة جوهرا وعرضا باعتبار بل هى الوجود الخارجى والقول بانها بهذا الاعتبار ليست موجودة فى الخارج مما لادليل عليه فى الخارجى (حسين اردبيلى)

٣ لانها حال كونها فى الذهن عرض قائم به واذا وجدت فى الخارج كانت لاموضوعا فكانت جوهرا (سيد)

٤ ويمكن ان يكون التقسيم مبنيا على ماهو المشهور من ان الحاصل فى العقل شيخ الاشياء وامثالها وعلى هذا لايكون النفس محلاللصورة الجوهرية تأمل منه

٤ ويمكن ان يقال ان المراد ان كان محلا لجواهر اخر موجود فى الخارج على ما هو المتبادر عند الاطلاق تأمل (عبدالرحيم)

٥ اعلم ان كلمة اوفى قوله النوعية وفى قوله اوالفلكية ليست للشك والترديد بل للتوذيع والتقسيم فتأمل (عبدالرحيم)

٦ لم يقل بالبدن ليشمل النفس الناطقة بل بلسان الحكماء والملك بلسان اهل الشرع (محرم) (الحط)
٧ اى اصابة الضرر بسبب العين بان يؤثر العين وتدرك النفس واصابة المرئى ضررا بل تهلكه اه (ح)

٢ فالنقطة ليست من نوع الخط والا لقبلت القسمة فيكون خطا ايض فلذا لم يزد الخط بزيادة النقطة
ولم ينقص بنقصانها ولو ﴿ ٩٧ ﴾ كان من نوعه لازداد فلا يزيد الخط بالنقطة ولا السطح بالخط

الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للجزء الآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين لبس ذلك الاختصاص بالنسبة الى الآخر بل نسبتها اليها على السوية وكالخط بالقياس الى جزئى السطح والسطح الى جزئى الجسم والآن الى جزئى الزمان والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع ٢ لماهى حدودله لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل منه لم ينقص شئ منه ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزأ آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما ٣ الى ثلثة والتقسيم الى الثلثة تقسيما الى اربعة والتقسيم الى اربعة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولايوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزأ من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة فلم يكن ثمه امر مشترك بين قسمى العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمى الخط (كالعدد ٤) ذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه (والى متصل) وهو مايكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك (قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثخن) اى الجسم التعليمى (والى متصل غير قار الذات وهو الزمان) قيل ان وجد شئ من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محال لان بالبداهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض فى الخيال كان من قبيل القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد فى الخيال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده فى الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار (واما الكيف فهو هيئة فى شئ لايقتضى لذاته قسمة) خرج به الكم (ولانسبة) خرج به البواقى ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم

ولاالجسم بالسطح كما لايزيد المعروض باعراضه نعم من قال يتركب الخط من النقطة والسطح من الخطوط والجسم من السطوح يلزمه ان يريد كل منها بالآخر فيكون من قبيل العدد لا كما متصلا (محمود حسن)

٢ وهذا مع انه خلاف المفروض يستلزم ان يكون التقسيم الى قسمين تقسيماالى اقسام غير متناهية والقول لجواز ان كون الحد المشترك خارجا عن البعض وداخلا فى البعض ممالا يلتفت اذلا وجه للتخصيص فتأمل (حسن جلى)

٤ قيل انحصار المنفصل فى العدد غير بين كيف والجسم مع سطحه والسطح مع خطه ليس بينهما حد مشترك وليس عددا وذهب بعض الناس الى ان القول منفصل غير قارا لذات والحق ان القول انما يكون كما منفصلا لاجل الكثرة التى فيه ولولاها لم يكن كما

فهو منفصل بالعرض واما الجسم مع سطحة فهو ايضا منفصل بالعرض وان كان كل من جزئيه كما منفصلا بالذات ولك الحال فى السطح مع خطه (سيد شريف)
(٧)

٢ فيكون معنى قول المص والى كيفيات استعدادية آه والى كيفيات استعدادات نحو الدفع بان يكون يتعلق بالاستعداد تأمل (ع ب) ٣ قوله وليس بشئ اذا لمصارعة «٩٨» اه الظ ان الضمير فى ليس راجع الى المشهور ويدل عليه قوله فيما بعد فلم يثبت قسم ثالث فغيه مافيه ان ماذكره من التعليل على تقدير تمامه انما بطل كون المصارعة مثالا لماهو المشهور تأمل (ع ب)

اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما (وينقسم الى كيفيات محسوسة) باحدى الحواس الظاهرة (راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر) ويسمى انفعاليات (وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل) ويسمى انفعالات (والى كيفيات نفسانية) قيل اى مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلايمتنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة (بذوات الانفس مطلقا ٢) وهى حالات (ان لم تكن راسخة) كالكتابة (فى ابتداء الخلقة وملكات) ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك (والى كيفيات استعدادية) اى التى هى من جنس الاستعداد فانها منسرة باستعداد شديد (نحو الدفع و) اللاانفعال (كالصلابة) ويسمى قوة (او نحو الانفعال كاللين) ويسمى ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس بشئ ٣ اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة عليها وهما من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث بعسر عطفها ونقلها وهو فى الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبر فى كل واحد من استعدادى القابل للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذى نسبة اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشئ قابلا للآخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا امر اعتبارى ٤ اتصف به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور هى المسمات بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتى ٨ واما مراتبه المقتضية بقرب القبول وبعده من باب الاستعداد ٥ فيكون الشدة ٦ المستلزمة للرجحان معتبرة فى الاستعداد ٧ واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ماذهب اليه المص لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذى ينغمز فيه فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة فى سطحه

٤ وهذا لايجدى نفعا اذ لايثبت به المدعى وهنا يخالف ماذكره من فصل القدم والحادث من ان الامكان الذاتى موجود وصرح بالذاتى هناك فلايمكن حمل الامكان هناك على الامكان الاستعدادى الذتى كما قيل مع ان مقدماته لايوافق الا الامكان الذاتى فافهم (ع ب)
٥ فعلى هذا لايكون المراتب من باب الاستعداد بل يكون اصل القبول فى تلك المراتب فى الحقيقة من باب الاستعداد وفى تسمية الامور بالاستعداد مسامحة لايخفى تأمل (صراطى
٦ اقول فعلى هذا يلغوا ذكر شديد فى قوله استعداد شديدا الا ان يتكلف ويحمل على التأكيد والتجريد فتأمل (ع ب) ٧ فلايكون اصل القبول الذى نسبته اليهما على السوية قسما ثالثا الاستعداد لكون الشدة المستلزمة للرجحان (الثانى) مقدمة فيه منه ٨ الامكان الذاتى ان الماهية اذا لاحظها من حيث هى لايجب لها الوجود ولا العدم منه

٢ اى الحركة والشكل المذكورين (ع ب) ٣ على ماذكره من انه من الكيفيات الملموسة فافهم ع منه ٤ فيكو الصلابة واللين «٩٩» يكون الجسم بهما مستعدا للانفعال وعدمه عن الشكل الخاص (شرح طوالع)

الثانى شكل التعقر المقارن بحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا لقبول اذنيك الامرين ٢ وليس الاولان بلين لانهما محسوسات بالبصر واللين ليس كذلك ٣ فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو عدمى والثانى الشكل الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والثالث المقاومة المحسوسة باللمس وهى ليست ايضا صلابة لان الهواء الذى فى الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له فيها وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولاصلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحوا للانفعال فهذا هو الصلابة ٤ فيكون من الكيفيات الاستعدادية (والى كيفيات مختصة بالكميات) المتصلة والمنفصلة (كالمثلثية والمربعية) للسطح (والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله فى المكان واما متى ٦ فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله ٤ فى الزمان) او الآن (واما الاضافة فهى حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة) فسر بعضهم النسبية بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال فى بيان كون الابوة والبنوة اضافيين ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه ٧ نسبة بينهما بواسطتها ٨ يعرض لاحدهما حالة نسبية وهى الابوة وللاخر اخرى وهى البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهى نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا فى مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ماذكروه ويخفف المؤنة (واما الملك) ويقال له الجدة ايضا (فهو حالة تحصل للشئ بسبب مايحيط به) اى بكله ٩ او ببعضه ١٠ سواء كان امرا خلقيا كالاهاب اولا (وينتقل بانتقاله) خرج به الاين فانه وان كانت هيئته حاصلة للشئ بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لاينتقل بانتقال المتمكن (ككون الانسان) اى الهيئة الحاصلة له بسبب كونه (متعمما ومتقمصا واما الوضع فهى هيئة حاصلة للشئ) وقيل ينبغى ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف

٥ وهو حصول الجسم فى المكان لافى الحيز الذى يختصه ويكون مملوا به ويسمى هذا اينا حقيقيا وعرفوه ايضا مابه هيئة يحصل للجسم بالنسبة الى المكان الحقيقى (شرح مواقف) ٦ وينقسم المتى كالاين الى حقيقى كاليوم للصوم وغير حقيقى كالاسبوع والاشهر والسنة لما وقع فى بعض اجزائها فانه يجوز ان يجاب بها للسؤال بمتى الا ان الزمان فى المتى الحقيقى يجوز ان يشترك فيه كثيرون بخلاف المكان فى الاين الحقيقى (شرح مواقف)
٧ قوله من نوعه يرد عليه الحمار والبغل الا ان يقال ادعاء انهما نوع لكن الظ ان يقول اوواحد من جنسه ايض او بنى الكلام كماقال فيماسبق على التغليب فى بحث القوى البنائية فى القوة المولدة (عبدالرحيم)
٨ يعلم من قوله بواسطتها لغرض لاحدهما حالة نسبية ان الاضافة ليست نفس النسبة بل حاصلة بواسطة كما لايخفى فتأمل (عبد الرحيم) ٩ اى كالثياب الشامل بجميع البدن (عبد الرحيم) ١٠ كالخاتم والعمامة والقميص وغيرها (شرح مواقف)

٢ وهو قوله للجسم بدل قوله للشئ لانه وان لم يخرج بقوله للشئ يخرج البتة بقوله بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والافبقوله وبسبب نسبتها الى الامور ﴿ ١٠٠ ﴾ الخارجية ومساواة التعريف انماهى بالنظر الى مجموع اجزائه لابالنسبة الى كل جزء تأمل (عبدالرحيم)

بالشكل الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذلا ملاحظة فى الشكل للاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجية بل المعتبر فى الشكل هوالمجموع من حيث هومع الحدود المحيطة به فلاحاجة الى ماذكره ٢ وايضا ان اريد بالجسم الجسم الطبيعى ٣ فيخرج الوضع الثابة للجسم التعليمى بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريد الجسم المطلق فيدخل الشكل العارض للتعليمى ويخرج الوضع الثابت لباقى المقادير (بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود) وقد يطلق على حالة الشئ بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط (واما الفعل فهو حالة يحصل للشئ بسبب تأثيره فى غيره كالقاطع مادام يقطع ٤ واما الانفعال فهو حالة يحصل للشئ بسبب تأثيره عن غيره) الظاهر ٥ ان الفعل والانفعال نفس التأثير والتأثر لاهيئة اخرى تعرض للشئ بسبب التأثير والتأثر (كالتسخن مادام يتسخن) فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا عبر عنهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضى واماالامر المستمر المرتب عليهما فخاوج عنهما داخل فى الكيف

﴿ الفن الثانى فى العلم بالصانع وصفاته ﴾

وهو مشتمل على عشرة فصول ﴿ فصل فى اثبات الواجب لذاته ﴾ وهو الذى اذا اعتبر من حيث هوهو لايكون قابلا للعدم وبرهانه ٦ ان نقول ان لم يكن فى الوجود موجود ٧ واجب لذاته يلزم منه المح لان الموجودات باسرها ح تكون جملة مركبة من آحاد وكل واحد منها ممكن لذاته) فيكون ممكنا لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا (فيحتاج) اى الجملة الى علة (موجودة خارجة) اى خارجة عن الجملة (والعلم به بديهى) اى ضرورى فطرى ٨ القياس وتقريره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولاجزأها اذعلة الجملة علة لكل جزء من اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلولم تكن علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلايكون تلك

٣ كماهو المتبادر عندالاختلاف ويجب حمل ماوقع فى التعريف على مايتبادر منه كماصرح به قدس سره (عبدالرحيم)

٤ اى وكذا فى قوله مادام يقطع اشارة الى ان الفعل اه فالاولى ان يذكر هذه والاشارة فى قوله كالقاطع اه ثم يقول وكذا الانفعال على مالايخفى (عبدالرحيم)

٥ قوله الظاهر المنبئ عن الشك والترديد وليست بمناسب للمقام لان الكلام ايراد او دفعا فى هذا المقام دائر على تحقيق مراد القوم فى الفعل والانفعال فى بحث معقولات العرض

٦ اى فى اقامة البرهان على ان الوجود موجود واجب الوجود لكنه اشار اولا الى شرح مفهوم الاسم بقوله وهو آه (حل هدايه)

٧ اى الموجود الذى يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته (ملا زاده)

٨ قوله اى ضرورى فطرى القياس اه فائدته ان البديهى ليست هنا بمعنى الاول حتى (الاول) يرد عليه المنع الذى يتبادر الاوهام بل لابد فيه من ملاحظة قياس جبلت عليه الافهام تأمل (ع ب)

٢ اى لتوجيه قول المصنف فيحتاج الى علة خارجة والعلم به بديهى اه بانه فيحتاج كل واحد منها اه يدل قولنا فيحتاج ﴿ ١٠١ ﴾ اى الجملة الى علة موجودة خارجية اى خارجة عن الجملة والعلم به بديهى اى ضرورى فطرى القياس ثم يعلل بانه ولو لم يكن خارجة يلزم الدور اوالتس (ع ب)

الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط وح يلزم ان يكون الجزء الذى هو علة للمجموع علة لنفسه وههنا بحث لانه لايلزم من امكان الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجدة لآحاد الجملة مجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان تكون للممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثانى علة للاول والثالث علة للثانى وهكذا فتكون علة الجملة جزءها هو مجموع الاجزاء التى كل واحد منها معروض للعلية والمعلولية بحيث لايخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف الكلام فى العلة الموجدة المستقلة بالتأثير والايجاد فلو كان ماقبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال لتوجيه ٢ هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن سلسلة الممكنات اذلو لم تكن خارجة للزوم اما الدور او التسلسل والتصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهى ولايخفى عليك انه غير مناسب ٣ للمقام (والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح) فعدمه مح فوجوده واجب لذاته ﴿ فصل فى ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته ٤) مراتب الموجودات فى الموجودية بحسب التقسيم العقلى ثلث ادناها الموجود بالغير اى الذى يوجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع الممكنة ٥ النظر عن موجدة ٦ امكن فى نفس الامر انفكاك الموجود عنه ولاشبهة فى انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالمتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اى الذى يقتضى ذاته وجوده اقتضاء ٣ تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال والتصور ممكن وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين اعلاها

٣ لانه ح يكون التعرض بجملة الموجودات مستدركا وايضا يصير موقوفا على بطلان الدور والتس والظ ان المص لم يقصد ايراد هذا المسلك بل ايراد مسلك لايتوقف على بطلانهما لانه لم تبين بعد ذلك بل يتبين بعد ذلك منه

٤ كماهو مذهب الشيخ ابى الحسن وزائد عليها عند جمهور المتكلمين (شرح مواقف)

٥ ابتداء بالادنى ليكون التدريج والترقى من الاسفل الى الاعلى ولرعاية التعليم من الاسهل الى الاصعب لان الموجود بالغير اقرب الى الفهم ثم لموجود الذاتى ولهذا يأبى طبايع المحصلين بل المحققين عن كون الوجود عين الموجود ولهذا قصر عن ادراكه افهام الاكثرين من المحصلين تأمل (عبدالرحيم)

٦ يجوز ان يكون موجدة ممتنع الزوال فلانم انه على تقدير قطع النظر عنه امكن فى نفس الامر الانفكاك كما لايخفى ومثله قدسبق من الش فى بحث الحيز والشكل فيراجع ثمه (عبدالرحيم)

٢ الاقتضاء ناقصا كاقتضاء الماء البرودة فانه يتخلف عنه بالعايق كما فى التسخن وما اشتهر من ان يقتضى الذات لايتخلف عنه هو ما اذا كان اقتضاؤه تاما كاقتضاء الواجب الوجود والممتنع العدم ﴿ ١٠٢ ﴾ والممكن تساوى الطرفين واما

الموجود بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود مغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما محالان وهذه حال واجب الوجود على مذهب الحكماء ٤ وان اردت مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده فى هذا المقام وهو ان مراتب المضئ فى كونه مضيئا ثلاث ايضا الاولى المضئ بالغير اى الذى استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض الذى استضاء بمقابلة الشمس فههنا مضئ وضوء يغايره وشئ ثالث افاد الضوء الثانية المضئ بالذات بضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته ضوءه اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض ٤ اقتضاؤه بضوء فهذا المضئ له ذات وضوء يغاير ذاته الثالثة المضئ بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه مضئ بذاته لابضوء زائد على ذاته فهذا المضئ اعلى واقوى مايتصور فى كون الشئ مضيئا فان قيل كيف يوصف ٥ الضوء بانه مضئ مع ان معنى المضئ كما يتبادر اليه الافهام ماقام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذى يتعارفه العامة وقد وضع لفظ المضئ فى اللغة وليس كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر صار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به ان كل ما كان حاصلا لكل واحد من المضئ بغيره والمضئ بذاته بضوء هو غيره اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء فى نفسه بحسب ذاته لا لامر زائد على ذاته بل الظهور فى الضوء اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لاخفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب قابليته (لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها) قيل لامتناع الجزئية المستلزمة للتركيب فى ذات الواجب تعالى وفيه بحث اذ التركيب الممتنع فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه موجب للافتقار فى الخارج وهو موجب للامكان واما التركيب الذهنى للواجب فلا نسلم امتناعه لايوجب الافتقار فى الخارج بل فى الذهن والافتقار فى الذهن لايوجب الامكان اذ الممكن ما يحتاج

مايكون اقتضاؤه ناقصا تمكن ان يتخلف عن مقتضاه كتخلف البرودة عن الماء لعايق التسخن وكتخلف الكسرية عن طبايع العناصر البسيط بعايق التركيب لكن الاقتضاء لايتخلف اصلا ولذا اذا خليتا وطبعهما يعود الى البرودة والكرية ايضا هكذا حقق بعض المحققين فافهم (عبد الرحيم)

٣ ولانزاع للحكماء فى تلك الدعوى بل هم قائلون بزيادة الوجود المطلق على ذات الواجب كما فى الممكنات الا انهم قالوا ذات الواجب فرد خاص للوجود المطلق قائم بنفسه مبدأ لجميع الممكنات (على قوشجى)

٤ انما قال اذا فرض اقتضاؤه اه لانه ليس كذلك بل انما افادتها الضوء باختيار حق الله تعالى على رأى اهل السنة وكذا عند الحكماء ليس كذلك بل من قبيل اقتضاء الماء البرودة والبساطة الكرية وغير ذلك (عبد الرحيم) ٥ وكذا كيف يوصف البارى بانه موجود على تقدير كون الوجود عينه مع ان معنى الوجود كما يتبادر الى الافهام ماقام به الموجود ايضا فالجواب عن هذا هو الجواب عن ذلك فاكتفى عنه به تأمل (عبد الرحيم)

٢ اقول لانسلم ان الاحتياج مطلقا يوجب الامكان بالذات كيف وقد ذهب الاشاعرة الى انه لابد فى كونه تعالى موجود او عالما وقادرا ﴿ ١٠٣ ﴾ ونحوه من وجود وعلم وقدرة زائدة على ذاته تأمل ع منه

فى وجود الخارجى الى غيره (ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير) اى المعروض (فيكون ممكنا لذاته ٢ مستندا الى علة فلابد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان تكون موجوده قبل الوجود فان العلة الموجدة للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود) فان العقل مالم يلاحظ كون الشئ موجودا امتنع ان يلاحظ ٣ كونه مبدأ للوجود ومعدا له (فيكون الشئ موجودا قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير فى الوجود وهذا محال) وقال ٤ المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هيا كل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شئ من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية ﴿ فصل فى ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته) فان قيل كيف يتصور كون صفة الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم ٥ صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه مايترتب على ذات وصفة معا فانهم قالوا لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك ليست كافية فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه بل يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة العلم التى تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لايحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات ٦ باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال فى القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لابصفة زائدة عليها كما فى ذواتنا فهى بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة فى الحقيقة متغايرة باعتبار ٧ والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى نفى الصفات مع حصول نتايجها وثمراتها من الذات وحدها (اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته) بمثل ماسبق آنفا (والعلة مالم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجد المعلول

٣ وذلك لان مرتبة الايجاد بالضرورة فان من لايوجد فى نفسه لايتصور منه الايجاد قطعا سواء كان ايجاد غيره او ايجاد نفسه وح لايجوز ان يكون ماهية الواجب من حيث هى مقتضية لوجوده كما جوزه من جعل وجوده زائدا على حقيقته (سيد)

٤ كان هذا اشارة من الش الى مذهب ابى الحسن الاشعرى وابى الحسين البصرى المعتزلى من ان الوجود فى الواجب وفى الممكنات كلها عين الماهية وفيه اشارة الى رجحانه حيث عبر بلفظ المحققين (عبد الرحيم)

٥ ولايخفى ان هذا الجواب لايتأتى فى الوجود لانه صفة مع انه عين ذاته وحقيقته عندهم فالاولى ان يقال ان التغاير بينهما انما هو بالنظر الى اللغة وهى غير معتبرة عندهم تأمل (محمد شريف)

٦ انما قال بل المفهومات دون الموجودات لان تعلق علمه بالكليات دون الجزئيات كما سيجئ تأمل) نعمه الله) ٧ يعنى يكون الذات باعتبار انها منكشفة للاشياء عليه علما وباعتبار انها مؤثرة يكون قدرة ومن حيث هى هى يكون الذات والصفات متحدة (سيد)

٢ فان قلت لم لايجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت لوكان غيره فنقل الكلام اليه فان لم ينته
الى تعين هو عين ذاته تع يلزم التس وهو محال ايضا (ميرك) ٣ اى لكان كل مشتركا للاخر

وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات) بالضرورة (فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما الثانى فلان تعينه لوكان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة مالم تكن متعينة لاتوجد فلا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه ٢ وهو محال

﴿ فصل فى توحيد واجب الوجود ﴾ لوفرضنا موجودين واجبى الوجود لكانا مشتركين فى وجوب الوجود ومتمازين ٣ بامر من الامور ومابه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة اولايكون لاسبيل الى الاول لان الامتياز لوكان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا عن حقيقة ٤ كل ٥ واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود) اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر صفة ٦ وجوب الوجود لان تلك الحقيقة عين هذه الصفة ٧ فلايكون معنى اشتراك موجودين واجبى الوجود فى وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما اثر صفة الوجوب فلا منافاة بين اشتراكهما فى وجوب الوجود وتمازهما بتمام الحقيقة (ولاسبيل الى الثانى لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا ممابه الاشتراك وممابه الامتياز وكل مركب يحتاج الى غيره) اى جزئيه (فيكون ممكنا لذاته هف) وفيه بحث لماسبق من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجى لا الذهنى قيل لم لايجوز ان يكون مابه الامتياز امرا عارضا لامقوما حتى يلزم التركيب واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف ماثبت بالبرهان واقول يمكن توجيه كلام المص بما لايتوجه عليه ذلك ٨ بان يقال لو لم يكن مابه الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزؤها او عارضها وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثانى فمن الحقيقة والتعين وقد يقال مابينا من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفى فى اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية

فى وجوب الوجود ومتمازا عن الاخر بامر آخر فلا يرد انهما يكونان متمازين بامرين لابامر اه تامل (عبدالرحيم)

٤ لانا لو فرضنا وجوب الوجود قدرا مشتركا فيهما ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز فوجوب الوجود يكون خارجا عن حقيقتهما ضرورة وهو محال (حل)

٥ والا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة بل لايكون الامتياز اصلا او يكون لكن بجزئيها وهو غير وجوب الوجود المشترك اصح (عبدالرحيم)

٦ واثر صفة وجوب الوجود هو ان يكون الموصوف بها موصوفا بجميع صفات الكمال لان وجوب الوجود على ماقيل هو منبع الكمالات (عبدالرحيم)

٧ وعلى تقدير تسليم ان يكون معنى الكلام انه عين الصفة فانما يكون المراد انه عين الصفة الخاصة لاعين المفهوم المشترك فعروض الوجوب المشترك لاينافى ان يكون الوجوب الخاص عين ذاته تعالى فتأمل

(فخرالدين) هذا الاعتراض المذكور بقيل لم لايجوز اه لامطلقا الا ان بحث الش يرد عليه ايضا (على)
لكن على الشق الاول فقط لانه على الرق الاخير يلزم مع التركيب الخارجى بلاريب تأمل (عبدالرحيم)

٢ هذا الكلام من الش على تقدير التسليم والظ من كلامهم واما على التحقيق الذى حققه الش فنقول ان
معنى كون التعين عين ذاته انه يظهر من نفس ذاته اثر صفة التعين لانها عين ذاته على قياس

منحصرا فى الشخص بالضرورة اقول فيه ٢ نظر لان المعنى عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت بما مر لاحتمال ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود تعين كل منها عينه فلابد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته واجب من جميع ٣ جهاته اى ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيماله من الصفات فيكون واجبا ٤ من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيماله من الصفات لانها لولم تكن كافية لكان شئ من صفاته عن غيره ٥ فيكون حضور ذلك الغير) اى وجوده علة (فى الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته) اى عدمه (علة لعدمها ٦ ولو كان كذلك لم تكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هى هى) بلاشرط حضور الغير وغيبته (يجب لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة اومع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها) اى الصفة (من حضور غيره) لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلااعتبار حضور الغير (وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته) لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلااعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لايلزم من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر (واذا لم يجب وجودها) اى ذات الواجب (بلاشرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف) قيل هذا منقوض بالنسب لجريان الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كافية فى حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات ضرورة قيل الاولى فى الاستدلال ان يقال كل ماهو ممكن للواجب من الصفات توجبه ذاته وكل ماتوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانها لولم تصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذى فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذا لموجب للموجب موجب اولا فيكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب

البحث الذى اورده الش فى اشتراك الوجود الوجود فى اول هذا الفصل فلا يستلزم كون التعين نفس حقيقته انحصار الماهية فى الشخص حتى لايحتاج الى اثبات التوحيد بعد اثباته كون التعين نفس ذاته تامل (عبد الرحيم)

٣ يعنى ان جميع جهاته وصفاته حاصلة له ماضيا وحالا واستقبالا فلم يكن خاليا عن واحدة فى زمان منتظرا اليها ثم ان كلها عينه والا فينا فى ماسبق من انه واحد من جميع الجهات حتى الاعتبارات فافهم (عبد الرحيم) ٤ قوله فيكون واجبا من جميع اه هذه نتيجة قوله لان ذاته كافية اه وهو صغرى والكبرى مطوية وهى وكل ماذاته كافية فيماله من الصفات ويكون واجبا من جميع جهاته اى واجبا لما له من الصفات اما الكبرى فظ لامتناع تخلف المعلول عن العلة واما الصغرى فبينها بقوله وانما قلنا اه

تأمل (عبدالرحيم) ٥ اما بان (١٤) يكون الغير علة تامة او ناقصة بان يتوقف صدوره عن ذاته
موقوفا عليه فلهذا قال فى الجملة تأمل (ع ب) ٦ لان عدم العلة علة العدم اى علة عدم المعلول (ع ب)

٣ يعنى انه عرض لاذاتى لانه من المشكك وكل ماهو مشكك فهو عرضى لماتقرر فى المطولات منها الاصفهانى فى بحث الوجود (عبد الرحيم) ٣ وانما قال على

الوجوه المذكرر لانهم

توجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لولم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من بعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المطلوب اقول فيه نظر اذلوتم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجود قديما سواء كان صفة للواجب اولا ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته لايشارك الممكنات فى وجوده) اى ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب ووجود الممكنات بل هو مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك ٢ (لانه لوكان مشاركا للممكنات فى وجوده) على الوجه المذكور ٣ (فالوجود) المطلق (من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد) عن الماهية (اوالاتجرد اولا يجب له شئ منهما فان وجب له ٤ التجرد وجب ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات) لان مقتضى الطبيعة الوعية لاتختلف (وهو مح لانا نعقل السبع مع الشك فى وجوده الخارجى) المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام فى الوجود المطلق الشامل للذهنى والخارجى (فلوكان وجوده نفس حقيقته لكن الشئ الواحد معلوما ومشكوكا فى حالة واحدة وهو محال ٥) المناسب ٦ ان يقال لانا نعقل السبع ونغفل عن وجوده فلوكان وجوده نفس حقيقته اوجزئها لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم فى حالة واحدة ٧ اويقال لانا نعقل السبع مع الشك فى وجوده فلوكان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك فيه ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه بين وكذا لوكان ذاتيا لها لان الذاتى بين الثبوت لاهو ذاتى له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة ٨ بالكنه (وان وجب له اللاتجرد لماكان وجود البارى تعالى مجردا هف وان لم يجب له شئ منهما كان كل واحد منهما ممكناله فيكون معلول فيلزم افتقار واجب الوجود فى تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف) هذه هى الكلمات ١ الدائرة على السنة القوم فى هذا المقام وقال بعض المحققين

لاينفون الاشتراك مطلقا بان يكون عرضا عاما للوجودات الخاصة ع منه

٤ فيه نظر انه اذا كان الكلام فى الوجود المطلق لم يتم المدعى بهذا الدليل ولايجرى لمقدمات باسرها فى الوجود الذهنى كما لايخفى على من تأمل (عبد الرحيم)

٥ وجهه ان الشك انما يتعلق بالنسبة بين الشيئين لا باحد طرفيهما وحده بخلاف الغفلة فانه عدم العلم يدل على هذا قوله لما امكن الشك ضرورة آه فى ما سيأتى من الترديد الاخر (عبد الرحيم)

٦ لان المعلومة والمشكوكية يجمع فى شئ واحد لان الشك بالنظر الى التصديق والعلم يجوز ان يكون بالنظر الى التصور فلامنافاة بينهما (تقرير الش)

٧ وانه محال هذا اذا كان معلوميته وغير معلوميته بالنظر الى الكنه كماسيصرح الش بقوله وانت اه (ع ب)

٨ اى نفس الحقيقة وقد ثبتنا انه عينه تأمل (فيض الله) ٩ وقد عرفت ان ذاته انما يكون كافية فى الصفات الحقيقة دون (كل) الاضافية والنسبية وكون البحر من قبيل الاول دون الاخيرين محل بحث فافهم (عبد الرحيم)

٢ فهذه نتيجة المقياس السابق من الشكل الاول بل من ضرب اوله صغرى القياس اللاحق من الشكل الاول بل ضروب ثانية تأمل

(نعمة الله) ٣ والالكان مغاير الوجود فيكون محتاجالى وجوده

كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه مالم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه فى نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فهو فى كونه موجودا فى نفس الامر يحتاج الى غيره الذى هو الوجود وكل ماهو محتاج فى كونه موجودا الى غير فهو ممكن اذ لامعنى للممكن الا الاحتياج فى كونه موجودا الى غيره فكل ٢ مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولاشئ من الممكن بواجب فلاشئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لايكون الاعين الوجود ٣ الذى هو موجود بذاته لابامر مغاير لذاته ولماوجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا ٤ قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لابامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلايكون الوجود مفهوما ٥ كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو فى حد ذاته جزئى حقيق ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اى المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لايتصور عروض الوجود ٦ للماهية ٧ الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلى وان كان الوجود جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه من بعض الكمل يقول ان هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة) اذ لوكان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها (وكل مجرد عن المادة) مدرك كماسيجئ فى الفصل التالى لهذا الفصل (فهو عالم بذاته) يجب ان يقيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة عن المادة مع انها ليست عالمة بذاته اما الصغرى فظ واما الكبرى (فلان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم) المراد ههنا هو المرادف للتعقل (هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولو احقها)

فيكون ممكنا على مامر هف (عبد الرحيم) ٤ والالم يكن موجودا خارجيا فضلا عن ان يكون موجدا للغير لان الجزئية الحقيقية من لوازم الموجود الخارجى على ما صرحوا به وانتفاء اللازم ملزوم لانتفاء الملزوم (عبدالرحيم) ٥ اى كون الوجود الذى هو عينه تع على مايقتضيه السوق وهو الوجوالخارجى الخاص لا الوجود المطلق فقوله فيكون الواجب هوالوجود المطلق ان اراد به ماهو المتبادر والظ منه فلانم ذلك ولا يستلزمه مافرعه عليه اذ لا يلزم مما ذكره ان يكون كذلك بل يجوز على ذلك التقدير ايض هو الوجود الخاص الجزئى من جزئيات الوجود المطلق وان اراد مايفهم من تفسيره بقوله اى المعرى اه فهو مسلم لكن لاينافى كونه وجودا خاصيا من الموجودات الخاصة فلانم قوله فعلى هذا لايتصور اه هذا والظ ان هذا السر لايمكن ان يطلع عليه بالبحث والمقال وانما يعلمه الاوحدى بالذوق والسرو الحال (عبدالرحيم) ٦ الذى هو عينه هى القايم بذاته على مامر (عبدالرحيم) ٧ والايلزم ان يكون قائما بذاته معرى عن التقييد اه (هف)

عند المدرك قالوا المدرك اما جزئى مادى اولا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس اولا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى فاما ان لايكون جزئيا بل كليا اويكون جزئيا غير مادى وايا ما كان فادراكه التعقل (فالبارى تعالى عالم بذاته ﴿ هداية ﴾ يندفع بها ماتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة ٢ والنسبة لاتكون الا بين شيئين متغايرين ٣ بالضرورة (تعقل الشئ بذاته لايقتضى التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة عن المادة عند المدرك) سواء كانت مغايرة له بالذات اوبالاعتبار فان التغاير الاعتبارى كاف لتحقق النسبة قطعا (وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغايرة بالذات) للمدرك عنده (ولايلزم من كذب ٤ الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته ٥ والالكان له) اى لكل ٦ من الناس (نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هف ٧) بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضورى ٨ فلا اجتماع وقد يجاب ٩ ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصلى والاخرى بوجود ظلى وبذلك يمتاز ان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل المتماثلان فى محل واحد لا ان يحل احدهما فى الآخر ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها) لافائدة فيما ذكره لانها مذكورة بلادليل (واما الكبرى فلان كل مجرد عن المادة يمكن ان يعقل وهذا بديهى لاخفاء فيه) فان ذاته منزه عن العلائق المادية المانعة عن التعقل فماهيته لاتحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل (وكل مايمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد

٢ فيه ان هذا الحمل انما يصح اذا كان العلم عبارة عن الاضافة كما هو مذهب الامام واما اذا كان عبارة عن الصورة الحاصلة او الانتقاش فلا اللهم الا ان يقال معناه ح مستلزم للنسبة (عبد ﴿ ١٠٨ ﴾ الرحيم) ٣ بالذات والا لم يرد السؤال ولايصح الجواب ولهذا صرح الش بقوله بالذات اولا ثم عمم منه ثم خصص به تأمل (عبدالرحيم) ٤ اى من انتفاء حضور الحقيقة المغايرة بالذات انتفاء حضور الحقيقة مطلقا لان كذب الاخص لايستلزم كذب الاعم فان الاخص ملزوم والاعم لازم ولايلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ثم اورد دليل اخر على عدم وجوب المغايرة بين العاقل والمعقول فقال ولان ام (حل هدايه) ٥ من غير ان يكون العاقل مغايرا للمعقول (حل هدايه) ٦ فيه انه قد سبق تجويز ان يكون الانسان مثلا نفوس متعددة نفس نباتية ونفس متدافعة ونفس انسانية وان كان الاصح ان له نفسا واحدة يتصدر عن كل ما يصدر عن مثله لنفوس فتأمل (عبدالرحيم) ٧ اى تعدد النفس مح اذ لايشعر كل واحد من ذاته الانفسا (حل هدايه) ٨ كالجوع مثلا لان الجوع حضورى لاحصولى لانه اذا حصل صورة الجوع لايحصل الجوع فى الانسان يحصل صورة الجوع فى الاشباع (نعمه) (من المعقولات
٩ هذا جواب عن المقدمة المطوية تقديره ان اجتماع المثلين مح لامتناع امتياز احدهما عن الاخر تأمل (نعمة)

من المعقولات لامحالة فيمكن ان يقارنه (اى المجرد سائر صور المعقولات فى النفس فان الادراك والتعقل هو حضور صورة المعقول فى العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل مايمكن ان يقارنه سائر المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات ٢ لذاته ٣) اى بالنظر الى ماهية سواء كانت فى الخارج اوفى العقل (لان صحة المقارنة ٤ المطلقة لم تتوقف على المقارنة فى العقل فان صحة المقارنة المطلقة) اى استدادها (متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة فى العقل) لكونها اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة فى العقل (فلايتوقف عليها) والايلزم الدور ولايتصور مقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته الابان تحصل هى فيه حصول الحال فى المحل وذلك لانه لما كان قائما ٥ بذاته امتنع ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه اوحلولهما فى ثالث والمقارنة المطلقة تنحصر فى هذه الثلاثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث (ومقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه هى العقل) فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو مم واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة فى العقل صحة المقارنة المطلقة فى ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة المطلقة فى ضمن هذا الخاص فقط بان يكون ذات المجرد بحيث لايقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعنى المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد فى الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذى هو الوجود الذهنى وتوضيحه ان الماهية المجردة وان كانت متحدة فى الذهن والخارج الا ان وجوديها متخالفان فجاز ان يكون الوجود الذهنى شرطا للمقارنة اوالوجود الخارجى مانعا لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا فى الخارج قائما بذاته واما ثالثا فلان ماذكره فى امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع تعين صحة المقارنة

٢ اى صور سائر المعقولات على حذف المضاف على مايقتضيه السوق وكذا قوله يمكن ان يقارنه سائر المعقولات تأمل ع منه ﴿ ١٠٩ ﴾ ٣ اى فى ذاته وهو اعنى مقارنته لها فى الخارج المعنى بكونه عاقلا لها اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يكون صحة المقارنة المطلقة متوقفة على المقارنة فى العقل وهذا يستلزم ان يكون الشئ شرط نفسه بيان ذلك ان صحة المقارنة المطلقة لكونها اعم متقدمة على المقارنة فى العقل وشرط المتقدم شرط للمتأخر فان كل ماهو شرط للحيوان شرط للانسان فلو كان صحة المقارنة المطلقة مشروطة بالمقارنة فى العقل لكانت المقارنة فى العقل وهذا اشتراط الشئ بنفسه وهو محال لانه يقضى الى كون الشئ متقدما على نفسه فاعرف فانه لغامض (حل هدايه) ٤ اى ولو امكن المقارنة فى العقل دون الخارج ايض لكانت المقارنة المطلقة متوقفة على المقارنة فى العقل لعدم حصولها بدونها فهو باطل لان صحته اه (م ب) ٥ ومنه يفهم انه اذا كان الشئ قائما بذاته يمتنع ان يحل فى الغير لكنه منقوض بالصور الجسمية فانها لكونها جوهرا قائما بذاتها مع انها حالة فى الهيولى وقد وقع مثله فى شرح المواقف فى بحث المكان فى ابطال كون المكان بعدا مجردا حيث قال ان مالاحاجة فى تقديم ذاته الى شئ لايتصور وجوده فيه تأمل (عبدالرحيم)

المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث ٢ فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة (وكل مايمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده والالكان له حالة منتظرة هف) المناسب ان يجعل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمتين ٣ الى ماذكره ههنا ليحصل المطلوب اويقال ٤ ههنا وكل مايمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذلو بقى بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول الفيض فيكون ماديا هف (فان قيل ٥ لوكان البارى تعالى عالما بشئ وارتسم صورته فيه لكان فاعلا لتلك الصورة) لانها ممكنة لافتقارها الى مايقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب فى صفة العلم الى ذلك الغير (وقابلا لها) لارتسامها فيه (وهو محال لان القابل هو الذى يستعد للشئ والفاعل هو الذى يفعل الشئ والاول غير الثانى) لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر (فيلزم التركيب) لوكان قابلا وفاعلا قلنا لم لايجوز انيكون الشئ الواحد مستعدا للشئ التصورى اى الصورى ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشئ انه لايمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافيان اقول السؤال والجواب لايطابقان فى الظ لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلوكان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لوكان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافيان عارضان له بالقياس الى الصورة نعم لوكان السؤال ان القبول مناف للفعل فلوكان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو بحصول صور الاشياء فى المدرك والآخر يسمى حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بنا اذليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم الحصول

٢ وهو ان يكون المقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه تأمل (فيض الله) ٣ لان المقدمات المذكورة لبيان الكبرى انما تفيد ان كل مجرد ممكن ﴿١١٠﴾ ان يكون عالما والمأخوذ فى الكبرى هو وجوب ان يكون عالما فالواجب اما بتبديل الكبرى هناك وضم نتيجتها الى ماذكره ههنا وهو قوله وكل مايمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده ليحصل اصل المدعى وهو ان الواجب يجب ان يكون عالما بالكليات فاما بتبديل هذه المقدمة وايراد المجرد بدل واجب الوجود وضمها الى ماحصل من المقدمات المذكورة وهو ان كل مجرد يمكن اه ليحصل الكبرى المذكور فيحصل المط تأمل عن استبصار (محمد امين)

٤ وهى ان الواجب يمكن ان يكون عالما بالكليات واذا جعلت هذه صغرى وماذكره ههنا اعنى قوله وكل مايمكن فواجب الوجود اه كبرى يحصل المط اعنى انه تعالى اى واجب الوجود عالما بالكليات (عبد الرحيم)

٥ هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة فى هذا الفصل وتوجيهما ان ماذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها لكن عندنا ماينفيه وهو (ضرورة ان الواجب لوكان عالما بشئ لكان فاعلا له وقابلا للصورة الحاصلة من الشئ فى ذاته والثانى بط (ملا زاده)

ضرورة ان انكشاف الشئ على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثاله عنده والظ من كلام المص انه ذاهب الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضورى وهذا يشكل فى العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا الممتنعات اذلا حقايق لهما ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال ٢ مثل المعدومات ٣ مرتسمة فى العقول الحاضرة عند البارى تعالى فتلك المثل ايضا حاضرة عنده (ومن اعتقد ان علم البارى تعالى بالاشياء نفس ذاته فقد اعتقد نفى العلم بالحقيقة اذلا علم الا بالارتسام) وفيه نظر ٤ اذ الحصر مم

﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات) المتغيرة (على وجه كلى) وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هى جزئية (لانه يعلم اسبابها علما تاما) اى من جميع الوجوه (فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم مايلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما لكن (لايدركها) اى الجزئيات (مع تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة و تارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما) اى من الوجود والعدم (صورة عقلية على حدة وواحدة من الصورتين لايبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغيرا بالذات) من صورة الى صورة (هف) لما مر من انه ليس له حالة منتظرة (بل يدرك الجزيات) المتغيرة (على وجه الكلى) ههنا محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هى جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الا تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه تعالى بها ايضا وقد التجؤا لدفعه الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها و ذلك مما لايستتم فى العلوم اليقينية (كما تعلم الكسوف الجزئى بعينه بان

٢ فيه بحث لان مقتضى السوق هنا ان يكون وجوبا للاشكال المذكور ورفعاله ويشعر به قوله فتلك المثل ايضا حاضرة ﴿١١١﴾ عنده لكن من البين انه لايدفعه لانه حينئذ ايضا لايكون علمه تعالى بالمعدومات اه حضوريا بل يكون حصوليا اذ يكون حينئذ بالمثال ايضا غير ان ذلك المثال غير حاصل بل حاصل فيما حضر عنده تع من العقول وهو لايستلزم كونه حضوريا بل اشنع وابعد من الحصول الذى كان بالمثال ويمكن ان يقال ان قد يقال اه ليس دفعا للاشكال بل هو كلام آخر قريب فى الثالث فى علمه تع بان علمه تع ليس حضوريا كما هو مذهب الاكثرين وحصوليا كليا كما ذهب اليه المص بل علمه تعالى بالموجودات حضورى و بالمعدومات حصولى بذلك الطريق فلا غبار عليه ح سوى انه خلاف الظ والسوق تأمل (عبد الرحيم)

٣ فيه ان ذلك الارتسام اما فى الواجب فيكون عالما قبل علمه او فى نفس العقل فيكون فاعلا وقابلا مع انه يلزم احتياجه تع فى صفته الى غيره تع عن ذلك علوا كبيرا فنقول المعدومات الصرفة امور اختراعية من اختراعات العقل لايحتاج فى ادراكها الى ثبوت خارجى (محمد شريف)

٤ هذا الاعتراض على المص لجواز ان يكون حضوريا كما مر (عبد الرحيم)

تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية ٢ لكنك ماعلمته جزئيا لان ماعلمته لايمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلى غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف المشخص فى هذا الوقت مالم ينضم اليه المشاهدة اوالتخيل بل المشاهدة والتخيل هما العلم بذلك (ولما لم يكن الحاصل ٣ فى حق الله تعالى سوى ماذكرنا لم يعلم الجزئيات الاعلى وجه كلى) قال صاحب المحاكمات ٤ المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلى انه تعالى لايعلمها من حيث ان بعضها واقع فى الآن وبعضها فى الماضى وبعضها فى المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابدا الدهور وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضر او بعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة فى الزمان فالموجودات من الازل الى الابد ٥ معلومة له كل فى وقته وليس فى علمه تعالى كان وكائن وسيكون بل هى دائما حاضرة عنده فى اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ماتوهمه البعض من ان علمه تعالى محيط بطبايع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها ﴿ فصل فى ان الواجب مريد للاشياء وجودا ۞ اما ارادته فلان كل ماهو معلوم عند المبدأ وهو خير غير مناف الماهية فايضا من ذات المبدأ وكماله المقتضى لفيضانه (فذلك الشئ مرضى له وهذا هو الارادة ۞ واما جواده) قالوا هو افادة ماينبغى لمن ينبغى لا لعرض اصلا واورد عليه ان كلا من الدواء المصحح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغى لا لعوض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق فى شرح الاشارات بان الجود هو افادة ماينبغى بالذات لا بالعرض والدواء لايفيد بالذات الا كيفية فى البدن ملايمة له اومضادة للمرض ثم انها توجب الصحة اوازالة المرض فهو لايفيد بالذات الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس

٢ فانك فى هذه الصورة المفروضة قد علمت هذا الكسوف الجزئى لكن لا على الوجه الجزئى كما قال لكنك ماعلمته اى هذا الجزئى جزئيا لان ماعلمت لايمنع الحمل ﴿ ١١٢ ﴾ على كثيرين فانما اذا تصورنا كسوفا بهذه الصفات لم يمتنع العقل بمجرد هذا التصور عن حمله على كسوفات متعددة (حل هدايه)

٣ وفيه نظر جلى على وجهين الاول انه لايحصل بل يحضر والثانى انه لايعلم من شئ الحصر على ذلك فقط على تقدير تسليم الحصول فافهم (ع ب)

٤ اقول لابد من لتأمل الصادق والتفكر الفائق من كلام المحاكمات حتى يعلم وجه دفع مازعموا من ان العلم بالجزئيات المتغايرة وجود اوعدما مثلا يستلزم التغير فى ذاته تعالى من صورة الى صورة اذ لا يمكن ان يعلم زيد مثلا حين وجدانه موجودا ابدا لدهور من الازل الى الابد اوبانه معدوم كذلك حين عدمه وبهذا يشعر كلامه ويا ليت شعرى بهذا المقام (عبدالرحيم)

٥ بين قوله من الازل الى الابد وقوله كل فى وقته تناف بحسب الظ وكذا فى قوله وايما حاضرة عنده فى اوقاتها وقوله ابد الدهر لانه بمعنى (اليها) من الازل الى الابد فتصحيح هؤلاء بالتأويل والتكلف والصرف عن الظ فتأمل حق التأمل (عبدالرحيم)

الى الصحة وازالة المرض وان لم يكن افادة اولية لكنه مفيدة بالذات تلك الكيفية الملايمة للطبيعة اوالمضادة للمرض وهى امر مؤثر مرغوب فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها وحق الجواب ان القصد معتبر ٢ فى مفهوم الجواد (فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق الى كمال اويفعل لانه نظام الخير فى الوجود فيوجد الاشياء على ماينبغى لا لغرض وشوق) المناسب ٣ ان يقال اما ان يفعل لقصد وشوق الى كمال اولا (والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له حالة منتظرة والقسم الثانى ٤ حق فهو الجواد) لايقال ان الفعل الخالى عن الغرض عبث لانا نقول العبث ٥ ماكان خاليا عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات ومنافع لافعاله تعالى ﴿ الفن الثالث ٦ فى الملائكة وهى العقول المجردة ﴾ وقد تطلق على النفوس الفلكية وغيرها ايضا (وهو مشتمل على اربعة فصول فصل فى اثبات العقل وبرهانه ۞ ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لاتكثر فيه) بوجه من الوجوه (والبسيط لايصدر عنه الا الواحد كما مر ٧ وذلك الواحد ٩) الصادر (اما ان يكون هيولى او صورة ٨ او عرضا اونفسا اوعقلا) لم يتعرض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة (لاجائز ان يكون هيولى لانها لاتقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون علة للصورة) والصادر الاول يجب ان يكون علة بجميع ماعداه امابواسطة اوبغير واسطة (ولاجائز ان يكون صورة لانها لاتتقدم بالعلة على الهيولى لما مر ولاجائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر) الذى قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولايجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته (ولاجائز ان يكون نفسا والالكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو مح اذ النفس هى التى تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون

٢ والدواء المذكور ليس فيه قصد لانه ليس من ذى الشعور اقول هذا انما يتم اذا لم تكن للنفس النباتية شعور واما اذا كان للنفس النباتية ﴿ ١١٣ ﴾ شعور فلا يكون الجواب حق والثابت فى السابق ان له قصد وشعور فتأمل (ع)

٣ وجه المناسبة ان يكون هذا اقصر مما قاله المص ومشتملا على الحصر العقلى ايضا منه ٤ وهو ان يفيد وجود الاشياء لا لغرض وشوق الى مايكون عوضها عما افاده فيكون جوادا وهو المط منه ٥ وعبارة الجمع فيهما بالنظر الى افعاله المتعددة والا لافاد ان يقال العبث ماكان خاليا عن الفائدة والنفع (تقرير)

٦ ولما كانت هى من موضوعات العلم الالهى كان من ان يبحث عنها فى القسم الثالث الذى هو من العلم الالهى من هذا المختصر فلهذا رتب المص هذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على اربعة فصول (ملازاده) ٧ فى فصل العلة والمعلول من قوله ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد اه (حسنى)

٨ يعنى لابد ان تكون تلك الصورة علة لجميع ماعداها بواسطة اوبغيرها ومن جملة الهيولى والصورة لاتتقدم بالعلية على الهيولى لما مر (عبد الرحيم)

٩ والواحد الحقيقى لايصدر عنه الجسم لان الجسم مركب اه (شرح طوالع)

٢ حيث قال فى بحث العلة والمعلول من انه يمكن ان يصدر من الواحد من جميع الوجوه اكثر من الواحد
وفى بحث الهيولى والصورة من امكان علية كل ﴿ ١١٤ ﴾ منهما للاخر ولم يثبت كون جميع صفاته

عقلا وهو المط) وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد تذكر السوابق ٢ وايضا لانم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كالسلوب والاضافات ويجوز ان تكون تلك الجهات شروطا ٣ لتأثيره فيتعدد آثاره كما جوزوا تعدد آثار المعلول الاول بحسب جهات الاعتبارية وايضا لانم ان النفس لا تؤثر الا بآلة جسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعد خوارق العادات كالمعجزة والكرامة والسحر ٤ من هذا القبيل على ماجوابه فان قيل فتكون مستغنية عن المادة فى الذات والفعل ولا نعنى بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغنى عن المادة ٥ فى ذاته فى جميع افعاله والمحتاج الى المادة فى بعض افعاله لايكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون اتحادها فى اول المرتبة بدون الآلة ٦ ❁ فصل فى اثبات كثرة العقول وبرهانه ❁ ان المؤثر) بلى واسطة (فى الافلاك المتكثرة المعلومة وجودها بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب بالرصد (اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا) اوافلاكا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا فى بعض (اوعقولا متكثرة لاجائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لايصدر عنه الا الواحد ٧ ولاسبيل الى الثانى ٨ والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى اوعلى العكس لاسبيل الى الثانى لانه) اى المحوى (اخس) لكونه اقرب حيزا من الحاوى الى العناصر القابلة للكون والفساد وهى اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه (واصغر ٩) فيه بحث اذ ربما كان المحوى اكثر ثخانة من الماء بحيث زيد على الحاوى بحسب المساحة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوى اطول منه قطرا (والاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم) لايخفى عليك ان هذا خطابى لاعبرة به فى المقامات البرهانية (ولاجائز ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متأخرا عن وجوب وجود الحاوى لان وجوب وجود المعلول متأخر

عين ذاته لان علمه تع اذا كان بالارتسام يكون صفة زائدة على الذات (محمد شريف)

٣ اى لكون كل منها شرطا لتأثيره فى معلوله وكذا اثنان اثنان او ثلثة ثلثة وهلم جرا اه (عبد الرحيم)

٤ يفهم من هذا الكلام ان السحر ايض من الخوارق وهو المشهور حتى حصر والخوارق فى ست وعدوا السحر منها ايض لكن الخيالى منعه وقال انه ليس منها بل شئ يحصل بمزاولة العمل والعلم بقوانينه كشفاء المريض فى يد الطبيب فعلى هذا لايخفى فى عد السحر مما يؤثر النفص فيه بدون البدن الة جسمانية تأمل (عبد الرحيم)

٥ قوله عن المادة فى الذات امافى الذات فلانه مجرد واما فى الفعل فلانه فرض ان تأثيره يجوز ان بدون آلة جسمانية (حسن)

٦ قوله بدون آلة لانها اذا جاز كونها مؤثرة بدون الة فيجوز ان يكون النفس موجودة للمعلول الثانى بدون الآلة (حسن)

٧ قو كان العقلى الواحد مصدرا للافلاك يلزم ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد وانه خلاف (عن)
(خلخالى) ٨ وهو ان يكون المؤثر فلكا واحدا (خلخالى) ٩ وهو ظ لكونه محويا محاطا (حل)

٢ اى اذا كان وجوب وجود المحوى متأخرا عن وجوب وجود الحاوى (حل هدايه) ٣ لان
معية عدم المحوى ووجود ﴿ ١١٥ ﴾ الخلاء معية ذاتية لاينفك احدهما عن الاخر فلا يتخالفانه

عن وجوب وجود العلة اذا كان ٢ كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى اى فى مرتبة وجوده (لايكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان وجوده) اى المحوى (معه) اى مع وجود الحاوى (لا متأخرا عنه فى المرتبة وقد فرضناه متأخرا هف واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى) اى فى مرتبة وجوده (ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لذاته ٣) فى تلك المرتبة لان وجود الخلاء فى داخل الحاوى وعدم المحوى فى داخله متلازمان بحيث لايمكن انفكاك احدهما عن الآخر فى نفس الامر وفى التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب فى مرتبة لكان الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا فى مرتبة وجود الحاوى ووجوبه كما ان عدم المحوى كذلك هف ضرورة ان وجود الخلاء ٤ ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا فى مرتبة ٥ اصلا لان ما بالذات لايختلف ولايتخلف وقد يقال لانم التلازم بين عدم المحوى ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوى والمحوى معا فاحد المتلازمين اعنى عدم المحوى متحقق مع انتفاء الآخر اعنى وجود الخلاء اقول فيه بحث لان عدم المحوى ووجود الخلاء فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه ولاحاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الحاوى ليس علة لمطلق المحوى بل لمحوى معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحوى العين لكن عدم المحوى المعين لايستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال لايجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلايلزم من امكان احدهما فى مرتبة امكان الآخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان ٦ فى الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لايقتضى جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر ٧ (فظهر ان المؤثر فى الافلاك عقول متكثرة) قيل لم لايجوز ان يكون المؤثر فى الفلك نفسا اوعرضيا واجيب عن الاول بان المؤثر لوكان نفسا لكان تأثيرها فيه

فى الامكان والوجوب واذا كان الخلاء وموجود الحاوى ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته هف اى امكان الخلاء بط كما اسلفنا الاشارة فى مباحث الطبيعيات (حل هدايه)

٤ قوله ان الخلاء ممتنع لذاته ليس معناه ان الخلاء ذاتا يقتضى ذاته امتناعه بل معناه ان تصوره يقتضى امتناعه ولا يتصور الخلاء الا بان يفرض محيط لاحشوله لينفرض الابعاد فيتصور منه الخلاء (شرح طوالع)

٥ فيه ان ارتفاع النقيضين ممتنع لذاته مع انه يمكن فى مرتبة فان الوجود والعدم مرتفعان فى مرتبة الماهية من حيث هى هى (محمد امين)

٥ اى فى مرتبته وجود الحاوى وفى بعض النسخ فى مرتبة بدون الكناية فالمعنى فى مرتبة من المراتب التى من جملتها مرتبة الحاوى وهذا ابلغ من الاول وكذا قوله اصلا انما يناسب الثانى فافهم (عبد الرحيم)

٦ بان يكون احدهما واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير وح فيكون بينهما انفكاك فلا يكون بينهما التلازم (نعمه) ٧ ولا يمكن ارتفاعه نظرا الى الاخر فلايلزم امكان الانفكاك بينهما (نعمه)

بواسطة الجسم الذى هو آلة لها فى صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما ان يكون حاويا بالنسبة اليه اومحويا وقدتبين بطلانهما بما ذكرنا وعن الثانى بان العرض اضعف من الجوهرو الاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لوكان مؤثرا فى الفلك لاحتاج ذلك العرض فى تأثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا اونفسا لزم منه مالزم من كون المؤثر فلكا اونفسا وان كان عقلالزم منه المطلوب لافتقاركل واحد من الافلاك حينئذ الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة فى الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب ٢ العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهوالمط فتأمل ٣ ﴿ هداية ﴾ لماكان مظنته ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوى لايكون علة للمحوى بان يقال الحاوى للكل مثلا اى الفلك الاعلى وسبب المحوى اى العقل الثانى معا لكونهما معلولى علةواحدة وهو العقل الاول كماسيأتى والعقل الثانى متقدم بالعلية على المحوى فيلزم تقدم الحاوى على المحووى بالعليه لان مامع المتقدم متقدم اجاب (بان وجو الحاوى وسبب المحوى وهو العقل الثانى معا مع ان السبب متقدم بالعلية على المحوى ولكن الحاوى ليس بمتقدم بالعلية على المحوى بالعلية لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لايجب ان يكون متقدما بالعلية) بل يجب ان لايكون متقدما بالعلية والالزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص فكان محتاجا الى كل منهما بالعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر هف ﴿ هدايه ﴾ لماسبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوى والمحوى ممكن لذاته فجاز عدمهما فهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب (بان الحاوى والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لاتقتضى الخلاء لان الخلاء لايلزم من ذلك) اذا الجرم الذى فى جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ماوراء ذلك الجزم على تقدير انتفائهما كحال ماوراء محدد الجهات وكما ان ماوراء المحدد ليس بخلاء ولاملاء اذا لامكان هناك فكذا حال ماوراء

٢ ليس المراد ان العقل ح يكون مركبا من حيث الماهية والذات بل مراده انه ح يكون ذا جهات وجودية متكثرة فلا يكون الصادر الاول عن المبدأ الواحد ﴿ ١١٦ ﴾ واحدا بل متعدد الايقال لم لايجوز ان يكون العرض عرضا اعتباريا لاوجوديا حتى لايلزم المحذور لانانقول من البين انه لايكون الموجد المؤثر للامور الموجودة الخارجية الاموجودا خارجيا مع انه ح لايكون عرضا لان العرض قسم من الموجودات على مذهب الجمهور فتأمل (عبد الرحيم) ٣ لعل وجه التأمل هوانه يجوز ان يكون هناك عرض واحد قائم بفعل واحد ويكون ذلك العرض ذاجهات اعتبارية فيوجد لكل جهة فلكا فلايلزم قيام الاعراض المتعددة فى الحقيقة بعقل واحد بل يكون تعددها اعتباريا لاحقيقيا لايقال فح لايكون الصادر الاول واحدا بل يكون اثنين عرضا وعقلا قائما به لانانقول يجوز ان يكون الصادر الاول عنه هو العقل فقط ويكون ذلك العرض صادرا عن العقل كما ان الفلك الاول ونفسه والعقل الثانى صادر عنه ومثل هذا يرد على العقل الاول ايضا بانه يجوز ان يكون ذا جهات اعتبارية متعددة بحسب تعدد الافلاك فيصدر عنه لكل جهة فلك وتمام البحث هيا جرحا وقبولا مذكور فى شرح المواقف للسيد السند فلينظر فيه فافهم (عبد الرحيم)

(الجرم)

الجرم المذكور على ذلك التقدير فلايلزم من انتفائهما الخلاء (وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير ممكن) لان الحاوى وسبب المحوى متلازمان ﴿ فصل فى ازلية العقول وابديتها ﴾ الازلى ماوجد فى الازل وهو الزمان الغير المتناهى من جانب الماضى والابدى ماوجد فى الابد وهو الزمان الغير المتناهى من جانب المستقبل (اما كونها ازلية فلوجد احدها) وهو المذكور ههنا (ان واجب الوجود مستجمع لجملة مالابد منه فى تأثيره فى معلوله الاول والا لكان له حالة منتظرة هف) فيه ايهام ٢ للتكثر فى علة العقل الاول والمناسب ان يقال ان الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذلو افتقر الى غيره فان كان مقارناله كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على مافرضناه معلولا لولا هف (والعقول ايضا مستلزمة لجملة مالابد منه فى تأثير ٣ بعضها فى بعض لان كل مايمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شئ منها حادثا و كل حادث مسبوق بمادة كمامر فيكون هى) اى العقول بمقارنتها الحادث الحاوى (مادية هف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة) ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زمانى مسبوق بمادة هف (واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فى وجودها فيكون البارى تعالى اوشئ من العقول قابلا للتغير والحوادث) لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها المغايرة لذات العلة احوال ٤ لذات العلة مقارنة لها هف ٥ ﴿ فصل فى كيفية توسط العقول بين البارى تعالى وبين العالم الجسمانى قدثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواحد لايصدر عنه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة ٦ لكن لاباعتبار صدوره عن الواجب الوجود) اذلو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن

٢ وان كان المراد من الجملة بطريق الكناية العلة التامة لكن المص اختار هذا الطريق اشعار بان اثبات ازليته العقول الامن ﴿ ١١٧ ﴾ عن كون صفاته تعين ذاته (محمد شريف) ٣ اى من قوله ان الواجب الوجود مستجمع بجملة مالابد منه اه وقوله والعقول ايضامستلزم بجملة مالابد منه اه (ع ب)

٤ قوله احوال الذات اه فيه انه يجوز ان يكون شئ من تلك الامور امرا عدميا شرطا للتأثير كعدم حادث زيد مثلا فاذا وجد ذلك الحادث زال ذلك العدم الازلى فينعدم المعلول قطعا لعدم شرط وجوده ومن البين ان ذلك العدم بحيث يلزم من زواله كونها قابلة للتغير تأمل (عبدالرحيم)

٥ لمامر فى فصل ان الواجب تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلى وهوانه يلزم ان يكون له حالة منتظرة هذا خلف وكذا ان محل الحوادث يكون حادثا البتة (عبدالرحيم)

٦ والا لم يكن عنه صدور الفلك الاعظم الذى فيه كثرة من جهة تركبه من الهيولى والصورة (ميرك)

٦ فيه ان الكثرة التى فى العقل ليست امورا موجودة فى الخارج حتى يلزم من صدوره عن الواجب صدورها عنه بل هم اضافات كالعلم والارادة والوجوب ووجود الوجود فى الواجب تأمل (محمد شريف)

٢ اذلايخفى ان العقل الثانى لكونه جوهرا مجردا مؤثرا اشرف من جرم الفلك المادى الغير المؤثر فى شئ والحلول يجب ان يكون مشابها للعلة مناسبا فيها لكونها منها ﴿ ١١٨ ﴾ بمنزلة الكل من الشئ فتامل (حل هدايه)

الواجب الوجود لزم صدور الكثرة عن الواجب (بل باعتباران له ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبتدأ للعقل الثانى وباعتبار الآخر مبتدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التى هى اشرف فى العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبتدأ للعقل الثانى وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ٢) قال الامام فى الملخص انهم ضبطوا فتارة اعتبروا فى العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه علة للعقل الثانى وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما تعقله بوجوده وامكانه علة تعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه وجوده فى نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه ذلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته واعترض ههنا بماسبق الاشارة اليه ٣ من ان مثل هذه الكثرة لوكفى فى ان يكون الواحد مصدر للمعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى يصلح ان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ماله من كثرة السلوب والاضافات ٤ من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة ٥ فى ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب بان السلوب والاضافات لا يثبت الابعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل فى ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها لاتتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلادور والظ ٦ ان سلب الشئ عن شئ لايتوقف على تحقق شئ من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الابعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لايرد عليه ٧ ذلك ٨ بان يقال اذا فرضنا مبدأ اول وليكن (ا) وصدر عنه شئ وليكن (ب) فهى ٩ فى اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن (ا) ١٠ بتوسط (ب) شئ وليكن (ج) وعن (ب)

٣ حيث قال فى آخر الفصل فى اثبات العقل وايض لانم ان الواجب واحد من جميع الجهات اه (محمد شريف)
٤ بان يقال الواجب يكون قبل كل شئ وبعد كل شئ ومع كل شئ (نعمه)
٥ كما ثبت فيما مر من ان مبدأ الممكنات من الجواب بواسطة العقول فتذكر (محمد رفيع)
٦ هذا محاكمة منه نعم بين الجواب والرد بان الحكم يتوقفهما معا والحكم بعدم توقف كل منهما ليسا كما ينبغى اقول الظ ان الاضافة ايضا لايقتضى كون المتضايفين فى الخارج فان العلم بالهلية بين العدمين ناطق بما قال المعترض (محمد شريف)
٧ وحاصله ان الرد بان ثبوت السلوب لايتوقف على ثبوت الغير غلط لاشبهة فيه واما الاضافات مقدم توقف ثبوتها وتحققها على ثبوت الغير وتحققه غلط بل الظ ان تحققها لايتصور الابعد تحقق الغير فهذا الكلام من الش محاكمة بين الجواب والرد فافهم (فيض الله)

(وحده)

٨ اى الاعتراض بما سبق ٩ اى صدور شئ واحد ١٠ الذى هو المبد الاول (نعمه)

٢ وعن ا بتوسط شئ حادث عن ب بتوسط ثانى عشر وبتوسطها ثالث عشر اه (محمد شريف) ٣ اى وحده ان يصدر عن ج وحده شئ بالنظر ﴿ ١١٩ ﴾ الى ا ب وشئ اخر بالنظر الى ب وكذا الكلام فى ه وفى الشئ الاخر الذى

وحده شئ وليكن (د) فيكون فى ثانية المراتب شيئان لاتقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر من ب بالنظر الى ا شئ آخر صار فى ثانية المراتب ثلثة اشاء ثم من الجائز ان يصدر عن (ا) بتوسط (ج) وحده شئ وبتوسط (د) وحده شئ ثان وبتوسط (ج د) معا ثالث وبتوسط (ب ج) رابع وبتوسط (ب د) خامس وبتوسط (ب ج د) سادس وعن (ب) بتوسط (ج) سابع وبتوسط (د) وحده ثامن وبتوسط (ج د) معا تاسع وعن (ج) وحده عاشر وعن (د) وحده حادى عشر وعن (ج د) معا ثانى عشر ويكون هذه كلها ٢ فى ثالثة المراتب ولوجوزنا ان يصدر عن السافل ٣ بالنظر الى مافوقه شئ واعتبرنا ٤ الترتيب فى المتواسطات التى تكون واحدة فوق واحدة صار مافى هذه المرتبة اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لايحصى عددها فى مرتبة واحدة هذا ماذكره المحقق فى شرح الاشارات موافقا لمافى التلويحات (وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك وكذلك الى ان ينتهى الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو مبدأ الفياض والمدبر لماتحت فلك القمر وهو العقل الفعال ٥ لكثرة فعله وتأثيره فى عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرائيل عليه السلام (فيصدر عنه الهيولى العنصرية الصورة الجسمية) والصورة النوعية (المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس التعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والالما تغير) الاستعداد اذ العقل ثابت لاتغير فيه (بل استدادها بسبب الحركات السماوية) فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعدادات هيولى العناصر فهينا حركة حادثة تستدعى وضعا حادثا تقتضى حدوث استعداد فى الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى (وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث آخر) المناسب ان يقال مسبوق بحادث (لان الحركات المحدثة) بل سائر الحوادث (اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث اخر لاسبيل الى الاولى والالزم دوام الحادثات) فتعين الثانى (وهذه

صدر عن ب فالنظر الى ا تأمل (عبد الرحيم) ٤ بان نعتبر صدور شئ عن ب بالنظر الى او صدور شئ آخر عنهما بالنظر الى ب وصدور شئ عن ب وج ود بالنظر الى اوعن ب ج شئ بالنظر الى او عن ب د شئ بالنظر الى اوعن ب والشئ الاخر الذى صدر عن ب بالنظر الى اشئ وعن ج وهذا الشئ شئ بالنظر الى اوعن دو بهذا الشئ شئ بالنظر الى اوعن ب ج د وهذا الشئ شئ بالنظر الى اوعن ج وهذا الشئ شئ بالنظر الى ب وعن ج د وهذا الشئ شئ بالنظر الى ب تامل (عبد الرحيم)
٥ لعدم تناهى مايصدر عنه من الآثار المختلفة فى عالم الكون والفساد ويسمى بلسان الشرع جبرائل فهذه العشرة من العقول مما يظهر بالدليل على معنى انه لايجوز ان يكون اقل منها واما انها منحصرة فى هذه العشر فمما لامجال للعقل فيها لجواز ان يكون غير متناهية او

محصورة فى عدد غيره واعلم ان كلامهم هذا بين لانه ان لم يجز ان يصدر من العقل بهذه الجهات شئ بكل ماذكروه والافما الدليل على انتهائه الى العقل العاشر ولذا قيل ان الكلام فى اثبات العقل يشبه كلام الصوفية (حل هدايه)

٢ لان ماذكره يدل على ان قيل كل حادث حادث آخر (سيد) ٣ قوله اذالحصر المذكور وهو حصر
كون الحركات والحوادث موجودة دائما او بعد حدوث حادث ﴿ ١٢٠ ﴾ لجواز ان يوجد حادث

الحوادث اما ان توجد على الاجتماع) فىالوجود (او على التعاقب
لاسبيل الى الاول والالزم اجتماع امورلها ترتب فى الوجود بلانهاية
وهو مح فقيل كل حركة حركة حادثة) هذا غير ظاهر مما ذكره ٢
(وقيل كل حادث حادث لاالى اول وهو المط) وههنا بحث اذالحصر ٣
المذكور اولا انما يتم اذا اقيم الدليل على نفى حادث وهو اول الحوادث
واذا تبين ذلك فكل ماذكره مستدرك والدليل على نفى ذلك ٤ ان العلة التامة
للحادث لاتجوز ان تكون قديمة بجميع اجزائها والالزم قدم ٥ الحوادث
فالعلة التامة للحادث مشتملة لامحالة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث
من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير
النهاية ٦ قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة فى ذاتها مستلزمة لتجددات
انتقالية وضعية بلا بداية وهى الواسطة بين عالمى القدم والحدوث
ولولاها لم تتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لايكون علته
التامة بامرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة للشئ لايتخلف عنه
معلوله فلا يرتقى الحادث فى سلسلة علله الى القديم ولا يتنزل قديم
فى سلسلة معلولاته الى حادث بل لابد هناك من امر ذى جهتين استمرار
وعدم استمرار فمن حيث استمراره يستند الى القديم ومن حيث عدم استمراره
يستند الى المتجدد المتعاقب لاالى الاول يصير سببا لفيضان الحوادث
من القديم (فان قيل ٧ لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غيرمتناهية) مجتمعة
فى الوجود (قلنا لانا اذا اخذناها جملتين ٩ احديهما من مبدأ واحد
معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية)
اى الناقصة (على الاول) الزائدة (بان يقابل الجزء الاول من الجملة
الثانية بالجزء الاول من الاولى والثانى بالثانية) وهلم جرا (فاما
ان يتطابقا الى غير النهاية) بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى
واحدة من الجملة الثانية (او ينقطع الثانية لاسبيل الى الاول
والا لكان الزائد مثل الناقص) فى عدد الآحاد هف (فيلزم الانقطاع
فتكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد
على المتناهى بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا) فيلزم تناهى الجملتين

لاداءئما ولابعد حدوث حادث
بل بعد قديم بان يكون القديم
على علة تامة لبعض الحوادث
(ميرك) ٤ فيه انه يجوز ان
يكون بارادة ازلية متعلقة
فى الاول بوجود الحادث فى
وقته الافلاك مريدة عندهم
فيجوز ان يتعلق ارادة بحركة
خاصة هى اول الحوادث واما
دوام حركة الافلاك بدليل
اخر على تقدير تسليمه الاحتياج
الى هذا (محمد شريف)

٥ لان قدم العلة التامه يستلزم
قدم المعلول لامتناع تخلف
المعلول عن العلة منه

٦ فلايتصور ان يوجد حادث
يكون هو اول الحوادث
ولايتصور ان يكون قبله
حادث آخر فتأمل (فيض الله)

٧ حاصل هذا الاعتراض
هو المطالبة بالدليل على
استحالة ترتب الامور الغير
المتناهية المجتمعة فى الوجود
وحاصل جوابه اقامة الدليل
عليهما وهو برهان التطبيق
(ملا زاده)

٩ من تلك الحوادث الغير
المتناهية احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية وثانيهما من مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة (فى الجهة)
الاولى اى بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الاولى بذلك الواحد (ملا زاده)

٢ وهو مح وهذا المحال انما يلزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة فى الوجود فيكون
مستحيلا وهو المط (ملازاده) ﴿ ١٢١ ﴾ ٣ قوله وليس فى الوجود الذهنى اى ليست الاحاد مجتمعة

فى الجهة التى فرضناها غير متناهيين ٢ فيها) وانما اعتبروا قيدى
الاجتماع فى الوجود والترتيب لان الآحاد اذا لم تكن موجودة معا
فى الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احديهما
بازاء الاخرى ليس فى الوجود الخارجى اذليست مستجمعة بحسب
الخارج فى زمان اصلا وليس ٣ فى الوجود الذهنى ايضا لاستحالة وجودها
مفصلة فى الذهن دفعة ومن المعلوم انه لايتصور وقوع آحاد احدى
الجملتين بازاء آحاد الاخرى الااذا كانت الآحاد موجودة معا اما
فى الخارج اوفى الذهن وكذا التطبيق لايتم اذا كانت الآحاد ٤ موجودة
معا ولم يكن لها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لايتم التطبيق اذلا يلزم
من كون الاول بازاء الاول كون الثانى بازاء الثانى والثالث بازاء
الثالث ٥ وهكذا لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد
من الاخرى اللهم الا اذالاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره
بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لايقدر على استحضار
مالانهاية له مفصلا لادفعة ولافى زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق
ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل ٦ واستوضح
ماصورناه لك بتوهم التطبيق بين جملتين ممتدين على الاستواء وبين
اعداد الحصى فانك فى الاول اذا طبقت طرف احد الجملتين على
طرف الآخر كان ذلك كافيا فى وقوع كل جزء من احدهما بازاء
جزء من اجزاء الثانى وليس الحال فى اعداد الحصى كذلك بل لابد
لك فى التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد
من آحاد الجملة الناقصة بازاء كل واحد من آحاد الجملة التامة اذا كانت
الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادها
ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولايحتاج
فى ذلك الغرض الى ملاحظة آحادهما مفصلة بل يكفى فى فرض وقوع
ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور
الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينهما ترتب
اولا ﴿ خاتمة فى احوال النشأة الآخرة ﴾ للنفس الناطقة وفيها ستة

موجودة فى الذهن ايضا
لان الاحاد غير متناهية
واحاطة الذهن بالامور
الغير المتناهية مفصلة مح
(عبدالرحيم)

٤ اى كما ان الاحاد اذا لم تكن
موجودة معا فى الخارج
كالحركات الفلكية لم يتم
التطبيق اذا كانت اه تأمل
(نورالدين)

٥ اذالاول والثانى والثالث
لها فى نفس الامر اذلا ترتب
بينها بل الاولية والثانية
والثالثة انما يحصل لها بحسب
اعتبارنا وعدثالثها ولما لم
تكن قادرين على عد غير
المتناهية مفصلة فلم يكن لها
اول وثان وثالث وهكذا
المراتب الباقية الى غير النهاية
فى فرضنا ايضا فاذا فرضنا
مرتبة من احدهما يمكن
ان يقع بازاء تلك المرتبة احاد
كثيرة من الآخر اذليس
للجملة الاخرى تلك المرتبة
(عبدالرحيم)

٦ فان العقل كلما تعقل
واستحضر الاحاد يمكن
التطبيق بين تلك الاحاد
المتعقلة ومالم يتعقلها لايمكنه التطبيق بينها فيقطع التطبيق عندها
من ان الاحاد اذا كانت موجودة معا ولم يكن بينها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لايتم التطبيق

٢ اى التناقل فى الابدان الانسانية فينتقل من بدن الى بدن آخر حتى النهاية فيما هو كمالها عن علومها واخلاقها فيبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال ﴿ ١٢٢ ﴾ نسخا وقيل ربما تنازلت الى

هدايات لازالة اوهام المنكرين لماتبين فيها ﴿ هداية ﴾ النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تعلق ببدن آخر) على سبيل التناسخ ٢ (او تبقى موجودة) بلا تعلق (ولاسبيل الى الاول اذ النفس لاتقبل الفساد والالكان فيها شئ) بمنزلة المادة (يقبل الفساد وشئ) بمنزلة الصورة (يفسد بالعقل لان الفاسد بالعقل غير القابل) للفساد فان الفاسد لايبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول وفيه بحث ٣ اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد ان ذلك الشئ يبقى متحققا ويحل فيه فساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشئ يتقدم فى الخارج واذا حصل ذلك الشئ فى العقل وتصور العقل معه العدم الخارجى كان العدم قائما به فى العقل على معنى انه متصف به فى وحد نفسه فى العقل لافى الخارج اذ ليس فى الخارج شئ وقبول عدم قائم بذلك الشئ (فتكون مركبة هف) قيل انما يلزم تركيبها لوكان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو مم لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن فان البدن كماجاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كمامر ٥ جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة فى ذاتها ٦ لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له ومتصرفة فيه ليصير آلة لها فى تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط ٧ الذى بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعد الوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لامن حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه فلما توقف تعلقها به على وجودها فى نفسها كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها اعنى وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض الى وجودها فى نفسها فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولاحاجة فى ذلك الى استعداد منسوب

الابدان الحيوانية فينتقل من الانسان الى بدن الحيوان يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنازلت الى الاجسام النباتية ويسمى رفسخا وقيل الى الجمادية ويسمى فسخا كالمعادن والبسائط ايضا (شرح مواقف)

٣ اى فى دليل ان الفاسد غير قابل وهو ان الفاسد لاتبقى مع الفاسد ٤ اى اذا كان فى النفس شيئان قابل وفاسد يكون النفس مركبة مع انا بينا ان النفس بسيط (حلحالى) ٥ من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة والمراد بالمادة اعم من ان يكون موضوعا كما فى الاعراض او هيولى كما فى صور الاجسام او متعلقا كما فى النفس فان البدن مادة متعلق لحدوث النفس (حسن) ٦ والبدن مادى فلا ارتباط بينهما بحسب الذات الا ان النفس لما كانت متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف وكما ان البدن آلة لتحصيل كمالات النفس كان بينهما ارتباط من هذه الحيثية فليس البدن مباينا للنفس من جميع الوجوه (شاه على) ٧ قوله فهذا الارتباط (اولا) وهو كون النفس متعلقة بالبدن ومتصرفة فيه وكون البدن آلة لتحصيل كمالات النفس (سيد على)

٢ اى كما يكون محلا لامكان وجود النفس وحدوثها منه ٣ لجواز ان يكون النفس مع كونها موجودة غير متعلقة بالبدن فعدم ﴿ ١٢٣ ﴾ التعلق لايتوقف على عدمها فى نفسها (خلخالى) ٤ لان عدم تعلق

اولا وبالذات الى وجودها فى نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها فى نفسها مباينة له والشئ لايكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة ومن هذه الجهة ايضا ٢ جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لامن حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها ٣ فى نفسها لم يكن هذا الاستعداد ملسوبا الى عدمها فى نفسها لابالذات ولا بالعرض ٤ فلايكفى هذا الاستعداد لعدمها فى نفسها اصلا بل لابد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لايجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها (ولاسبيل الى الثانى لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان على مامر ٥ فيكون التناسخ محالا لان البدن ٦ الصالح للنفس كاف فى فيضان النفس من مبدئها فكل بدن يصلح ان تعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له) قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها فى حدوث استعداد البدن مم لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لايصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة قد بطل بدنها فى حالة كمال ذلك الاستعداد فلايفيض ح فى نفس اخرى عن المبدأ لانتفاء شرط الفيضان ٧ (وهو مح بالبداهة اذ لايشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق) وهہنا بحث لان ماذكره لبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس وبيانه على ماذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشرنا اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين آخرين لايتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بهذا البدن لوكانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان تتذكر شيأ من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقى كما كان واللازم بط قطعا واعترض بان التذكر

النفس بالبدن لايتوقف على عدم النفس فى نفسها لجواز عدم التعلق مع كونها (ميرك)

٥ حيث قال ان النفوس الناطقة حادثة لانها لوكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية و لوازمها او بعوارضها المفارقة لاجاز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولاجاز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القول بل لان الماهية لايستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة فيكون حادثة ضرورة منه

٦ هذا الدليل اورده الشيخ فى الاشارات بقوله واما التناسخ فى اجسام من جنس ماكانت فيه فمستحيل والا لاقتضى كل مزاج نفسا يفيض عليه وقارنتها النفس المستنسخة فكان لحيوان واحد نفسان (عبد الرحيم) ٧ وهو عدم مصادقة البدن لنفس موجودة قد بطل بدنها حين كمال استعداد ذلك البدن لفيضان النفس اليه (ميرك)

انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن شرطا والاستغراق فى تدبير البدن الآخر ٢ مانعا وطول العهد ٣ منسيا وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن آخر لزم ان لايزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والتالى بط بالمشاهدة فانه قديحدث وباء عام فيهلك الابدان كثيرة لايحدث مثلها الا فى اعصار طويلة بيان الملازمة انه لوهلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدى نفسى الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما ٤ فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الانفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالى ٥ ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم ماذكر لوكان التعلق ببدن آخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين فلاالجواز ان لاينتقل نفوس الهالكين الكثيرين او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وماذكره من التعطل مع انه لاحجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات اوالتألم بالجهالات شغل ﴿ هداية ٦ ﴾ اللذة ادراك الملايم ٧ من حيث هو ملايم) فائدة الحيثية ان الشئ قد يلايم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث اشتماله على النجاة وغير ملايم بل منافر من حيث اشتماله على ماتتنفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملايم يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم (كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان تتمكن النفس من تصور قدر مايمكن ان يتبين من ادراك الحق الاول) فان تعقله على ماهو عليه غير ممكن لغيره (وهو انه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل فى جميع جهاته برئ عن النقايص متبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك مايترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام) الجرم الجسم الاانه كثر استعماله (فى السماوية والكائنات العنصرية حتى تصير النفس بحيث ترتسم فيها صور جميع الموجودات

٢ وهو البدن الثانى الحادث بعدفساد البدن الاول فان النفس لما كانت مدبرة للبدن فيجوز ان يكون حين تعلقه بالبدن الثانى مشغولة تقديره ومستغرقة فى ذلك التدبير بحث لايبقى لها بحال تذكر شئ من احوال البدن السابق فيذهب عنه العلم باحوال البدن السابق (نور الدين)

٣ قوله اول العهد بان يكون بين البدن الاول بين تعلق النفس ببدن آخر زمان طويل فاذا تعلق النفس بذلك البدن الاخر منسية لاحوال البدن السابق كما نجد من انفسنا انا قد نسى اكثر احوالنا الذى كان معلوما لنا بعد انقضاء زمان طويل فليتجر ايضا ان يكون ذلك من هذا القبيل (محمود حسن)

٤ اى او تعلق بالبدن الحادث كلتا نفسى البدنين الهالكين

٥ قوله والتوالى ظاهرة البطلان وهى تعطل النفس واجتماع نفسين على بدن واحد وتعلق النفس واحدة باكثر من بدن واحد (ميرك)

٦ لما كان المق من هذه الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى القوة فسرها اولا فقال اللذة اه (ملازاده)

٧ قوله فادراكه من حيث انه ملايم لذة دون ادراكه من حيث انه منافرة واعلم ان الشئ قديكون كمالا وخيرا بالقياس الى شئ وهو لايفتقر كماليته وخيريته (على) فلايلتذ به وقديكون كذلك وهو يعتقده فيلتذ به فالمعتبر كماليته وخيريته عند المدرك لافى نفس الامر (حلحالى)

على الترتيب الذى هولها) فى نفس الامر فتكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة اى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط وهى العفة والشجاعة والحكمة التى هى اصول اخلاق الفاضلة فالعفة ٣ منسوبة الى القوة الشهوانية ٣ والشجاعة ٤ الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية ٥ فاذا حصلت لها هذه الكمالات العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كما لاتها ومؤثرة عندها التذت بها لامحالة (وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة لها بعدالموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل لها بعد الموت لان النفس لايحتاج فى تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت) بل ينبغى ان تزاد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية التى كانت تصورها عن ظهور خواصها فتكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهى اشرف واكمل من اللذة الحواسية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الاكيفيات مخصوصة كالالوان والطعوم والروايح والحرارة اوالبرودة وامثالها ومدركات العقول هى ذات البارى تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها ومن البين ان لانسبة لاحدهما فى الشرف الى الآخر واما الثانى فلوجهين احدهما ان ادراك العقل واصل الى كنه الشئ حتى يميز بين ماهية الشئ واجزائها واعراضها ثم يميز بين الجنس الفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة مابلغت ويميز بين الخارج اللازم والفارق وبين اللازم بوسط اوبغير وسط واما الادراك الحسى فلايصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلى اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية غيرمتناهية بخلاف الادراكات الحسية (وعدم حصولها) اى اللذة الكاملة بالتعقلات (حالة تعلق النفس بالبدن انما يكون لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلايق الجسمانية) من الشهوات والاخلاق

٢ اى فالعفة هى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط بالنسبة الى تلك القوة الشهوانية وكذا الشجاعة والحكمة تأمل (فيض الله)

٣ افراطها الفجور وتفريطها الخمود منه

٤ افراطها التهور وتفريطها الجبن منه

٥ افراطها الجربزة وتفريطها البلاهة منه

الذميمة كما ان المريض الذى تغلب عليه مرة الصفراء لايتلذذ بالحلو بل يكرهه ﴿ هداية ﴾ الالم ادراك المنافر من حيث هو منافر والمنافر للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال) من الجهل المركب والخلق المذموم (فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيأت المضادة للكمال ادركت المنافر من حيث هو منافر فيعرض لها الالم العقلى) وانما لم تتألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة فى العلايق البدنية ولم تكن تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية والظنون والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل ربما تخيلت اضداد الكمال كما لاوفرحت بعقايدها الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صفت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعورا لايبقى فيه التباس ﴿ هداية ﴾ النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء وبالاعتقادات البرهانية) اى الجازمة المطابقة الثابتة (اذا حصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية) والهيأت الردية (اتصلت) بعد مفارقة البدن (بالعالم القدس فى حضرة جلال رب العالمين فى مقعد صدق) الاضافة الى الصدق لتحققه اولتنبيه على ان النفس تناله بصدق القول والنية (عند مليك مقتدر) قال الله تعالى ۞ الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون ۞ فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية بل يبقى فيها الهيأت الردية البدنية) وميلها الى الشهوات (يصير بسبب تلك الهيأت والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة) الى مشتهياتها التى الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذى لم يبق له رجاء الوصول (فتتأذى بها اذاء عظيما لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذى كان لاجله) قال صاحب التلويحات ٢ الجهل المركب هو الذى لايرجى فيه النجاة بل يتأبد وما كان بسبب عوارض فيزول ولايدوم واعترض عليه بان النفوس ذوات العقايد الباطلة الجازمة بانها حقة اذا فارقت الابدان فان جاز

﴿ ان يزول ﴾

٢ والغرض من هذا القول بيان احوال ذوى الجهل المركب وتأييد ما فى المتن (محمد شريف)

٢ اى وان لم يجز ان يزول عنها الجزم بحقيته العقائد الباطلة (حسن) ٣ قوله فلايكون لها شعور اه بل كانت ح جازمة بحقيتها ويجزم بكونها كمالات فلا يكون لها شعور بانها باطلة

ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقائد الباطلة ايضا عنها وحينئذ تصير من اهل لسعادة وان لم يجز ٢ فلا يكون ٣ لها شعور لنقصانها ٤ كما لم يكن قبل الموت فلا تكون ٥ مشتاقه متعذبة واجيب بان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ماهى عليه وانما تلتذ بمشاهدة مااكتسبته ووجد ان مادركته على الوجه الذى ادركته فكأنها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك بعد الموت ذوات نيل وتم بذلك التذاذها واما التى تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كمال ورجت الوصول الى ما ادركته فانها لامحالة تفقد بعد الموت مارجته فتجب ان تصير معذبة لفقد ان مارجته الوصول اليه لازوال ٦ الجزم عنها ﴿ هداية ﴾ النفوس الناطقة الساذجة ٧ اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول) متعلق ٨ بقوله ظهر (من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال) لكن ذلك الشوق كان فيها لايظهر ظهورا معتدا به مادامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق (فاذا فارقت البدن) فظهر شوقها ظهورا تاما (وليس معها سبب الكمال وآلته) اى البدن وقواه (يعرض لها الالم العظيم) بملاحظة تكاسلها عن اكتساب الكمال مدة تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ماكانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذاة الحسية والوهمية (وهو الم النار الروحانية الموقدة التى تطلع) اى تعلها (على الافئدة) اى اوساط القلوب ﴿ هداية ﴾ النفوس الناطقة التى لم تكتسب العلم والشرف ولاشتياق اليه ايضا اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم) لسلامتها عن الم الشوق والهيئة المضادة (فكانت البلاهة ادنى) اى اقرب الى الخلاص (من فطانة بتراء) اى ناقصة توجب مجرد الشوق قال عليه السلام اكثر اهل الجنة البله (واما اذا لم تكن خالية عن الهيأت البدنية) فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئة (فتتألم بفقد ان البدن) الذى كانت فيه متمكنة من تحصيل

والكمال هو ماعداها ونقصانها (حسن)

٤ اى لم يكن ذلك الشعور قبل الموت ح

٥ اوالتعذيب انما يكون بان يدرك الكمال ولم ينل به فتصير مشتاقة ومتعذبة بسبب ذلك الاشتياق وعدم النيل (حسن) ٦ قوله لازوال الجزم عنها وحاصل الجواب ان التعذب ليس بسبب زوال الجزم بحقية العقايد الباطلة حتى اذا لم يزل ذلك الجزم لم يتعذب بل التعذب انما هو سبب عدم نيل مارجت النفس الوصول اليه فان النفس لما جزم بحقية العقايد الباطلة فترجى الوصول اليها ويفرح بذلك فاذا فارقت البدن لم يصل الى مارجى تعذب (عبد الرحيم)

٧ قوله الساذجة اى العادية عن تصور حقايق الاشياء وعن الاعتقادات البرهانية الثابتة وعن الاعتقادات الغير المطابقة والظنون الفاسدة (حسن)

٨ قوله متعلق بقوله اه المعنى ان النفوس الساذجة اذا ظهر لها بسبب كسب بعض العلوم المجهولة ان من شان تلك النفوس ادراك الحقايق لزم تلك النفوس بسبب هذا الكسب شوق الى الكمال (عبد الرحيم)

تلك المقتضيات (وتبقى فى كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق فتكون فى غصة وعذاب اليم) لكنه غير دائم ٣ هـذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى مجردة عن الابد ان النفوس الكاملة التى خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شئ من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلايق الجسمانية وتوصلت صلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التى تبقى شئ من كمالاتها بالقوة فانها مترددة فى الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا ٣ الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من بدن الانسان الى بدن حيوان يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى فسخا وقد يقال هى تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال (ومن اراد الاستقصاء فى الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار) وظنى ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابى على وشهاب الدين المقتول قدس سرهما وفوق طورهما طور عز قدره كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر والله اعلم واقدر

٢ لامكان تلك الهيئات الردية عنها (عبدالرحيم)
٣ قوله هذا اه اى جميع ماذكر من الهدايات الستة
(سمع)
تمت

الحمدلله الذى تلطف علينا بكرمه بطبع هذا الشرح المنيف ☼ على هداية الحكمة ☼ المنسوب الى النحرير الخطير ☼ المشتهر بين الطلبة بقاضى مير ☼ السيد حسين بن معين الدين الحسينى الميبدى ☼ امطر المولى سحائب مغفرته على مرقده ☼ فى مطبعة خادم العلم والمجد السنى ☼ عارف افندى ☼ وفق المولى فى مآربه الدنيوى والاخروى ☼ وتم ختام طبعه فى اواسط محرم الحرام لسنة والف خمسة وعشرين وثلثة مائة